2007 | 2

SEYASAT

سياسات

- النظام السياسي الفلسطيني وأزمة الشرعية
- قراءة في ملف حكومة الوحدة الوطنية
- ملف السياسات العامة: دراسة نظرية وأخرى تطبيقية
- ندوة العدد: إرهاصات وتبعات اتفاق مكة

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير : أكرم مسلّم

المراسلات : معهد السياسات العامة، عمارة النجمة، البيرة، فلسطين، تلفاكس: ٢٤٠٦٣١٠ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية : www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني المؤقت: seyasatm@yahoo.com

رام الله (٢) ربيع ٢٠٠٧

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف : حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب سياسات أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب سياسات بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب سياسات بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ سياسات الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة.

وتقدم سياسات مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- حماس في الحكم: جدل الديني والسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية/ خالد الحروب ٩
- النظام السياسي الفلسطيني وأزمة الشرعية/ د. علي خشان ١٩
- قراءة في ملف حكومة الوحدة الوطنية/ د. رياض المالكي ٣٣
- اتفاق مكة: واقع وتحديات/ د. خالد محمد صافي ٤٣
- اتفاق مكة «ما بين تغليب المصالح وتغييب المصلحة»/ عماد غياظة ٥٩
- إرهاصات وتبعات اتفاق مكة: حوار الأطراف المشاركة (ندوة)
  أدار الندوة: د. عاطف أبو سيف ٦٣
- مشكلات دراسة السياسات العامة في الوطن العربي/ د. ممدوح مصطفى إسماعيل ٨١
- تحديات السياسة الصحية في فلسطين ما بين النظرية والتطبيق/ محمد الأسطل ١٠٥
- الكونغرس الأميركي الجديد.. وأجندة السياسة الخارجية/ ميسون المزين ١١٩
- قراءة في كتاب «الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات» لأحمد قريع/ رنا أبو صيبعة ... ١٤١
- قراءة في كتاب الدم والدين لـ جوناثين كوك/ مراجعة: بنو شالان Benoit Challand ١٥١

يأتي العدد الثاني من سياسات فيما تشهد السياسة الفلسطينية تصالحاً ووفاقاً وطنياً كان غاية الجميع، بعد أحداث الاقتتال الداخلي المؤسفة. فالتنظيمان الكبيران في المشهد السياسي الفلسطيني: «فتح» و«حماس»، أفلحا بوساطة سعودية في التوقيع على ما بات يُعرف باتفاق مكة، الذي كان الحاضنة التي أنجبت حكومة الوحدة الوطنية، والتي شاركت فيها ـ إلى جانب «فتح» و«حماس» ـ فصائل وكتل برلمانية أخرى، فيما استنكفت بعض التنظيمات خاصةً الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية عن المشاركة.

مع أداء الحكومة الحادية عشرة اليمين الدستورية وانتهاء ولاية حكومة «حماس» (الحكومة العاشرة) تدخل السياسة الفلسطينية حقبةً جديدةً لعل أبرز ملامحها: التحوّلات السياسية التي طرأت على مواقف «حماس»، والبحث المعمّق في العلاقات الفصائلية عن تجسيد جديد للشراكة السياسية؛ يتيح مشاركة التنظيمين الوافدين إلى البيت الكبير «منظمة التحرير الفلسطينية».

من هنا، فقد توزعت دراسات ومقالات سياسات لتغطي جوانب مختلفةً تمس هذه التحوّلات وتقدم قراءةً جديّةً في محاولة فهمها. في ذلك يكتب الباحث الفلسطيني الدكتور خالد الحروب، من كامبردج، في زاوية الدراسات، حول تجربة «حماس» في الحكم ومدى استجابة «حماس» لشروط لعبة الحكم، موضحاً أن براغماتية الخطاب السياسي لـ«حماس» غطت خلال تلك التجربة على عقائدية الخطاب والمنطلقات، فيما يبحث الدكتور علي خشان، في أزمة الصلاحيات ومرجعياتها الدستورية، مقترحاً تقديم إجابات دستورية تعمل على تفادي مثل تلك الإشكاليات التي ظهرت.

في زاوية مقالات يكتب الدكتور رياض المالكي، والدكتور خالد صافي، والأستاذ عماد غياضة، حول اتفاق مكة، ما له وما عليه، قاصدين بذلك تطوير هذا الاتفاق وتعميمه وتجنّب بعض المحاذير عند تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية. وهي الأسئلة والمحاذير ذاتها التي رمت بها سياسات إلى الطاولة المستديرة خلال ندوة سياسات التي جمعت فيها صنّاع قرار وأصحاب رأي نافذ في التنظيمات المشاركة في الحكومة الفلسطينية. جمعت ندوة هذا العدد: أمين سر حركة فتح في قطاع غزة والنائب عن الحركة ماجد أبو شمالة، والمتحدث باسم الحكومتين العاشرة والحادية عشرة والرئيس السابق لتحرير صحيفة «الرسالة» (صحيفة حماس) الدكتور غازي حمد، وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية والوزير عنها في حكومة الوحدة السيد صالح زيدان.

أما في ملف الشؤون الدولية، فقد أفردت سياسات دراسة بحثية للباحثة ميسون المزين، تعالج فيها التحوّلات المرتقبة في السياسة الخارجية الأميركية بعد سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس في انتخابات التجديد النصفي الأخيرة، محاولةً استشراف هذه التحولات، خاصةً فيما يتعلّق باشتباك السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة العربية وقضاياها.

في عددها الثاني، رأت سياسات أن تفرد ملفاً، تأمل أن يكون تقليداً فيها، للسياسة العامة بحيث تغطي إحدى دراساتها جانباً نظرياً في البحث العلمي في السياسة العامة، فيما تعالج الدراسة الثانية قضيةً من قضايا السياسة العامة في فلسطين. في هذا العدد كتب الدكتور ممدوح إسماعيل، من جامعة القاهرة حول مشاكل البحث في السياسة العامة في دراسة تطبيقية على مخرجات الرسائل الجامعية في جامعة القاهرة وعلى مخرجات مركز التنمية في جامعة بيرزيت، فيما كتب الباحث محمد الأسطل، دراسة في السياسات الصحية في فلسطين.

وفي زاوية عرض الكتب، يقدم بنو شالان قراءةً لكتاب «الدين والدم» للصحافي البريطاني جوناثين كوك، فيما تقدم رنا أبو صويبع قراءةً في كتاب رئيس الوزراء الأسبق السيد أحمد قريع (أبو علاء) «الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق»، هذا إلى جانب كتب أخرى تقدمها «سياسات» في زاوية المكتبة.

مرت مياه كثيرة من تحت الجسر بين العدد الأول والعدد الثاني من سياسات، ولعل محتوى النقاش ومضمون الأسئلة، وعمق الإجابات التي تحاول مواد هذا العدد الحصول عليها تشير إلى هذه المياه وتحاول سبر أغوارها، وهي غاية سياسات ومحاولة منها لإثراء النقاش، وتعميق البحث، وتوفير الاقتراحات.

سياسات

حماس في الحكم: جدل الديني والسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية
جوهر الشرعية الفلسطينية

خالد الحروب*

لأغراض هذه المقاربة، يُقصد بتعبير الشرعية الفلسطينية الفهم التالي: منظومة الأعراف المقاومية والسياسية التي أقرها الإجماع الفلسطيني التنظيمي والشعبي وما نتج عنها من آليات مؤسساتية صانعة للقرار الفلسطيني وللعلاقات الإقليمية والدولية. وهي، أيضاً، منظومة الأعراف المتضمنة لحمولة رمزية تراكمية انتزعت الإقرار الشعبي بحق تمثيل الفلسطينيين، وصناعة القرار الفلسطيني، وصوغ وجهات المسير الفلسطيني في المراحل المختلفة. الشرعية الفلسطينية، من ناحية تكوينية، منتزعة من رحم النضال ضد الاحتلال الاسرائيلي ووليدته، إذ لا يمكن تصورها منقطعة عنه. ولذلك فهي نشأت وترعرعت في ظل المقاومة، وعبر تاريخ النضال الفلسطيني الطويل كانت «الشرعية الثورية» هي البنية التحتية لأية قيادة فلسطينية. ثم هي التي أعادت إنتاج نفسها عبر اكتساب شرعيات انتخابية وإقليمية ودولية في مراحل لاحقة من النضال والتاريخ الفلسطيني.

ربما كان التعريف المذكور موسعاً، أو معقداً، بشكل لافت، لكنه يعكس الصيرورة التاريخية التي تولدت عبرها هذه الشرعية، فهي لم تكن شرعية قد تولدت منذ لحظة قيامها عبر انتخابات عامة مثلاً، أو عبر تشريعات قانونية، أو سوى ذلك. لقد كانت عملية طويلة النفس ومعقدة تحدث تحت ظل احتلال عسكري لا يرحم، ومعمّدة بالتضحيات والدماء والصراعات ضد إسرائيل أولاً وضد أطراف وجهات إقليمية ودولية ثانياً. لذلك كانت هذه الشرعية التي تجسدت في

* كاتب وأكاديمي فلسطيني مختص في شأن الحركات الإسلامية، يعمل في جامعة كامبردج.

منظمة التحرير الفلسطينية، وما زالت، جوهر الكيانية الفلسطينية، وصانعة بوصلتها، ومستودع تاريخها النضالي.

بناء على التعريف المذكور أعلاه، تكون الشرعية الفلسطينية مرتبطة عضوياً بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الحقوق العليا للشعب الفلسطيني. فمنذ عهد الانتداب البريطاني إلى عهد الانتفاضة الثانية والصراع على التحقق بشروط الشرعية الفلسطينية والتمثيل الفلسطيني من قبل الأحزاب والتيارات الفلسطينية (والرسميات العربية المنافسة أيضاً)، يتقدمه مقدار تضمين مقاومة الاحتلال في قلب تلك الشرعية المدعاة والتمثيل المتنافس عليه. وكان الشعب الفلسطيني يمنح مقادير الشرعية والتمثيل لهذا التيار أو ذاك بحسب درجة الاقتراب من جوهر المقاومة فكراً وممارسة.

لذلك قوبل انطلاق حركة فتح في الفاتح من كانون الأول ١٩٦٥ باحتضان شعبي عريض لأن برنامج فتح كان مبنياً على المقاومة بكليته. ومنذ تاريخ انطلاقة فتح ثم تأسس فصائل المقاومة الأخرى وعلى قاعدة المقاومة، أيضاً، ظل الوجدان الشعبي الفلسطيني والرأي العام يمنح الشرعية لهذه القوى التي تحالفت في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، لأنها قائمة على المقاومة. ثم أصبحت منظمة التحرير هي مآل الشرعية الفلسطينية لفلسطينيي الداخل والخارج. وقد تصلبت هذه الشرعية الفلسطينية المتمثلة في منظمة التحرير بعد أن انتزعت وحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني، في مؤتمر القمة عام ١٩٧٤، خاصة إزاء أطراف عربية أهمها الأردن الذي كان ينازع المنظمة على هذه الأحقية.

ومع مرور السنوات تكرست الشرعية الفلسطينية مع تواصل انتزاع الاعترافات الدولية بمنظمة التحرير ومساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي تتبناها وتدافع عنها المنظمة. ولم تهتز هذه الشرعية وصلابة تمثيلها في الوجدان الشعبي إلا مع مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، ومن بعده اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وذلك لأن جوهر تلك الشرعية وهو برنامج المقاومة بدأ يهتز، وعلى الأقل في نظر كثير من الفلسطينيين. إذ مع وقوع "الحدث الأوسلوي" المفصلي بدأت تتطور لدى شرائح عديدة من الفلسطينيين، وبالتوازي، مع تواصل صعود قوة حماس، أقدار متفاوتة من الامتعاض والتردد في مواصلة منح منظمة التحرير بقيادة حركة فتح ما تعودوا أن يمنحوه من شرعية بلا حساب. لذلك كان على هذه الشرعية وفي ظل المناخ السياسي والعسكري والمقاومي الجديد إبان أوسلو أن تعيد إنتاج وتكريس نفسها، على الأقل في الداخل الفلسطيني، وهذه المرة عبر انتخابات سياسية عامة، نظمت لأول مرة عام ١٩٩٦، وأخذت شكل انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

الإسلاميون الفلسطينيون والشرعية الفلسطينية

بناء على التعريف أعلاه للشرعية الفلسطينية لم يكن للإسلاميين الفلسطينيين أي حضور في فضاء التنافس على تلك الشرعية في مرحلة ما قبل الانتفاضة الأولى، أي قبل عام ١٩٨٧. إذ

قبل ذلك التاريخ الفاصل كانت النظرية السائدة عن التيار العريض للإسلاميين، وتحديداً الإخوان المسلمون، نظرية إعداد الأجيال طويلة النفس من أجل الاستعداد لخوض المعركة الفاصلة مع إسرائيل. ومع استثناء حركة الجهاد الإسلامي التي بدأت إرهاصاتها الأولى في أواخر السبعينيات بالتأثر بالتجربة الثورية الإيرانية ثم استقلت عن الإخوان المسلمين في أوائل الثمانينيات امتعاضاً من تواصل السياسة "الإخوانية" في عدم مواجهة الاحتلال، فإن نظرية إعداد الأجيال هي التي سيطرت على شرائح الإسلاميين العريضة في الضفة الغربية وقطاع غزة لعدة عقود. كانت النتائج العملية لتلك النظرية مختلطة. فمن ناحية أولى تمكن الإسلاميون من بناء قاعدة عريضة وقوية ومتماسكة ومنتشرة في المجتمع الفلسطيني. وقد تبدت صلابة هذه القاعدة ومدى انتشارها الأفقي عندما قرر الإسلاميون تغيير إستراتيجيتهم والانخراط في الانتفاضة الأولى، وصاروا من أهم قواها خلال فترة وجيزة من الزمن. أي أن حماس تأسست كتنظيم قوي منذ لحظة الميلاد لأنها اعتمدت على بنية تحتية قوية وممتدة تم بناؤها على مدى سنين طويلة. لكن ومن ناحية ثانية قادت نظرية إعداد الأجيال إلى تكريس نظرة سلبية واتهامية للتيار الإسلامي من قبل التيار الوطني العريض ومن قبل خصوم الإسلاميين وذلك بسبب عدم تبني هذا التيار لمنهج المقاومة العسكرية للاحتلال. ولأن المقاومة هي جوهر الشرعية الفلسطينية فقد قاد ذلك إلى ترسيخ قناعة واسعة وهي عدم أحقية الإسلاميين في الانخراط في، أو التنافس على، الشرعية الفلسطينية التمثيلية.

وكان أن احتاجت حماس إلى عشرين سنة تقريباً كي تراكم تاريخاً نضالياً يؤهلها للتنافس على الشرعية الفلسطينية والانخراط فيها من أوسع أبوابها المقاومية والانتخابية. وهي الآن تقف ووراءها ذلك الرصيد الذي أتاح لها أن تصل إلى قمة الهرم الفلسطيني وأن تناكف حركة فتح على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية نفسها. لم يكن بإمكان الإسلاميين الفلسطينيين أن يجدوا لأنفسهم هذا الموقع القيادي في المشهد الفلسطيني، ويطمحوا إلى أن يغيروا شكل النظام السياسي الفلسطيني عبر الدخول في عملية التمثيل الشرعي للفلسطينيين لولا تبنيهم للمقاومة وتخليهم عن نظرية إعداد الأجيال التي قصفت من عمر تيارهم في فلسطين عقدين من الزمن على أقل تقدير.

جدل الديني والسياسي في تكوين حماس

تجربة حركة حماس في الحكم، وكما تبدت في السنة الماضية (٢٠٠٦)، ورغم قصرها الشديد والحصار الذي تعرضت له، قدمت فصولاً ثرية حول تداخل الديني مع السياسي عند حماس. كما كشفت عن آليات تقديم السياسي وسيادة النهج الواقعي والبراغماتي عند الحركة، وذلك في سياق حرص حماس على تكريس مكتسباتها السياسية والشعبية وفي سياق صراعها مع فتح وبقية فصائل التيار الوطني على اكتساب شرعية فلسطينية وتمثيلية. وكانت تلك السنة المزدحمة بالمآزق المتلاحقة التي واجهت حماس لأول

مرة، والفلسطينيين بعامة، قد أظهرت تجليات البراغماتية السياسية عند حماس وكيفية تبلورها موضوعياً وذاتياً عند كل منعطف حاسم يستلزم من الحركة قراراً إستراتيجياً يحدد الوجهة وفق ما يمليه أو يشترطه ظرف الواقع الموضوعي.

ولا تحدث هذه العملية - أي تقديم السياسي وتأخير الديني - في الغالب الأعم بوعي كامل يفرز مكونات ما هو سياسي عمّا هو أيديولوجي ويقارن بينها بكل وضوح ويقدم بالتالي هذا المكون ويؤخر ذلك المكون بعملية شبه رياضية. إنها عملية معقدة وتدريجية وغير مباشرة، تحدث من دون ترتيبات رياضية مسبقة لكن أهم ما يسمها هو تسلل السياسي فيها إلى أرضية الأيديولوجي عن طريق تأسس قناعات ضميرية وفكرية تسوغ حدوث هذا التسلل بكونه يحدث أو يُستحدث في نهاية المطاف لخدمة الأهداف الأيديولوجية الكبرى. وهذه القناعات تتبلور على شكل صيرورات عفوية استجابة لمسارات الواقع الصلب. وهي مسارات تفرض على حماس (أو أية حركة أيديولوجية أخرى) الانخراط في الاتجاهات العامة للطرق المرسومة مسبقاً، مع السماح لها بمحاولة توسيع هذه الطرق أو إنشاء هوامش لها أو إجراء بعض التعديلات عليها، لكن ليس رفضها كلياً والعزوف عن استخدامها بالمطلق. وهكذا، وفي حالة حماس في الحكم، بدا التقديم الأفضلي للسياسة الواقعية على التشبث بالأحلام الأيديولوجية مظهراً بارزاً في أداء الحركة خلال عامها اليتيم على رأس الحكومة الفلسطينية.

لكن هذا المظهر البراغماتي لا يفاجئ المطلعين على التكوين الفكري والسياسي لحماس، وعلى تفاعلها مع المحيط الذي تعيش فيه بدءاً من تاريخ انطلاقتها في أواخر عام ١٩٨٧. فبذور الواقعية السياسية موجودة بكثافة في تنظيرات - والأهم من ذلك في ممارسات - حماس السياسية والفكرية. فحماس في نهاية المطاف متأسسة وفق ركنين: واحد ديني إسلامي كواحدة من حركات جماعة الإخوان المسلمين تحمل برنامجها وشعاراتها، وثان وطني مقاومي كواحدة من تنظيمات الحركة الوطنية الفلسطينية هدفها تحرير فلسطين ودحر الاحتلال الإسرائيلي. ومن كلا الركنين، ومن ثنايا التجربة التاريخية للحركات الأم، الإخوان المسلمون من جهة، والحركة الوطنية الفلسطينية من جهة ثانية، طورت حماس فكراً وممارسةً تُناغيان الأحلام الكبرى، لكن في الجوهر ينتميان إلى مدرسة الواقعية السياسية.

حماس في الحكومة: تقدم السياسي وترسخه

أي رصد لسيرة وأداء حكومة حماس وخطابها وممارساتها في عام حكمها سيقود، في سياق ما تركز عليه هذه المقاربة، إلى نتيجة أساسية (ربما ضمن نتائج أخرى أقل أهمية)، وهي أن حماس تعاملت بتسييس كبير في معظم الملفات، ووضعت كثيراً من الحمولة الأيديولوجية التي اصطبغت بها دينياً وشعاراتياً على مقاعد الاحتياط. لقد كان السياسي هو الذي يقود الديني، وليس العكس كما يظن كثيرون. ويمكن القول وبقدر كبير من الاطمئنان إن حماس انخرطت، وربما رغماً عنها

وبحكم فوزها في الانتخابات، في دورة مكثفة للغاية من تسيّس محلي وإقليمي ودولي ما كان لها أن تتعلم ما تعلمته خلالها لو بقيت عشر سنوات أو حتى أكثر في مقاعد المعارضة.

لكن قبل الفوز بالانتخابات، في كانون الأول ٢٠٠٦، تجب الإشارة إلى أن قرار المشاركة بالانتخابات في حد ذاته كان إستراتيجياً، وهو كان قد اتخذ في العام الذي سبق الانتخابات وترافق مع قرارين لا يقلان أهمية عنه هما: قرار التهدئة وقرار الدخول في منظمة التحرير. هذه الحزمة من القرارات شكّلت منعطفاً أساسياً وإستراتيجياً في سياسة الحركة، ومهدت بمجموعها العام للتطورات اللاحقة، وأوضحت من ناحية نظرية تفوّق البراغماتي على الأيديولوجي في فكر وممارسة الحركة. فبقرار المشاركة في الانتخابات وبقوة ونشاط أسقطت حماس عملياً معارضتها للنظام السياسي الفلسطيني الذي أعيد بناؤه وفق عملية أوسلو واتفاقاتها. وبقرارها العمل على دخول منظمة التحرير فإنها عزمت على وضع الشرعية الفلسطينية نصب عينيها، متكئة على ما راكمته من سجل مقاومي في السنوات التي مضت. أما قرار التهدئة الذي تجدد خلال فترة وجود حماس على رأس الحكومة وتم تأكيد تجديده وتوسيعه في اتفاق حكومة الوحدة الوطنية، فقد عزز من ناحية ثانية واقعية حماس وإخضاعها لكل إستراتيجياتها، بما فيها "الجهاد"، لمنطق التقدير السياسي. وهو ما كرره أكثر من قائد في حماس من أن العمل العسكري ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق الأهداف.

وقد انعكست "حزمة" القرارات تلك على واقعية برنامج كتلة حماس الانتخابية، التغيير والإصلاح، وهو برنامج يمثّل من ناحية نظرية أهم وثيقة أصدرتها الحركة تقطع مع "ميثاق حماس" الذي صدر في آب ١٩٨٨ وكان طافحاً بتصورات خيالية وخطاب مغرق في ذاتيته إلى جانب سطحية وسذاجة أضرت بحماس في لاحق سنواتها (يكفي مثلاً استناد بعض مواد الميثاق إلى الكتاب الملفق "بروتوكولات حكماء صهيون" وتكرار خزعبلاته).[1] قدم البرنامج الانتخابي الطموح والمتفائل الذي خاضت حماس الانتخابات بناء عليه صورة جديدة عن حماس، حماس التي تضع نصب عينها قيادة النظام السياسي الفلسطيني وليس معارضته. فإضافة إلى التأكيد على صيانة الحقوق الفلسطينية، وتأكيد حق المقاومة، تضمّن البرنامج تعهدات كثيرة منها محاربة الفساد، وإصلاح القضاء، والرعاية الصحية، والاهتمام بالشباب، والمرأة، والمواصلات، والبيئة، والتعليم، وأورد تفصيلات والتزامات لا تفترق في مضمامينها عمّا يورده أي حزب فلسطيني آخر. وبطرح ما لا تزيد نسبته بين ١٠ إلى ٢٠ في المائة من بعض التعبيرات الدينية والإشارات البلاغية هنا وهناك، فإن ما تبقى من برنامج حماس الانتخابي يتوافق تماماً مع أي برنامج واقعي لأي تنظيم فلسطيني آخر. وقد تواصلت واقعية حماس في فعل ما تفعله في

[1] راجع ميثاق حماس (١٩٨٨)، وبرنامجها الانتخابي للانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦

محيط حماس خلال وبعد الانتخابات، وتكرست مع حكومتها.

هذه الواقعية "الحماسية" التي ترسخت خلال أول سنة حكم لحماس، تكونت من ناحية تاريخية على ثلاث أرضيات:

أولها الجذر الإخواني لحماس وما يحاول أن يوفره من مناهج تعامل عملية وبراغماتية مع الواقع تنطلق على أساس إصلاحه وتغييره تدريجياً وليس على أساس التخلص منه ثورياً وجذرياً ودفعة واحدة. فالفكر الإخواني المؤسس لفكر حماس لا يتصف بالثورية الاجتماعية أو السياسية، ولا يقطع مع الواقع ويتعالى عليه بل ينطلق منه. ورغم عدد من الانزلاقات الفكرية هنا وهناك عن هذا المسار العام في عموميات وشعارات الفكر الإخواني، إلا أن تفاعله مع الواقع وانصياعه المباشر وغير المباشر لاشتراطاته يفوق بكثير الحمولة الأيديولوجية التي لو حدث وأن زاد ثقلها في فكر وممارسة الإخوان (وحماس) لقاد ذلك إلى انحسار تلقائي وتدريجي لنفوذهم وشعبيتهم. باختصار، بلور الفكر والقناعة والخبرة الإخوانية (والحماسية) منتجاً سياسياً يعمل على تغيير الواقع من داخله وتبعاً لما يوفره من وسائل عملية وليس من فوقه وتبعاً لما تنادي به الأيديولوجيا من وسائل نظرية.

الأرضية الثانية التي تكونت عليها سياسة حماس الواقعية، كما تبدت خلال العام الماضي، هي اتساع حجم الحركة وامتداد شعبيتها وتشعباتها والجمعيات الخدمية التابعة لها وما يتفرع عنها من التزامات مع شرائح شعبية عريضة، خاصة في أوساط الفقراء. إضافة إلى ذلك تكثّف علاقاتها مع أطراف عديدة، سواء في الساحة الفلسطينية، أو العربية، أو الدولية، وما فرضه ذلك من ضرورة صوغ خطاب وسياسة مقنعة ومفهومة تكرس مكتسبات الحركة وتزيد منها. ويؤدي اتساع نطاق الحجم والشعبية إلى تبلور اعتبارات وحسابات دقيقة ضاغطة على أي حركة تدفع باتجاه البقاء في مربعات الواقعية بهدف الحفاظ على الامتداد الأفقي للحركة وعلى بقاء تواصلها مع قواعدها الشعبية، وللحفاظ على شبكة علاقاتها الخارجية. بمعنى آخر، يمكن القول إنه كلما اتسع النطاق الأفقي لأي حركة وأصبحت علاقاتها مع محيطها الاجتماعي والسياسي والدولي مركبة؛ أعادت إنتاج نفسها مصلحياً وواقعياً وأعادت تأهيل شعاراتها الأيديولوجية الكبرى وفق معايير جديدة. ومن هنا فلنا أن نلحظ أن التنظيمات الأقل حجماً وتأثيراً والمحدودة الانتشار شعبياً تكون أكثر راديكالية في تعاملها مع الواقع، وأكثر تحرراً من اشتراطاته، وأشد تشبثاً بما تراه من أحلام وتطلعات أيديولوجية وطوباوية. لكن ينطبق عليها نفس "القانون" إذ لو ازدادت شعبيتها وتعقدت طبيعة علاقاتها ومصالحها وحساباتها مع الواقع فإن التآكل التدريجي في يوتوبيا أيديولوجياتها يبدأ فعله شبه الحتمي دافعاً الحركة نحو علاقة أكثر جدلية مع الواقع، وقائمة على فكرة تغييره من داخله وبما يوفره من وسائل عملية.

الأرضية الثالثة التي كرّست واقعية حماس السياسية هي الظرف الموضوعي المحيط بقضية فلسطين. فهنا احترقت أصابع حماس في نار السياسة المعقدة التي قلصت خيارات الفلسطينيين

(منظمة التحرير وحركة فتح وبقية التيارات الفلسطينية قبل حماس) وحشرتهم في زوايا بالغة الصعوبة. فاللحظة التي فازت فيها حماس في الانتخابات وسيطرت إثرها على السلطة الفلسطينية، هي ذات اللحظة التي تمثل خلاصة تدهور الوضع العربي والإسلامي وتشرذمه، وتراجع قضية فلسطين على الأجندة الإقليمية والدولية لصالح قضايا أخرى: (العراق، أفغانستان، الحرب الأميركية على الإرهاب، . . .إلخ). وهي اللحظة نفسها التي ما زال فيها ميزان القوى يميل بلا رحمة ضد الفلسطينيين، لصالح إسرائيل ويجعل هذه الأخيرة لا تشعر بأي ضاغط حقيقي للاستجابة حتى لمشاريع الحلول السلمية التي لا تحقق إلا جزءاً يسيراً من الحقوق الفلسطينية.

في قلب هذه اللحظة الصلدة وصلت حماس إلى الحكم، ولمست عن قرب وعلى أرض الواقع التعقيدات التي تواجه الشعارات الكبرى التي حفلت بها أدبياتها هنا وهناك. وعوض أن تشرع حماس في تطبيق تلك الشعارات وترسم على الأرض ما يختلف عمّا رسمه النظام الرسمي الفلسطيني الذي سبقها وكانت تعارضه، وجدت نفسها تغرق في تفاصيل الحياة اليومية لملايين الفلسطينيين الذين كانوا الضحية الأولى للحصار الاقتصادي الذي فُرض عليهم وعلى الحكومة التي انتخبوها. والمهم هنا هو التأمل في مقادير الواقعية التي أحاطت بحماس من كل جانب ووضحت بجلاء تعقيدات الوضع الفلسطيني واعتماده على المساعدات الغربية بالدرجة الأولى (وليس العربية والإسلامية)، وكذا تعقيدات الوضع الإقليمي والدولي إزاء المسألة الفلسطينية والإمكانات الفعلية للتحرك ضمن الهوامش الضيقة، وكرست بالتالي واقعية حماس وممارستها.

الوصول إلى الشرعية ورهانات الوحدة التنظيمية

مما لا شك فيه أن عدداً لا يُستهان به من الاكتشافات الصادمة لم يتح لحماس أن تطبق برنامجها الانتخابي الذي شاركت على أساسه في الانتخابات التشريعية. لكن تمكنت حماس من أن تجد لنفسها مكاناً رئيسياً في قلب النظام السياسي الفلسطيني وشرعيته التمثيلية. بفضل الانتخابات والسيطرة على الحكومة وعدم السقوط رغم الحصار، تحولت حماس من حركة معارضة للنظام السياسي إلى جزء منه. بيد أن هذا التحول ما زال في مراحله الأولى وقد يحمل رهانات خطيرة تتحدى أهم ما تميزت به حماس في السنوات الماضية وهو وحدتها التنظيمية وعدم بروز انشقاقات فيها. وربما أمكن القول إنه لولا الأرضيات الثلاث التي ذكرت أعلاه والمؤسسة لقدرة كبيرة عند حماس على التأقلم الواقعي ومحاولة اجتراح معادلات حساسة بين ما هو أيديولوجي وما هو براغماتي، لكان مصير الحركة قد آل إلى التمزق والانشقاقات بسبب حدة التحولات التي طرأت على حماس ذاتياً وموضوعياً. من أجل هذا قد لا نجانب الصواب إذا اعتبرنا أن النجاح الأكبر لحركة حماس خلال العام الماضي هو مرورها بهذه التجربة الصعبة والمفاجئة من دون أن تتصدع، وبالبقاء موحدة.

ولتوضيح هذا التقدير علينا أن نتأمل فيما يلي:

يُعد قرار المشاركة في الانتخابات بحد ذاته افتراقاً إستراتيجياً عن الموقف التقليدي لحماس المعارض لاتفاق أوسلو والمؤسسات التي أفرزها بما فيها المجلس التشريعي. وتأكيداً على هذا الموقف كانت حماس قد رفضت المشاركة في انتخابات عام ١٩٩٦ على اعتبار أنها ناتج من نواتج أوسلو، يهدف إلى تكريس إحدى مؤسساته (المجلس التشريعي). في العام ٢٠٠٦ وضعت حماس كل جهدها للمشاركة في نفس الانتخابات، رغم أنها حاولت تسويغ ذلك بالقول إن عملية أوسلو واتفاقاتها قد انتهت وماتت وإن الانتخابات تجري بعيداً عنها. وفي سياق الدفاع السياسي والديني عن الموقفين، كل في وقته، كان بعض علماء الدين القريبون من حماس قد أفتوا بحرمة المشاركة في الانتخابات الأولى، فيما شددوا على وجوب المشاركة في الانتخابات الثانية، بما يشير، مرة أخرى، للحاق الديني بالسياسي عند حماس وليس العكس. المهم هنا، أن مثل هذا القرار كان من الممكن أن يخلق توترات كبيرة داخل حماس، خاصة وأنه ترافق مع تكرس التهدئة من طرف واحد تقريباً بما يعني تكبيل الجناح العسكري عند حماس عن العمل.

بعد فوز حماس وتشكيل الحكومة نشأت تحديات هائلة:

أولاً فلسطينية داخلية إثر رفض كل الفصائل الفلسطينية مشاركة حماس في حكومتها، ثم ما تلى ذلك من توترات وإضرابات ضد حكومة حماس وصلت في أسوأ لحظاتها إلى الاحتراب العسكري وسقوط العشرات من فتح وحماس في قطاع غزة. خلال فترات هذا التوتر كان قرار حماس موزعاً بين الداخل والخارج، بين قادة حماس في السجون وقادتها خارج السجون، بين قادة حماس السياسيين وقادة حماس العسكريين، بين من يُعتبرون معتدلين ومن يُعتبرون متشددين، وكان من المحتمل أن يوفر هذا التشتت في صناعة القرار أجواء "مثالية" للانشقاقات خاصة في ظل مرحلة انعطافية حادة. لكن حماس تجاوزته بنجاح أيضاً.

ثانياً تلك التحديات تمثلت بالحصار الدولي المضروب على الحكومة، في ظل ظرف إقليمي بالغ الحساسية حيث التوتر الأميركي بلغ ذروته في مناخ الفشل العسكري والسياسي في العراق، وعلى خلفية تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة. كانت حماس تعمل وسط ظروف كلها شد وجذب بين محورين: المحور الإيراني ـ السوري، والمحور المصري ـ السعودي. وكان ميلها إلى هذا المحور أو ذاك معناه توترات إضافية داخل حماس، وضد حماس أيضاً، خاصة مع اختطاف الجندي الإسرائيلي شاليت، والأهمية التي صار يتمتع بها ملف تبادل الأسرى وفيما إن كانت حماس الداخل أو الخارج هي المسيطرة عليه.

ثالثاً تلك التحديات تمثلت في الخطاب السياسي الذي شعرت حماس بأنها يجب أن تتبناه لكسر الحصار الدولي أو تخفيفه على أقل تقدير. هنا أيضاً كان على حماس أن تقوم بنقلة كبيرة تلتف من خلالها على الشروط الثلاثة القاسية التي وضعتها أمامها اللجنة الرباعية: (الاعتراف بإسرائيل،

الالتزام بالاتفاقات السابقة، ونبذ العنف). وكانت عملية الالتفاف هذه محفوفة بمخاطر سياسية وتنظيمية كبيرة وتمت بشكل تدريجي وغير مباشر وعبر وثيقة الوفاق الوطني (المتأسسة على وثيقة الأسرى) ثم ترسخت عبر برنامج حكومة الوحدة الوطنية الذي تم التوافق عليه في اتفاق مكة. وربما أمكن القول هنا إن هذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه حماس الآن: الخطاب والبرنامج السياسي الذي اقترب من برنامج منظمة التحرير ووسع التهدئة لتشمل الضفة الغربية إلى جانب قطاع غزة. فبعض قادة وأفراد الحركة يرون الآن أنها قد قدمت تنازلات كبيرة على صعيد الموقف السياسي، وأنها بإعلانها "احترام" الاتفاقات السابقة فإنها عملياً تندرج في سياق العملية السلمية واتفاقات أوسلو. وهذا يضيف، أيضاً، توترات داخلية قد تهدد وحدة الحركة.

وهكذا فإن معالم "المقايضة الكبرى" التي يبدو أن حماس قد انخرطت فيها تتمثل في تخفيض السقف السياسي والمقاومي والاقتراب من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، مقابل تكريس الوجود السياسي في قلب الشرعية الفلسطينية التمثيلية. ولأن قبول وجود حماس في قلب هذه الشرعية ليس شأناً فلسطينياً بحتاً إذ له استتباعات إقليمية ودولية مركبة، فما كان بإمكان حماس أن تحصل على ذلك من دون عملية الالتفاف على الخطاب السياسي، وإقناع أطراف عربية ودولية بأن هذه الخطوة لا تمثل قطعاً جذرياً مع الإرث السياسي والإستراتيجية الفلسطينية العامة التي صارت محكومة بالاتفاقات مع إسرائيل وتحوم في حدها الأقصى حول مفهوم حل الدولتين، الذي صارت حماس تقبله بلا شروط.

وعلى العموم ومن دون التورط بتوقعات ورسم سيناريوهات مستقبلية يمكن القول إن الاختبار الكبير الثاني الذي تمر به حماس الآن، بعد اختبار السيطرة على الحكومة الذي مرت به في السنة الماضية، هو اختبار صيانة مشروع حكومة الوحدة الوطنية وإنجاحه. ونجاح حماس سيتمثل في استمرار الحكومة وصمودها لمدة الثلاث سنوات المقبلة. والنجاح الأكبر سيتمثل في عقلنة الخطاب الفلسطيني وتوحيده على برنامج سياسي وطني موحد، وجسر الهوة بين الخطاب الوطني الفلسطيني والخطاب الإسلامي الفلسطيني.

وفي كل الأحوال قدمت تجربة حماس في الحكم وما زالت تقدم فصولاً ثرية في مسألة تعامل الإسلاميين الوسطيين مع السياسة. فهنا تنزع الشعارات الكبيرة نحو أن تتواضع وتتخفف من ثقل الأيديولوجيا وبذلك يصبح تنافس الإسلاميين مع خصومهم في أية ساحة وطنية قائماً على أساس البرامج السياسية وليس الوعود الكبرى، أو استخدام الشعارات الدينية والعاطفية. وهذا كله يعمل على إنضاج التجربة الديمقراطية في أية حالة من الحالات حيث يتم تجريد الحركة الإسلامية (هنا أو هناك) من سلاح استخدام الشعار الديني وتوظيفه للحشد الانتخابي، وبالتالي خوض غمار المنافسة على قاعدة التساوي السياسي بين الإسلاميين ومنافسيهم. وهكذا، وفلسطينياً، يصبح اندراج حماس في مربع السياسة الواقعية

مكسباً وطنياً لأنه يحشد الإمكانيات في إطار ما هو ممكن، عوض أن تظل محلقة في آفاق بعيدة المنال تقدم مسوغات للعدو أكثر مما تقدم إنجازات للذات.

ومن ناحية أشمل، ولأن حماس هي الحركة الإسلامية الوحيدة في المنطقة التي وصلت للحكم في العقود الأخيرة عن طريق الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة فإن فصول التجربة وخلاصاتها سترسم علامات استرشادية مهمة يمكن عبرها فهم وتوقع بعض مسارات الإسلام السياسي الوسطي في المنطقة، خاصة على صعد نوعية البرامج السياسية والاجتماعية المتبناة، وسياسات التحالف وبناء العلاقات الإقليمية والدولية، ومصالحة الأيديولوجي مع السياسي البراغماتي، والاعتراف بالآخر والتعامل معه ديمقراطياً، وكذلك إدارة الشأن التنظيمي الداخلي بصورة ديمقراطية وتخطي عقبات الانشقاق أو الوقوع فيها، وسوى ذلك من جوانب تكون آمنة وغير مُستثارة عندما تتمتع هذه الحركات بترف العيش في المعارضة وانتقاد الوضع القائم والدعوة إلى تغييره، من دون أن تتورط في ذلك عملياً ويومياً.

شرعية فلسطينية جديدة؟

مع الانعطافة الكبيرة في النظام السياسي الفلسطيني التي حدثت مع فوز حماس في الانتخابات، ثم تشكيلها حكومة بمفردها، ثم انخراطها في حكومة وحدة وطنية، نحن أمام تغيّر كبير وتحوّل آخذ بالترسخ في طبيعة وشكل الشرعية الفلسطينية. فالتغير الذي حدث ليس تغيّراً عارضاً، حتى لو لم تفز حماس بالأغلبية في أي انتخابات تشريعية مقبلة. أصبح وجود حماس في معادلة القيادة الفلسطينية، من ناحية الشرعية ومن ناحية التمثيلية، واقعاً محلياً وإقليميا ودولياً. وأهم من ذلك يعمل على ردم الهوة بين برنامجين: -برنامج المقاومة الحمساوي، وبرنامج الحل السلمي الفتحاوي- اشتغلا على إحداث الضرر المتبادل فترة طويلة من الزمن. وتطرح حكومة الوحدة الوطنية فرصة لتجربة تاريخية قد تُنشئ إن نجحت تقاليد جديدة وترسخ شرعية جديدة وبرنامجاً فلسطينياً موحداً يمكن البناء عليه لمواجهة إسرائيل بجبهة موحدة (سلماً أو مقاومة)، لكن هذه المرة من دون أن تكون الجهود المبذولة من فتح وحماس كل على انفراد يذري بعضها بعضاً.

النظام السياسي الفلسطيني وأزمة الشرعية

د. علي خشان *

إن حساسية الظروف السياسية التي يمرّ بها الشعب الفلسطيني وخصوصية الواقع الذي يعيشه منذ اتفاقية أوسلو وتداعياتها ومن ثم الانتفاضة الثانية وما أفرزته من نتائج طالت جوانب وأعماق النظام السياسي الفلسطيني من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية في فلسطين، ناهيك عن التداعيات الخطيرة التي يمرّ بها الشعب الفلسطيني بعد تراجع الأمن وانحسار الثقة في السلطة الوطنية بمكوناتها المختلفة بما فيها المبادئ الناظمة لسيادة القانون علاوة على الاجتياحات الإسرائيلية المتعاقبة للأراضي الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض كل ذلك أدى الى المساس بشكل جوهري بالسيادة وأثر سلباً على طبيعة الخيار السياسي الفلسطيني وإمكانيات استقلاله.

كما أن أزمة السلطة الفلسطينية كجزء من الأزمة في النظام السياسي الفلسطيني بمجمله ترجع في جزء منها إلى الأزمة السياسية التي عاشتها وتعيشها منظمة التحرير الفلسطينية حيث عاش النظام السياسي الفلسطيني في ظلال ونطاق السلطة الأبوية والثورية لعقود عدة؛ ما ألقى بظلاله على كثير من مجريات الأمور في فلسطين، وعلى وجه الخصوص العمل المؤسساتي، وكان لشخصية الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وما يملكه من كاريزما دور في ترسيخ هذا الدور الأبوي والثوري.

وبعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، حاول الرئيس أبو مازن، الوافد الجديد إلى المقاطعة، التي

* مؤسس وعميد كلية الحقوق السابق- جامعة القدس، أمين سر لجنة إعداد الدستور الفلسطيني

شهدت سنوات الحصار والتحدي أن يختطّ لنفسه طريقًة وأسلوباً في الحكم يختلف عن الأسلوب الذي رسمه وارتضاه سلفه ورئيسه الذي حكم الشعب الفلسطيني من الداخل والخارج لأكثر من ربع قرن من الزمن، فوجد تركة ثقيلة تقوم على العديد من المؤسسات والكثير من النفوذ، والقليل من الحراك السياسي الحقيقي نتيجة لجمود العملية السياسية والإجهاضات الإسرائيلية لأية محاولات دولية تهدف لإيجاد حلول للقضية الفلسطينية.

ولتحقيق ذلك، حاول الرئيس أبو مازن أن يقلل من شحنات الدفع الذاتي التي كان يستخدمها الرئيس عرفات بما يملكه من تاريخ وحضور وقدرة على مواجهة الأخطار معتمداً على السلطة الأبوية ذاتها التي كان يستخدمها الرئيس عرفات للوصول إلى المستقبل الواعد عبر الهروب إلى الأمام قافزاً فوق حقائق الأمور ومجريات الأحداث، معتمداً على فكرة الضرورات تبيح المحظورات كأسلوب يخطه ويتلمسه في الحكم على اعتبار أن الاحتلال وانتشار الفوضى والفلتان الأمني من أهم العوامل التي تعيق تطبيق مبدأ سيادة القانون، كما حاول أن يواجه بعض ملفات الفساد باعتبار مكافحة الفساد مقدمةً ضروريةً لتطبيق الحكم الصالح في فلسطين.[1]

بيد أن الفشل في التصدي للقضايا الجوهرية وضعف تمثيل السلطة للقوى الفاعلة في المجتمع وازدياد الخلافات الداخلية في حركة فتح وبينها وبين بعض القوى الأخرى خاصة في موضوع المقاومة وتنامي أزمة الشرعية، وكذلك الوعي المتزايد بأن عدم وجود البديل الرائد هو في حد ذاته نكسة للنظام السياسي، زاد في التأكيد على أن أية بدائل مؤقتة لن تكون بديلاً للحكم الصالح وسيادة القانون في فلسطين.

إن منطلق الشرعية في فلسطين لا يستمد أصوله من الشعب ورضاه على قرارات الحكومة وتوجهاتها فقط وإنما من اعتراف الدول المحيطة ومدى الاعتراف الدولي ورضاه عن السلطة، أيضاً، حيث إن السلطة القائمة بقدر ما تعتمد في ثباتها واستمرارها وإمكانية تحولها لدولة في المستقبل على احترام حقوق الإنسان واستقلال القضاء واحترامها للحقوق والحريات فإنها يجب أن تقوم، أيضاً، على تسييس وتطويع تلك المبادئ وغيرها لخدمة النظام السياسي الفلسطيني.

إن التفصيل في وصف الداء في النظام السياسي الفلسطيني لا ينسجم ولا يتطابق مع التعميم في اقتراح الدواء، لا على صعيد المؤسسات ولا على صعيد العلاقات مع السلطات الأخرى المنضوية تحت ظلال السلطة الفلسطينية أو التي لديها مواقف منها تأييداً أو معارضة.

إن السلطة الفلسطينية تتعامل مع الأمور على طريقة صيف وشتاء فوق سقف واحد، ولا تستهدف فتح كوة في جدار الفوضى المستشرية في فلسطين مجتمعاً ومؤسسات والتي لا يمكن ترسيخ أسس العدالة وتجسيد مبدأ سيادة القانون وتحقيق الحكم الصالح دون تعاونها جميعاً وفق أسس

١ راجع كلمة د. علي خشان في المؤتمر حول الإصلاح المنعقد بتنظيم من مركز القدس للدراسات في عمان. تشرين الثاني ٢٠٠٥

واضحة وصلاحيات محددة للسلطات المختلفة في فلسطين.

وفي هذا الإطار نتعرّض لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني والعلاقة القائمة بين السلطة التنفيذية وغيرها من السلطات. في البداية علينا أن نلاحظ أن الأوضاع السياسية في فلسطين جزء من أنظمة الحكم السائدة في الوطن العربي والتي تضخم من الصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة على حساب البرلمان حتى لو سمي النظام السائد النظام البرلماني، حيث إن كثيراً من البرلمانات لا تعكس حقيقة الصفة التمثيلية السائدة في بلدانها وفي هذا الإطار يجب إيضاح أمرين مهمين:

أولاً ـ إن القواعد الدستورية والقانونية التي تستقر بموجبها السلطة السياسية وتعمل وتنتقل استناداً إليها لم توضع من أجل ممارسة السلطة التي يجب أن لا تكون غاية في حد ذاتها، وأن لا تجد تفسيرها وتبريرها في مصلحة الحكام فقط، بل يجب أن يكون لعنصر الحرية الغلبة في مقابل عنصر السلطة ليتحقق التوازن المطلوب والمأمول في فلسطين.

ثانياً ـ عمومية التوأمين: السلطة والمعارضة، حيث إن المعارضة بمفهومها النظري ودلالاتها العملية ليست رفضاً للآخر أو الغاءً له وإنما هي رفض ظرفي وغالباً ما يكون للأهداف الثانوية ويتعلق بإرادة استخدام وسائل مختلفة عمّا يتبناه الآخر، ولكنها تقوم على احترام الآخر وأفكاره مع تجسيد تلك المفاهيم والأسس في النظام السياسي القائم.

وانطلاقاً من المفهومين السابقين يثور التساؤل حول مدى رغبتنا في الديمقراطية والحرية وتطلعاتنا لتطبيقها على أرض الواقع أم أن شعبنا مسكون بالأحقاد ولا يرى حياته إلاّ في الاستبداد والفقر؟

وهل الديمقراطية والحرية ومبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون هي العدوة لنا أم الفقر والجوع والتخلف والتسلط والاستبداد؟

وهل السياسيون والمفكرون كذلك منفصلون ذهنياً وروحياً عن شعوبهم بصرف النظر عن انتماءاتهم العائلية أو الحزبية؟

ولهذا يثور التساؤل، أيضاً، حول مكنون الأزمة القائمة في فلسطين وهل الشعب الفلسطيني يعيش في أزمة سياسية وقانونية واجتماعية أم أن السياسيين والقانونيين والمفكرين هم الذين يعيشون تلك الأزمة؟

كل ما تقدم يدعونا إلى دراسة مقومات وطبيعة العلاقة الداخلية الفلسطينية والعلاقة الجدلية بين السياسي والمواطن في إطار النظام السياسي الفلسطيني وما هي العلاقة بين القانون والمواطن؟ وهل تجسيد مبدأ سيادة القانون وتطبيقه الصحيح يقودنا نحو الخروج من الأزمة الدستورية السياسية وبالتالي البدء بأولى خطوات الإصلاح؟

وهل يضمن تعديل القانون الأساسي المصالحة الوطنية ويجسد المأسسة ويكفل الحقوق الدستورية ويرسي دعائم ومبادئ سيادة القانون؟

أعتقد أن تطبيق الديمقراطية في فلسطين يستوجب التعامل مع القواعد الديمقراطية السائدة من حيث الموضوع والشكل والتفاعل المجتمعي والنتائج حيث يمكن أن يلعب الدستور وكذلك

التشريعات الأخرى دوراً مهماً في عملية الانتقال الديمقراطي وتعزيز النظام السياسي، لذا يجب علينا العمل على تحقيق المساواة والعدالة والتمسك بمبادئ الحرية وسيادة القانون وعدم التصرف كأطراف تحاول دمقرطة شكل السلطة دون الخوض في جوهر الإشكاليات القائمة أو استخدام مصطلحات وتعابير الخوف من الحرية.

فلسطين والتحديات

لا شك في أن هناك الكثير من العوامل التي تحدّ من الانطلاق القوي في البناء القانوني والسياسي والاقتصادي والتغيير الاجتماعي في فلسطين والتي تتمثل في طبيعة التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني سلطةً وشعباً ومنها تلك العوامل المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي أو تلك المرتبطة بالخلافات السياسية التي قامت أخيراً بعد وصول حماس إلى السلطة رغم أنها جاءت وفق عملية ديمقراطية أشرفت عليها وقادتها ونظمتها حركة فتح. أو تلك الناجمة عن الحصار الاقتصادي الذي فرض على الشعب الفلسطيني بعد ظهور نتائج الانتخابات الأخيرة وعدم قدرة رأسي السلطة على التأقلم والانسجام؛ لاختلاف الرؤى والتوجهات وتصادم البرامج السياسية أو عدم واقعيتها.

وتأسيساً على ما تقدم فإنه يجب ألاّ تبقى الأفكار الخاصة بالتغيير والإصلاح الدستوري تطرح خارج الخطط والإستراتيجيات التشريعية، حيث إن عدم تسلل تلك الأفكار للتشريعات وحسن تطبيقها يجعل التغيير في الواقع السياسي في حدوده الدنيا، كما يؤدي إلى تعايش واستقرار الأنظمة السياسية مع النقد اللفظي الذي يسمح له بحدود معيّنة ووفق رغبة الحكومة أو الرئاسة دون القدرة على تغيير قواعد اللعبة السياسية، ما يوحي للمراقب بأن هناك اتفاقاً ضمنياً على تهميش الدور التشريعي والدور الشعبي، وجعله خارج أجندة وتفكير الأطراف الرسمية للنظام السياسي الفلسطيني رغم الادعاء بغير ذلك.

إن بداية الإصلاح الدستوري في فلسطين تبدأ من القراءة الجديدة للقانون الأساسي، والتي يجب ألاّ تقوم على اعتباره وثيقة تبريرية للسلطة الحاكمة بل يجب النظر إليه كعقد مفتوح مع الشعب يهدف الى تحقيق الأهداف المناطة به بعيداً عن المنافع المؤقتة أو المصالح الحزبية، ويتطلب التغيير المستمر بإدماج التغيرات غير المتوقعة لحظة وضعه والانطلاق في أولويات التغيير والتطوير والتعديل من المجتمع المدني عبر الثقافة السياسية المجتمعية المعبر عنها داخل النص الدستوري وليس عبر الدولة فقط، حيث يجب أن تعتبر التغييرات والتعديلات عملاً من أعمال المحكومين قبل أن تكون صنيعة الحاكمين.

كما أن من المهم الابتعاد كليةً عن الأفكار الغريبة وطروحات المحاصصة السياسية والتي إن ترسخت في الوثيقة الدستورية فلن تقوم للحياة السياسية السليمة قائمة وستعيق نمو الكيان السياسي الفلسطيني وتحد من فرص تطوره الآن أو في المستقبل القريب؛ ما سيؤثر سلباً ليس فقط على الأنظمة والقوانين السائدة ومدى احترامها للدستور بل سيكون لذلك تأثير سلبي على النسيج

الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي ازدياد عوامل الخلاف والتنازع السياسي وتهديد أية آفاق مستقبلية لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

وانطلاقاً من الشكل الحديث للنشاط السياسي والقانوني السليم فلا بد من تعزيز ديمقراطية المشاركة التي تتيح المجال لكل القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية أن تلعب دوراً مؤثراً في تشكيل الإرادة العامة خارج العملية الانتخابية وذلك بمنح المواطنين الفلسطينيين حق التدخل في القاعدة التشريعية ومراقبة مؤسسات السلطة.

ورغم أهمية الدور الذي يلعبه مبدأ الفصل بين السلطات وهو الذي سيطر على النقاشات الدستورية والسياسية في الماضي ولا يزال يسيطرعليها في الوقت الحاضر ويلقي بظلاله دون تفكير على الواقع السياسي في معظم دول العالم، إلا أنه يجب الاهتمام بالحقوق والحريات العامة وفي مقدمتها منظومة الحريات والحقوق السياسية للمواطنين التي يتمكن بواسطتها الشعب من فرض احترامه وإرادته على الحاكمين، فلا يجوز أن يبقى الدستور معبّراً عن العلاقة بين المؤسسات والسلطات فقط، بل يجب أن يكون حاضناً وضامناً للحقوق والحريات ومعبراً عن العلاقة بين المواطنين والدولة. الأمر الذي شهدته المداولات الكثيرة التي قامت بين أطراف السلطة حيث تمترس كل طرف منها بالقانون الأساسي وبضرورة تطبيقه وفقاً للمفهوم الخاص به وبما يحقق مصالح هذا التنظيم أو هذه الفئة دون اكتراث بحقوق الشعب وحرياته الأساسية.

وبناءً على ما تقدم فإنه يجب ألاّ يكون القانون الأساسي هو الكابح لانحرافات أصحاب السلطة وتعسف السلطات فقط «وليته قد وضع الآليات لضمان ذلك» بل يجب أن يكون مجسداً لمفهوم ونظرية العقد الاجتماعي بالانتقال من ديمقراطية السلطة الموجهة إلى الديمقراطية الشعبية المحققة للعدالة والمساواة حيث تكون الحرية محميّة والتمثيل النيابي الحر مضموناً للجميع ويكون القانون بمثابة صك للحقوق والحريات ويؤسس للمواطنة خارج وصاية الدولة وتتحول السياسة التشريعية الناظمة له، كما تتغيّر الأولويات من أولوية السياسي وحماية النظام إلى أولوية الدستوري والقانوني والشرعي وحماية الحقوق والحريات في ظل النظام السياسي الديمقراطي.

ورغم أن ساحة النضال الفلسطيني كانت مفتوحة على مصراعيها لجميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى صعيد مقاومة الاحتلال الإسرائيلي منذ فترات طويلة فإن الجانب القانوني كان متراجعاً من حيث الإعداد المسبق والتحضير الإستراتيجي للبناء القانوني الفلسطيني.

وبما أن القانون الأساسي الفلسطيني قد جاء لفترة انتقالية مؤقتة ونتاجاً لاتفاقية أوسلو وما تلاها من اتفاقيات وينتهي دوره مع انتهاء هذه المرحلة فقد جاء قاصراً عن الإجابة عن كثير من المشكلات السياسية والقانونية حتى أن المجلس التشريعي قد اضطر إلى إدخال الكثير من التعديلات على مواد هذا القانون الأساسي في محاولة لمواجهة بعض تلك المشكلات السياسية والقانونية القائمة، ولعل أهمها وأخطرها ما يتعلق بمنصب رئيس مجلس الوزراء،

ولكن أعضاء المجلس لم ينظروا إلى توخي وتحقيق المصلحة العامة والعليا في تلك التغييرات بل كانت نابعة من الفهم الضيّق لمعنى التعديل والذي يمكن أن يحقق منافع آنية أو فئوية لهم، وهذا ما ينطبق على التعديلات التي أجريت على قانون الانتخابات فضلاً عن أن الكثير من التعديلات جاءت كردات فعل على أحداث محددة أو لتحقيق غايات معينة، ولقد حاول مشروع الدستور الفلسطيني معالجة بعض الإشكاليات وإيجاد الحلول لها ولكن عدم تبني المشروع لهذا الدستور كما كان مقرراً في العام ٢٠٠٠ أدى إلى مدّ العمل في القانون الأساسي إلى ما بعد الفترة الزمنية المؤقتة التي وضع من أجلها، ما جعل أحكامه قاصرة عن مواجهة التطورات السياسية والتداعيات المرتبطة بها.

وسنحاول هنا أن نتناول ملامح النظام السياسي الفلسطيني في ظل القانون الأساسي الفلسطيني، محاولين الإجابة عن العديد من التساؤلات المهمة والمتعلقة بطبيعة العلاقة بين السلطات.

لقد بيّن القانون الأساسي الفلسطيني أن «النظام السياسي الفلسطيني ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني».[٢]

في البداية علينا أن ندرك أن النظام النيابي ليس بالضرورة نظاماً برلمانياً فإذا كانت الوزارة مسؤولة أمام البرلمان فإننا نكون بصدد نظام نيابي برلماني، أما إذا كانت الوزارة مسؤولة أمام الرئيس «رئيس الدولة» فإننا نكون هنا أمام ما يسمى النظام الرئاسي ومثال ذلك نظام الحكم السائد في الولايات المتحدة الأميركية[٣].

وانطلاقاً مما تقدم يثور السؤال حول طبيعة النظام السياسي السائد في فلسطين؟

من الملاحظ أن الأوضاع السياسية في فلسطين هي جزء من أنظمة الحكم السائدة في الوطن العربي والتي تضخم من الصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة على حساب البرلمان حتى لو سمي النظام السائد «النظام البرلماني» حيث إن كثيراً من البرلمانات لا تعكس حقيقة الصفة التمثيلية للإرادة الشعبية كما تقدم[٤].

في الأساس فإن النظام البرلماني التقليدي يقوم على أن السلطة التنفيذية تتكون من رأسين: رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء.[٥] ولا يعتبر رئيس الدولة مسؤولاً، في حين أن رئيس الوزراء هو المسؤول أمام المجلس التشريعي، وبالإضافة لذلك فإن النظام البرلماني التقليدي يمنح الرئيس سلطات اسمية أو أدبية فقط ويؤيد هذا الرأي الكثير من الفقهاء والمفكرين القانونيين.[٦]

لكن هناك اتجاهاً آخر في الفقه يرى أننا لا نستطيع أن نعيش دائماً في قيود النظام التقليدي للبرلمان، فالرئيس عادة ما يملك الكثير من الاختصاصات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية كما أنه هو

٢ انظر القانون الأساسي الفلسطيني
٣ الطماوي، سليمان، ١٩٨٨ ص١٥٧
٤ هلال، علي الدين و نيفين سعد، ٢٠٠٠ ص٦٣
٥ خليل، محسن الطائفية، ١٩٩٢، ٤٠٣
٦ شيحا، إبراهيم، ١٩٩٥ ص٥٩٥

المرشد الأعلى والحكَم بين السلطات العامة في الدولة

ولا شك في أن هذا التطور في الصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة في الأنظمة البرلمانية دفع بالكثير من الفقهاء إلى تسمية الأنظمة البرلمانية التي شهدت تطورات سياسية واضحة وقامت بمنح الصلاحيات التنفيذية إلى كل من الرئيس ورئيس مجلس الوزراء «الأنظمة شبه الرئاسية».

أي أن النظام السياسي يتكون من نظام نصف رئاسي ونصف برلماني، فالرئيس لا يقود الحكومة كما أنه لا يترأسها إلاّ في بعض الحالات الاستثنائية في حين أن رئيس الوزراء هو الذي يقود الجهاز الذي يسيّر السياسة العامة للبلاد كما أن الحكومة هي ممثلة للجهاز الأعلى للإدارة العامة وتكون في الوقت ذاته مسؤولة أمام المجلس النيابي وذلك في حال رفضه البرنامج الوزاري أو استخدامه حجب الثقة ضدها.

ونلاحظ في هذا السياق أن التجربة القائمة في فلسطين ليست منعزلة أو جاءت نتيجة لتركيبة شيطانية وإنما تجد تطبيقاً عملياً لها في كثير من الدول المتقدمة مثل فرنسا وعلى وجه الخصوص ما جرى عليه الأمر في تطبيقات الجمهورية الخامسة وذلك بعد دستور عام ١٩٥٨ وفي فترة حكم الجنرال ديجول وما تلاها من فترات سياسية. كما أن ما تم أخذه كنموذج في فلسطين يجد تطبيقات كثيرة أخرى كما هو الحال في البرتغال والنمسا وفنلندا وغيرها من الدول الأخرى.

وفي سياق الحديث عن طبيعة العلاقة القائمة بين رئيس مجلس الوزراء ورئيس الدولة وقبل أن نتوسع في ذلك يثور سؤال مهم لا بد لنا من الإجابة عنه قبل الدخول في التحليلات السياسية والقانونية والجوانب التطبيقية المتعلقة بهذه العلاقة وهو السؤال المتعلق بالنظام المؤسساتي في فلسطين.

فهل هناك نظام مؤسساتي يقود ويحكم في فلسطين؟

وفي حال كانت الإجابة عن مثل هذا السؤال بنعم فأين يكمن مثل هذا النظام؟ هل هو في المجلس التشريعي الفلسطيني... أم أن الأمر له علاقة بمجلس الوزراء أم أن العمل المؤسساتي ينحصر في شخص الرئيس؟

يتبادر إلى الأذهان أن مكامن السلطة موجودة في المجلس التشريعي حيث إنه منتخب من الشعب أولاً ويملك صلاحيات شبه مطلقة في إجبار الحكومة على الاستقالة أو حجب الثقة.

وعلى الصعيد العملي استطاع المجلس التشريعي الفلسطيني انتزاع الكثير من الصلاحيات إبان الفترة السابقة وحتى في عهد الرئيس الراحل عرفات كما أن كثيراً من الوزراء أقطاب السلطة التنفيذية يتم اختيارهم من أعضاء المجلس التشريعي الذي بدأ يقوم بدوره بشكل فاعل وحيوي أخيراً، وحتى في ظل حكومة حماس فإن المجلس التشريعي يستطيع بالأغلبية التي يملكها تعطيل القرارات إن لم يستطع تبنيها وفق الرؤية التي تراها أغلبية أعضائه، ولكن

الذي يعيب المجلس الحالي أنه لم يقم بالدور المسند إليه دستورياً وهو وضع القوانين والرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة حيث إن معظم اجتماعاته كانت لمناكفات سياسية رغم أن الكثير من النواب يتغيبون عن الجلسات لسبب أو دون سبب، ناهيك عن تراجع الأداء لكثير من الأسباب الأخرى ومنها اعتقال عدد من أعضائه في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

وهناك من يقول إن رئيس مجلس الوزراء وعلى الرغم من طبيعة وأهمية دور البرلمان هو الذي يسيّر النظام المؤسساتي الفلسطيني لا سيما وأن رئيس مجلس الوزراء يملك الكثير من الصلاحيات وأن رئيس الدولة ملزم باختيار رئيس مجلس الوزراء من الحزب صاحب الأغلبية في البرلمان وفي هذا الأمر تطبيق للنظام البرلماني القائم على منح الحكومة السلطة القانونية والفعلية، والحكم في نهاية المطاف يعني المال والأمن ورئيس الحكومة هو المسؤول عن الوزارات المختلفة خصوصاً المالية والداخلية بصرف النظر عن الوضع المؤقت الناجم عن الحصار الإسرائيلي وهو بذلك المسؤول عن الأمن والإنفاق ومن يملكهما يملك مقاليد الحكم ويجب أن يكون الأمر كما هو الحال في بريطانيا حيث إن (الكابنت) هي التي توجه السياسة وتتحكم بها وهي التي تتولى في نهاية المطاف إدارة الدولة.[٧]

وفي حالة التسليم بوجود نظام حزبي حقيقي في فلسطين وبأن حركة حماس هي الحزب الحاكم في فلسطين. يبقى السؤال المطروح . . . هل الحزب ذو الأغلبية هو الذي يختار شخص رئيس الحكومة أم الأمر مناط بالرئيس ؟

هناك من يذهب إلى منح الرئيس الفلسطيني ما منحه دستور الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨ للرئيس الفرنسي الراحل شارل ديجول من سلطات، غير أن حقيقة الأمر أنه حتى في إطار دستور ١٩٥٨ في فرنسا فإن الرئيس لم يكن يستند في كثير مما يقوم به إلى مواد الدستور، فعندما قام رئيس الجمهورية في ظل الجمهورية الخامسة بمنح نفسه ما يسمى «المجال الخاص» حيث تدخل في هذا المجال الشؤون الخارجية وما يتبعها، أيضاً، من صلاحيات عسكرية أو مالية وتحول في نهاية المطاف إلى ما يعرف بحق التصدي، حيث يقوم رئيس الجمهورية بمعالجته بشكل مباشر ويبحث في قصر الإليزيه في حين أنه لا حق التصدي ولا مؤسسة المجال الخاص لهما نص دستوري يستندان إليه بل إنهما شكلا مخالفة واضحة لنص المواد (٢٠) و(٢١) من الدستور الفرنسي[٨] حيث وجد الرئيس في اللجوء إلى الشعب واستفتائه الوسيلة المثلى لتحقيق ما أراد.

وبتطبيق ما تقدم على التنظيم السياسي الفلسطيني في إطار القانون الأساسي الفلسطيني فإننا نجد أن التنظيم السياسي الفلسطيني يقوم على ثنائية الحكم لصالح : رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء على التوالي، فرئيس الدولة هو المفوض المباشر بالسيادة الوطنية ورئيس مجلس الوزراء هو

٧ شكر، زهير ، ١٩٩٢ .

٨ راجع موريس دوفرجيه، ١٩٩٢ ، وراجع كذلك أندرية هوريو، ١٩٧٧ .

المعين لممارسة الوظيفة الحكومية.

ونظراً لدقة العلاقة القائمة بين الرأسين ثارت تساؤلات عديدة حول مرجعية السلطة التنفيذية وإلى من يتوجه أعضاء الحكومة في نهاية المطاف، إلى رئيس الدولة أم إلى رئيس مجلس الوزراء؟ وسيزداد الأمر صعوبة في حال ممارسة حكومة الوحدة الوطنية أعمالها وسنرى أن هناك الكثير من حالات التنازع السياسي بين المرجعية التنظيمية لكل وزير والمرجعية القانونية التي تكفلها القوانين وعلى رأسها القانون الأساسي وسنرى أن هناك الكثير من الحالات الخلافية حتى في تفسير النصوص الدستورية.

وفي هذا الإطار، هل تقوم الثنائية السياسية في فلسطين على التوازن بين الرأسين خاصة وأننا عشنا ولفترة طويلة في ظل سياسة الرأس السياسي الواحد، حيث كان رئيس السلطة هو المسيطر على زمام الأمور السياسية ومقاليدها ؟

ونحن في هذا المقام، ومهما حاولنا أن نقدم الحجج والبراهين والأدلة على حجم الصلاحيات الممنوحة لكل من رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ونطاق مسؤولية كل منهما، إلاّ أن رئيس السلطة يأتي في المقام الأعلى وما زال يمتلك القدرة والقوة على الرغم من منح رئيس مجلس الوزراء صلاحيات واسعة وجاءت على سبيل الإطلاق وليس على سبيل الحصر ويعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

١- إن الرئيس منتخب من الشعب مباشرة الأمر الذي يمنحه قوة سياسية وقانونية لا تتوفر لرئيس مجلس الوزراء أو لغيره من أعضاء السلطة التنفيذية أو رؤساء المؤسسات الدستورية الأخرى.

٢- إن الرئيس هو الذي يقوم باختيار رئيس مجلس الوزراء ومن يملك التعيين يملك الإقالة فيبقى رئيس مجلس الوزراء شاغلاً لمنصبة ما دام هناك توافق أو تعايش مع رئيس السلطة.

٣- إن الرئيس يملك قوة إضافية في مواجهة رئيس مجلس الوزراء تتمثل في العلاقة مع المجلس التشريعي حيث إنه غير مسؤول سياسياً أمام البرلمان ويستطيع استخدام ما يملكه البرلمان من رقابة سياسية على الحكومة.

لكن هذا الوضع بدأ بالتغيّر حيث إن المجلس التشريعي الفلسطيني أصبح ذا أغلبية قريبة من رئيس الوزراء، ما يدخلنا في المأزق مرة أخرى إذا أراد أعضاء المجلس التصويت وفقاً لرؤية حزبية حيث تغلب المصالح الحزبية في هذه الحالة على المصالح الوطنية فإنهم سيدعمون رئيس الوزراء أصاب أم أخطأ وسيقاومون توجه الرئيس لاختيار أية شخصية سياسية غير حزبية أو من خارج حركة حماس أو دون موافقتها.

ورغم هذه الأسباب فإنه في ظل النظام السائد في فلسطين فإنه ليس من المستحيل خلق جو من الثقة بين رأسي السلطة التنفيذية، بل على العكس من ذلك فقد يكون هذا النظام مانعاً لاستبداد رأس السلطة التنفيذية الأوحد، كما هو الحال في كثير من الدول وخاصة الدول العربية، فعلى الرغم من أن كثيراً من الدول العربية تدعي أنها تطبق نظاماً برلمانياً لكن حقيقة الأمر تختلف عمّا يتم تضمينه من مواد دستورية وقانونية حيث إن الكثير من

الرؤساء العرب يتحولون إلى ملوك لفترة محددة دستورياً ولا تلبث أن تمدد لمرة وأخرى حتى تصبح لمدى الحياة ويورثون بالتالي الأبناء.

وعلى الرغم من وجود بعض الغموض في التطبيق العملي إلاّ أنه يجد حلولاً له عن طريق العمل المؤسساتي واللجان الإدارية الموجهة وكذلك بالتعاون والحوار والتوافق بين قطبي السلطة التنفيذية. كما أن هذا النموذج يعمل دون تردد أو اهتزازات في كثير من الدول مثل البرتغال وفنلندا وفي النمسا وأيسلندا وإيرلندا بالإضافة إلى فرنسا. فرئيس الدولة يملك صلاحيات عسكرية وأمنية في البرتغال وفرنسا وفنلندا وغيرها ولا يوجد ما يمنع من توزيع الصلاحيات بين كل من الرئيس ورئيس مجلس الوزراء في المجالات الأمنية. وأما الدستور الفنلندي فقد منح كلاً من رئيس الدولة ورئيس الحكومة حقله الخاص به بحيث يمكنه التصرف دون تبعية للآخر. فالرئيس مثلاً يمكنه مراقبة الإدارة كما تُبحث الكثير من المسائل الأساسية في اجتماعات يحضرها رئيس الجمهورية كما أن رئيس الجمهورية يقوم باتخاذ الكثير من قراراته في مجلس الوزراء وإن كانت معظم قراراته تتم بتوقيع وزاري مقابل وإن كان هذا التوقيع المقابل لا يجوز رفضه من قبل الوزراء إلا لعدم الشرعية وهو ما يعطي لرئيس الدولة القوة المطلوبة للعمل.

وفيما يتعلق بكيفية تقلد رئيس السلطة الذي هو رئيس الجمهورية منصبه فإن القانون الأساسي يحدد ذلك بالانتخاب الحر المباشر من الشعب لفترة ولاية مدتها أربع سنوات ويجوز تمديدها لمرة واحدة فقط وهذا خروج عن المألوف في النظام السياسي العربي الذي يمنح الرؤساء بطريقة أو بأخرى إمكانية البقاء في الحكم مدى الحياة.

غير أننا نرى وجوب وجود ضمانات دستورية لعدم تغيير المادة التي تنص على تحديد مدة الولاية لكي لا تصبح هذه المدة مفتوحةً ولكي لا يتحول الرئيس بعد ذلك إلى ملك مؤقت أو يتحول النظام الجمهوري الذي هو في نهاية المطاف خيار شعبي إلى الملكية الوراثية كما هو سائد في التطبيق العملي.

ويكون تكليف رئيس الدولة لرئيس مجلس الوزراء بعد تنسيب من الحزب الحائز على أكبر عدد من المقاعد في المجلس النيابي وبعد إجراء مشاورات مع زعماء الأحزاب الأخرى الممثلة في المجلس. كما لم يورد القانون الأساسي أية إشارات تدل على ضرورة أن يكون رئيس مجلس الوزراء من أعضاء المجلس النيابي.

كما أن التكليف يتعلق برئيس مجلس الوزراء وليس الوزراء أنفسهم حيث يستطيع رئيس مجلس الوزراء اختيار وزرائه دون تدخل من جانب رئيس السلطة ولهذا لا يستطيع الرئيس التدخل في تعيين أو إقالة الوزراء إلاّ بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وهذا يدل على التنظيم التسلسلي للوزارة وعلى تأكيد مقومات الحكم السليم والرشيد والصالح ويعمق أسلوب الوفاق والحوار الذي يجب أن يكون سائداً بين قطبي السلطة التنفيذية.

ولكن الرئيس يملك صلاحية وسلطة مهمة تتمثل في إقالة رئيس الوزراء وبالتالي الحكومة بأكملها كما يترأس مجلس الوزراء أثناء سريان حالة الطوارئ. ونلاحظ هنا أن الذي يترأس

مجلس الوزراء هو رئيس مجلس الوزراء وأن ترؤس رئيس الجمهورية للمجلس هو في الحالات الاستثنائية وأثناء سريان حالة الطوارئ وهذا خروج عن المألوف الذي كان سائداً في فرنسا حيث إن رئيس الجمهورية كان يترأس دوماً مجلس الوزراء ولا يترأسه الوزير الأول إلا في الحالات الاستثنائية، وهذا، أيضاً، ما كان سائداً في لبنان قبل التعديل الذي طرأ عام ١٩٩٠ والذي ينص «على أنه يمكن لرئيس الجمهورية حضور مجلس الوزراء ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر».

إن عيوب الممارسة الفعلية يقلب الكثير من الموازين القائمة في السلطة التنفيذية ويجعل من ثنائية السلطة تميل بشكل كبير لصالح رئيس السلطة وهذا ليس قائماً في الدول العربية فقط مثل لبنان أو مصر وإنما في كثير من الدول الأوروبية وباستثناء أيسلندا التي تراجعت فيها صلاحيات رئيس الدولة قياساً على ما يمنحه إياه الدستور، فإن الرؤساء عادة ما يزيدون من نفوذهم الفعلي قياساً بالصلاحيات الممنوحة لهم دستورياً.

والثابت أن أولوية أي طرف من أطراف السلطة التنفيذية سيترتب عليها تراجع وانحسار الطرف الآخر، ما يجعل دوره ثانوياً خاصة مع عدم وجود نظام حزبي فاعل في فلسطين وبرامج حزبية وأغلبية برلمانية من الممكن أن تدافع عن رئيس مجلس الوزراء الذي يمثلها، ما يجعل من رئيس الدولة مصدر القوة والحائز على مقاليد السلطة الفعلية.

غير أن الأمر قد تغيّر بشكل دراماتيكي بعد فوز حركة حماس بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي الجديد حيث إن رئيس الوزراء الجديد سيكون مدعوماً بأغلبية النواب بعيداً عن التلويح بحجب الثقة حيث إن المعارضة لن تستطيع الوصول إلى النصاب المطلوب لحجب الثقة.

ومن القضايا المهمة جداً والمترتبة على ذلك أن أي توجه تشريعي لا يمكن أن يقدر له النجاح دون توافق مع الرئيس الفلسطيني والذي يملك الاعتراض على أي قانون يقدم له من المجلس التشريعي ولا يستطيع المجلس تجاوز وتخطي هذا الاعتراض دون موافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي وهو ما يصعب تحقيقه.

أما إذا لم يحاول الرئيس الفلسطيني استخدام صلاحياته الدستورية الممنوحة له نصاً وعرفاً فهو قطعاً سيفتح الباب واسعاً أمام حماس لتنفيذ برامجها وفقاً لرؤيتها وبدعم من المجلس التشريعي.

كما إن إقرار مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي من غير الممكن تطبيقه في ظل سيطرة الأغلبية الداعمة لها حيث إن النواب لا يدافعون عن مصالح الشعب بقدر ما ينقادون لتنفيذ سياسة الحزب الذي ينتمون إليه، ما يشعر الحكومة ورئيسها بالراحة وعدم التهديد بحجب الثقة.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن السعي المستمر للوكلاء والمدراء العامين ورؤساء الأجهزة الأمنية للالتقاء والاتصال مع رئيس السلطة يخلق خللاً في العلاقة الهرمية القائمة في الحكومة حيث سيعمل الكثير منهم على تلقي تعليماتهم مباشرة من رئيس السلطة ويرفضون أو يتجاهلون تعليمات

الرؤساء المباشرين.

ونعتقد أنه وبالرغم من الصلاحيات الكثيرة الممنوحة لرئيس مجلس الوزراء في القانون الأساسي فإن الواقع العملي سينقلنا إلى مصطلحات «المجال الخاص» وكذلك «حق التصدي» التي كانت سائدة في فرنسا والتي منحت الرئيس من الناحية الواقعية صلاحيات لم يكن يملكها دستورياً وشكلت عرفاً دستورياً يطبق إلى جانب الوثيقة الدستورية، وعلى الأغلب فإن هذا ما سيفعله الرئيس أبو مازن خاصة وأنه رئيس منتخب، وعلى الرغم من عدم وقوف المجلس التشريعي إلى جانبه فإن حركة فتح تسانده كما أنه يستطيع اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي لتقوية مركزه ونفوذه في مواجهة أية ضغوط خارجية أكانت أم داخلية، تهدف إلى تقييده والحد من نفوذه وصلاحياته.

وخلاصة القول إن دولة القانون و المؤسسات تقوم على أساس ممارسة السلطة في إطار المسؤولية وفق المبدأ القائل إن السلطة توقف السلطة وفي تحديد اختصاصات جميع السلطات ومدى تعاونها بما يجعل كلاً منها رقيبة على الشرعية ضد استبداد أي منها أوخروجها عن إطارها.

وتعتبر السلطة التنفيذية محرك النظام السياسي ومقياس نجاعته وشرعيته لذلك فإنها مقيدة بنوعين من المسؤولية :

- مسؤولية سياسية أمام المجلس التشريعي تتيح له ايقاف تجاوزاتها أو إقصاءها
- مسؤولية جزائية أمام السلطة القضائية تمنعها من غرور النفوذ للسطو على مكاسب المجتمع و ثرواته.

إن **من أسباب وموجبات** تعديل القانون الأساسي التأكيد على رد الاعتبار لسيادة الشعب والنظام الديمقراطي وإعلان قيام دولة القانون والمؤسسات وإرساء حقوق الإنسان في النصوص والنفوس في النظرية والممارسة. بما يشمل :

- تعزيز حقوق الإنسان وتفعيل ضماناتها وتجسيد الولاء لفلسطين بدلاً من الولاء الحزبي.
- تعديل قانون الانتخابات وتوسيع مجال التمثيل الانتخابي بحيث يشمل جميع الأحزاب وتخفيض نسبة الحسم إلى ٢٪.
- إعادة مناقشة فكرة إنشاء المحكمة الدستورية أو المجلس الدستوري مع ضرورة توسيع الاختصاصات سواء تعلق الأمر بالمحكمة الدستورية أوالمجلس الدستوري وتدعيم حياد أعضائه واستقلاليتهم بعيداً عن التدخلات السياسية.

ولا شك في أن هناك الكثير من النصوص الخشبية الجامدة الموغلة في التناقض مع حقيقة المضامين التي يدعي القانون الأساسي أنه يكرسها بما يدفع أي حقوقي يحترم نزاهته العلمية إلى الترفع حتى عن مجرد الجدل الجدي في شأنها.

كما أن الأهداف المعلنة للمشرع الدستوري الفلسطيني تتناقض مع التطبيق الواقعي لها حيث تعوزها الآليات العملية القادرة على منع انتهاك السيادة الشعبية وتقويضها لأسس النظام السياسي وانتهاك حقوق الإنسان في الممارسة وعدم القدرة

على تفسير نصوصه لعدم احترام أحكام المحاكم وعلى رأسها المحكمة العليا لاسيما من قبل بعض مؤسسات الدولة وكل ذلك بدوافع وأسباب سياسية مما أدى الى تراجع ثقة الجمهور بالقضاء حتى وصل الأمر بالعقلية السياسية الى تعميم أفكارالوصاية على القضاء مما يؤثر سلباً على قيامه بواجبه وعلى ثقة المواطن الفلسطيني بهذا المرفق المهم والحيوي، كل هذا أثر بدوره على مبدأ سيادة القانون وسلامة تطبيقه في فلسطين.

كما أن حالة الضعف السائدة في القضاء أو عدم فاعليته قد شجعت جهات عديدة على التدخل في مرفق القضاء وعلى رأسها السلطة التنفيذية التي تأثرت بالأوضاع السائدة في العالم العربي والذهنية العربية في ممارسة الحكم حتى وصل الأمر الى التعرض للقضاة والاعتداء عليهم من قبل مجهولين دون تحقيق الحماية لهم وفي ذات السياق فإن عدم تنفيذ الأحكام يمسّ، أيضاً، استقلال القضاء الفلسطيني ويؤكد حالة عدم الثقة المنتشرة في هذا الجهاز.

بجانب هذا فإن النظام السياسي الفلسطيني يفتقر إلى أية مشاركة حقيقية فاعلة على أرض الواقع للأحزاب السياسية على الساحة الفلسطينية، حيث تتمحور القوى الفاعلة بين رحى الحركتين الرئيسيتين فتح وحماس.

ويظهر النظام السياسي الفلسطيني عدم وجود دور حقيقي للأحزاب السياسية بل إنه لا يوجد حتى الآن وصف وتعريف حقيقي لمفهوم الحزب في فلسطين أو ممارسة حقيقية للعملية الحزبية حيث يختلط العمل الحزبي بالعمل الثوري ومعظم الأحزاب الموجودة على الساحة الفلسطينية. إن صدق هذا الوصف، هي ذاتها الحركات المنضوية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية أو التي وجدت خلال الانتفاضة واعترفت بها السلطة دون الاعتماد على معايير وأسس محددة.

وعلى صعيد السلطة التشريعية يلاحظ غياب إستراتيجية واضحة المعالم في التعامل مع القوانين أو تحديد الأولويات التشريعية رغم قيام السلطة بإعداد الكثير من القوانين خلال فترة حياة المجلس التشريعي. وفي الموضوع الرقابي ورغم أن المجلس قد تصدى للعديد من الملفات الحساسة والمهمة ومنها بعض الملفات الخاصة بالفساد إلاّ أن الكثير من تلك الملفات قد تم فتحها وإغلاقها دون متابعة ودون تحقيق أية نتائج عملية ملموسة على أرض الواقع.

كما أنه يؤخذ على المجلس التشريعي قيامه بالتعديلات في القانون الأساسي كردود فعل ومن أجل منح الصلاحيات لرئيس الوزراء سابقاً الرئيس الحالي محمود عباس على حساب الرئيس الراحل ياسر عرفات.

كما أن الكثير من التعديلات لا تخضع لسياسة تشريعية واضحة وأولويات مدروسة وينطبق الأمر على البرامج الموضوعة من قبل الحكومة وكأننا نعيش حالة طلاق ما بين الدراسة والسياسة بالقدر نفسه الذي نعيش فيه الأزمة ما بين الشعب والسلطة ما يجعلنا بأمس الحاجة إلى تطبيق الأفكار الديمقراطية وعلى رأسها الحرية وسيادة القانون وبصرف النظر عن الطريقة التي تأتي بها وسواء جاءت راجلة أم على ظهر حصان!

المراجع

الطماوي، سليمان، ١٩٨٨ . النظم السياسية والقانون الدستوري. دار الفكر العربي، القاهرة.
هلال، علي الدين ، نيفين سعد، ٢٠٠٠ . النظم السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
خليل، محسن، ١٩٩٢ . الطائفية والنظام الدستوري في لبنان- الدار الجامعية، بيروت
شيحا، إبراهيم، ١٩٩٥ . النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية، لبنان.
شكر، زهير، ١٩٩٢ . الوسيط في القانون الدستوري (الجزء الأول)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢.
دوفرجيه، موريس، ١٩٩٢ . المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
هوريو، أندريه، ١٩٩٧ . القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (الجزء الأول) الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.

قراءة في ملف حكومة الوحدة الوطنية

د. رياض المالكي *

تنفس الفلسطينيون الصعداء مع صدور إعلان مكة وما احتواه من اتفاق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، من أجل طي صفحة سوداء في تاريخ الشعب الفلسطيني يتحمل تبعاتها كل من حركة فتح وحماس تحديداً، نتيجة للاشتباكات الدموية التي وصلت إلى حافة الحرب المدمرة لكل ما تحقق من إنجازات على صعيد القضية الفلسطينية طوال العقود الماضية. رغم أن الإعلان لم يحمل أي جديد، إلاّ أنه أعلن التوصل إلى الاتفاق الذي كان قيد التعليق لفترة طويلة دون التنفيذ بسبب تردد الأطراف وخاصة حركة حماس من تبعاته.

من الواضح أن الفريقين المتخاصمين والمتنافسين على الساحة الفلسطينية احتاجا إلى طرف ثالث للتدخل وفضّ حالة الاشتباك الجارية، مع أن الوفد الأمني المصري المتواجد على أرض قطاع غزة لفترة طويلة قد عمل كطرف ثالث بين الفريقين المتحاربين في مراحل سابقة، إلاّ أنه يبدو أن دوره قد انحسر تدريجياً، كما أن توقعات الفريقين أو أحدهما على الأقل، كانت أكبر من أن تتحقق عبر الوفد الأمني المصري، بعد أن فشل الوفد في تثبيت وقف إطلاق النار بين الفريقين لأكثر من مرة، مما قوّض بالتالي من قدراته على تمرير اتفاقات وقف إطلاق النار وتثبيتها على الأرض.

من الواضح أن الساحة الفلسطينية قد أصبحت محل تجاذبات إقليمية من جديد، عبر إقحامات قصدية لقوى إقليمية من قبل بعض الفصائل الفلسطينية التي شعرت بحاجتها إلى تعديل الواقع التوازني الإقليمي القائم من جهة، أو إخلال ذلك

* المدير العام للمركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما)، رام الله

التوازن القائم الذي لم يكن يصب في صالحها حتى اللحظة. ومن جديد، عادت الحالة الفلسطينية بأبعادها السياسية والأمنية لترتكز إلى العناصر الخارجية أكثر من ارتكازها إلى عناصرها الذاتية لتؤكد عودة الرعاية الإقليمية، من عربية وغير عربية، لحالة السلم أو الحرب الفلسطينية.

من أجل فهم مراحل تطور حكومة الوحدة الوطنية، لا بد من التوقف أمام مجموعة من العناوين الأساسية التي قد تجيب عن تساؤلات البعض حول تلك الحكومة، وأهمها:

لماذا تأخرت حكومة الوحدة الوطنية؟

رغم الاقتتال الدائر في شوارع القطاع، ورغم سقوط القتلى والجرحى من الجانبين يومياً، ورغم مقتل المواطنين الأبرياء جراء تبادل إطلاق النار، ورغم إحراق المنازل والمقرات الأمنية الرسمية، ورغم صرخات المواطنين والمؤسسات والأحزاب لوقف هذا الاقتتال الدموي، ورغم اللقاءات الرسمية والفصائلية بين الأطراف المتحاربة وبقية القوى الوطنية والإسلامية لوقف توسع رقعة الاقتتال ومنع انتقال الاقتتال إلى مستويات أخرى لا يمكن وقفها لاحقاً، رغم كل ذلك استمر الاقتتال بشكل يومي دون أدنى اهتمام بكل تلك الاعتبارات، كمن يحاول أن يحقق هدفاً قد وضعه نصب عينيه، ويعتمد الزمن كعامل حاسم في تلك المواجهة.

من المستغرب تجاهل الأطراف المتحاربة كل تلك المحاولات المستمرة من قبل المعنيين بوضع حد للمواجهات، أو مجرد إظهار التعامل الآني معها لوقف الانتقادات الصادرة عن الجهات المختلفة، لعودتها من جديد وبزخم أكبر. لقد كنا نشاهد عملية تنفيذ خطة أمنية وعسكرية مدروسة بعناية لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة في أقل وقت زمني ممكن بهدف تغيير موازين القوى على الأرض في قطاع غزة، استباقاً لأية عملية تفاوض مستقبلية بين الفرقاء وتمهيداً لفرض سياسة الأمر الواقع، مستفيدين من الزخم الشعبي الرافض لسياسة الحصار، وانسجاماً مع الخطة الإعلامية التي سبقت وتزامنت مع العملية العسكرية في القطاع.

القراءة تقول إن حركة حماس تعتبر نفسها ونجاحها الكبير في الانتخابات التشريعية وبشكل أقل نسبياً في الانتخابات المحلية قد أثبت أنها القوة الأولى على الساحة الفلسطينية، ومنذ تشكيلها حكومة حماس وسيطرتها على المجلس التشريعي وهي غير قادرة على الحكم رغم حصولها على التفويض الشعبي بذلك. وتعزو سبب هذا القصور إلى مؤامرة كبيرة ساهمت فيها أطراف محلية وإقليمية ودولية لمنع حركة حماس من الحكم ومن النجاح في تجربتها الجديدة، ولما لم تتمكن حركة حماس لأسباب ذاتية وموضوعية من التعامل مباشرة مع الأطراف الإقليمية والدولية، فقد حاولت حصر تعاملها مع الطرف المحلي لفرض أمر واقع بهدف تعديل المعادلة الإقليمية الراهنة وتثبيت مكانة حماس محلياً وإقليمياً ودولياً. رغم سيطرة الحركة على الحكومة إلاّ أنها لا تسيطر على الأجهزة الأمنية، ورغم سيطرتها على وزارة الداخلية إلاّ أنها فشلت في السيطرة على تلك الأجهزة

المفترض أن تتبع وزارة الداخلية، فعمدت أولاً إلى استحداث قوة أمنية خاصة بها -القوة التنفيذية» لتكون رأس الحربة في أية مواجهات مقبلة- تهدف لتعديل موازين القوى الأمنية الداخلية، وقامت بتسليحها وتجهيزها لتكون قادرة على ضرب عناوين الأمن التابعة للرئاسة وفتح تحديداً والتي لم تنضوِ بعد تحت إمرتها. كانت حركة حماس تعتقد أنها لا تستحق هذا الوضع محلياً وإقليمياً ودولياً نتيجة لفوزها في الانتخابات وتشكيلها للحكومة، وعليه، فلا بد إذاً من استرداد ما يجب أن يعود إليها في المقام الأول، حتى لو كان ذلك عبر الاشتباك مع تلك الجهات الرافضة للخضوع لنتائج الانتخابات والقبول بها، فهي تقاتل بسلاح الشرعية التي اكتسبتها عبر الانتخابات ولن تقبل التنازل عمّا يجب أن يعود إليها في العرف الديمقراطي. من هذا المنطلق كان القول إنه كانت هناك خطة للتنفيذ، وعندما عمدت حركة حماس عبر وزارة الداخلية وقوتها التنفيذية الضاربة بدعم من عناصر القسام على تنفيذها، لم تتردد للحظة، بسبب قناعاتها بعدالة مطلبها الذي فشلت في تحقيقه عبر الطرق السلمية وعبر الإقناع والتفاوض مع جهة الرئاسة التي تتحكم بالأجهزة الأمنية الرئيسة. لم تعتقد حركة حماس ولن تعتقد في وقت من الأوقات أنها قد ارتكبت خطأ في قيامها بتلك العملية رغم نتائجها التدميرية، بل على العكس، فهي تتهم الجهات المقابلة بإجبارها عبر الرفض المتكرر للقبول والإقرار بنتائج الانتخابات إلى الوصول لهذا الوضع.

تأخرت حكومة الوحدة بسبب تفضيل حركة حماس الحسم العسكري للموضوع المعلق بينها وبين الرئاسة، على أمل أن تؤثر النتائج على تركيبة تلك الحكومة وفي فرض وقائع جديدة قد تغير إيجابياً من وضعية الحركة سياسياً على حساب الوضع المتردي لحركة فتح ما قبل وما بعد الانتخابات الأخيرة. وكاد أن يتحقق لها ما أرادت، لولا فشلها في الجولة العسكرية الثانية في حسم الأمور لصالحها واقتناعها بعقم تلك المحاولات التي لن تضمن لها النجاح كما لن تضمن لفتح الفشل والانهزام. في تلك اللحظة فقط، أيقنت حركة حماس عدم جدوى المحاولة العسكرية الانقلابية واقتنعت بأهمية فتح الباب المغلق أمام الحوار والتفاهم للتوصل إلى صيغة تكون مقبولة على الحركتين معاً دون فرض أي وصاية من أحد. في تلك اللحظة فتح الباب أمام مبادرة الملك السعودي التي كانت تنتظر الضوء الأخضر من حركة حماس، وفي اللحظة التي وصلت فيها موافقة حماس على الدعوة المجمدة، خرجت الدعوات الرسمية من قبل خادم الحرمين الشريفين إلى الأطراف المتصارعة للجلوس في مكة للتوصل إلى صيغة اتفاق شامل ينهي حالة الاقتتال ويؤسس لحكومة وحدة وطنية وشراكة سياسية جديدة بين حركتي فتح وحماس على أساس نتائج انتخابات التشريعي الأخيرة، كما يفتح الباب لمعالجة بقية الملفات العالقة منذ فترة وأهمها ملف منظمة التحرير الفلسطينية.

إذاً فالتأخير كان مردّه انتظار نتائج الحسم العسكري لعلها تتمكن من فرض وقائع جديدة

على الأرض تسمح لحماس التي انتصرت في الانتخابات بأن تنتصر، أيضاً، في فرض التحول في موازين القوى ليعكس تلك النتائج من جهة ويخدم التحول السياسي الذي أفرزته عملياً الانتخابات الديمقراطية. ولّما فشل ذلك الخيار، انتقل العمل إلى الخيار البديل والذي يحتاج إلى مزيد من الوقت لتوفيره وإلى اعتراف أولي بشراكة تقاسمية لمواقع القوة مع حركة فتح مما يقلل من احتمالات تحقيق النتائج نفسها التي كان بالإمكان تحقيقها عبر الخيار الأول. السؤال الرئيس هو: هل تم عملياً إغلاق فرص الخيار الأول (العسكري) بعد الانتقال إلى تبني الخيار الثاني (التفاوضي التقاسمي)، أم ما زال الباب مشرعاً أمام العودة إلى الخيار الأول في حال فشل الثاني أو توفرت الظروف لنجاح الأول؟. المناوشات الصغيرة التي حدثت هنا وهناك بعد اتفاق مكة وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية تؤكد أن الظروف ما زالت قائمة، خاصة وأن الاتفاق وحكومة الوحدة لم يعالجا أسباب المواجهات أو ينهيانها تماماً، وإنما تم تأجيلها والقفز عنها نتيجة لتوفر معطيات جديدة فرضت ذاتها على أولويات العمل السياسي للحركتين، في هذه المرحلة الزمنية على الأقل.

ما هي أهداف الحكومة الأساسية كما نفهمها؟

تحمل حكومة الوحدة الوطنية أكثر من هدف تصبو إلى تحقيقه في الزمن المنظور، ويعتبر من أولويات عملها. ورغم ما قيل في رسالة التكليف أو في خطاب رئيس الوزراء المكلف أمام المجلس التشريعي والذي حدد مجالات عمل الوزارة الجديدة، أو ما قد كتب في ديباجة اتفاق مكة، إلاّ أن المراقب يقرأ في أهداف الحكومة أبعاداً ثلاثة متفاوتة الأهمية، لكنها متداخلة فيما بينها، وتشمل:

١. وقف خطر التدهور نحو الحرب الأهلية، ووضع حد لحالة الاشتباك المسلح في قطاع غزة، والذي كاد يودي ليس فقط بحياة الكثير من المواطنين وممتلكاتهم وإنما، أيضاً، بمجمل إنجازات الشعب الفلسطيني على مدار العقود الماضية. وعليه، كان لهذا الهدف الأولوية ضمن رؤية القيادة وكما نقرؤه، على الرغم من التباطؤ غير المبرر الذي سارت عليه الأمور حتى الاتفاق على إعلان مكة، مما نقل حالة الاقتتال الداخلي وسفك الدماء البريئة والتدمير المنهجي إلى حالة ضاغطة على القيادة الفلسطينية من أجل التوصل إلى ذلك الاتفاق مع كل الملاحظات التي جاءت فيه والتي أظهرت خرقاً سياسياً وتفاوضياً لطرف على حساب طرف آخر كنتيجة مباشرة للاشتباك الدائر ومخرجاته الإنسانية من موت وتدمير وترهيب، وبالتالي الحاجة الملحة لإنهائه. وقد كان لهذا الهدف الأولوية لدى القيادة الفلسطينية قبل أية أولوية أخرى أو هدف آخر تم الحديث عنه، بسبب ضرورة وقف الاشتباك لما له من نتائج يومية تنعكس على الأرض وخطورته في حال عدم وقفه فوراً.

٢. مهمة رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني الذي فُرض دولياً نتيجة فوز حركة حماس بانتخابات التشريعي وتشكيلها لحكومة حماس العاشرة. هذا الحصار كلف الشعب الفلسطيني الكثير على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وعليه، فهو يعتبر أولوية في نظر كل من وزارة الخارجية الفلسطينية، ووزارة المالية ووزارة الإعلام، بصرف النظر عن كيف ينظر إليه من بقية الوزارات الأخرى المكونة للحكومة. المؤشرات السابقة مالياً منذ فرض الحصار وحتى اللحظة قد وضعت فلسطين ضمن الخط الأحمر على مستوى الفقر والإنتاجية ونوعية الخدمات والقدرة على دفع الرواتب ومستوى الدخل القومي، مما قد يعرض ليس فقط قدرة السلطة على الاستمرار في تقديم الخدمات بالمستوى المطلوب نفسه وإنما سيعرض استمراريتها كسلطة على المدى القصير المقبل. في الوقت الذي تم تحقيق الهدف الأساس في وقف الاقتتال الداخلي، انتقل هدف رفع الحصار من مكانته الثانية ليتبوأ المكانة الأولى على مستوى الأهمية، وسيبقى كذلك ما دام موضوع الاقتتال الداخلي مجمداً ولم يتحرك ويتفاعل مجدداً.

٣. العمل على العودة من جديد إلى المفاوضات السياسية مع إسرائيل، والبحث في القضايا الأخرى العالقة مع الجانب الإسرائيلي بما فيها الأمنية والإنسانية. من المعلوم أن الاتفاق السياسي يقضي أن تتسلم الرئاسة الفلسطينية هذه المهمة تحديداً وتوكل تنفيذها لمن ترتئيه مناسباً ضمن صلاحيات محددة وبمرجعية الرئاسة. وبما أن موضوعة المفاوضات تهم الرئاسة دون غيرها، وبما أن المفاوضات لا تعتبر من أولويات عمل الحكومة أو رئاستها تحديداً ضمن الظروف الراهنة، فلم يتم اعتماد العودة إلى المفاوضات كمطلب رئيس على مستوى أهداف حكومة الوحدة الوطنية، إلاّ أنها مطلب ثابت لدى الرئاسة ويندرج ضمن أولويات عمل الحكومة التي هي حكومة الرئاسة كما ينص عليها النظام الداخلي.

من الواضح أن الأهداف الثلاثة المذكورة هي أهداف لا تتداخل فيما بينها عند التنفيذ، كون الجهة المخولة بالتنفيذ لأي من الأهداف مختلفة عن الجهات الأخرى المخولة بتنفيذ بقية الأهداف المذكورة أعلاه، فبينما وقف الاقتتال كان من مهمة الجميع وانتهت تلك المهمة مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، انتقل ترتيب الأهداف إلى الهدف الثاني الذي ينص على رفع الحصار، وهو بالتأكيد مسؤولية الجميع دون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة فيما بينهم. أما الهدف الأخير فيعود تحديداً إلى الرئاسة دون سواها كما تم الاتفاق عليه.

هل هي حكومة وحدة أم اتفاق مصالح؟

هي حكومة وحدة من حيث أنها تحمل برنامجاً واحداً يلتزم بتنفيذه جميع مكونات الحكومة من

فصائل وحركات وأحزاب، ولكنها في المقابل حكومة اتفاق مصالح من حيث التقى الجميع لخدمة مصالحهم الحركية والحزبية في تركيبة مؤقتة، وقد تصبح دائمة إذا ما توفرت لها الظروف لذلك، وبما أن مصالح كل فريق مشارك في الحكومة يجد في تلك التركيبة ما يخدم مصلحته كحزب وفصيل، فهو يبقى داخلها حتى تنفد تلك المصلحة ولم يعد من جدوى مادي للبقاء داخلها. أي أن مفهوم الوحدة أو اتفاق المصالح هو محط اختبار دائم من قبل جميع مكونات الحكومة، وفي اللحظة الذي يتكشف عكس تلك المصلحة، فلن يكن هناك من داعٍ لأي من تلك المكونات للبقاء لحظة أخرى ضمن تلك التركيبة الحكومية.

ولكن، ما الذي اختلف هذه المرة عن المرات السابقة في تركيبة الحكومات التسع الماضية وقبل حكومة حماس العاشرة؟. تحديداً لا شيء. فكل حكومة من الحكومات السابقة كانت تدعو أحزاب وتنظيمات أخرى خارج إطار حركة فتح على أساس برنامج الحكومة، وكل فصيل كان يجد توافقاً مع ذلك البرنامج كان يوافق على الدخول والمشاركة في تلك الحكومة، بناءً على اتفاق مصالح من جهة وحكومة وحدة وطنية من جهة أخرى، إلاّ إذا كان مفهوم حكومة الوحدة الوطنية مرتبطاً بشكل مباشر بضرورة مشاركة كل القوى والأحزاب المتمثلة في المجلس التشريعي وحتى غير المتمثلة. في حال التمثيل داخل المجلس التشريعي فمن المؤكد إذاً أن غالبية الحكومات السابقة التي قادتها حركة فتح كانت تمثل تلك الوحدة الوطنية (ضمن الأحزاب المتمثلة داخل التشريعي) وتستحق أن يطلق عليها تلك الصفة. في المقابل، وحيث إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمتمثلة في التشريعي بثلاثة نواب قد رفضت المشاركة في تلك الحكومة، فلم تعد تعبر الحكومة بمجملها عن حكومة وحدة وطنية بالمعنى الحرفي، إلاّ إذا الاستثناء لم يكن مبيتاً من قبل الجهة المكلفة بتشكيل الحكومة وإنما نتج عن قرار سيادي للحزب المعني برفض الدعوة للمشاركة في تلك الحكومة، وبالتالي قرر وعن قصد وسابق إصرار عدم المشاركة رغم توفر الدعوة والنية لدى الجهة المكلفة.

الخلاصة أن الاسم الذي يتم نعته على الحكومة لم يعد يعني شيئاً في الحالة الفلسطينية، والأهم هو الدور الذي يمكن أن تقوم به تلك الحكومة على المستوى الوطني الداخلي والبرنامج المعتمد للتنفيذ. حتى اللحظة يبدو أننا أقرب إلى حكومة اتفاق المصالح من حكومة وحدة وطنية، رغم عدم أهمية الأسماء أو المسميات كما ذكرنا.

هل هي حكومة مؤقتة أم دائمة؟

من الصعب التكهن بماهية تلك الحكومة في الوقت الحالي، فبينما الاحتمالات تشير إلى كونها حكومة مؤقتة ولن تصمد كثيراً في وجه التقلبات السياسية والاختبارات ذات الطابع المتأزم، هناك أيضاً احتمالات أخرى تؤكد كونها حكومة دائمة بمعنى استمراريتها طويلاً وبقائها لفترة قد تصل إلى إتمام دورتها الانتخابية الحالية، تحضيراً لفترة أخرى ضمن التوافق الحالي نفسه في حال تم الاتفاق على عقد انتخابات جديدة بين الحركتين المتحالفتين

ضمن اتفاق مكة.

في حال اعتبرت الحركتان أو إحداهما أن اتفاق مكة ذو طابع تكتيكي، فهذا يعني أنه مؤقت بزمنه ويمكن أن ينتهي في أية لحظة. تلك اللحظة لا يفترض أن تكون مهمة بمضمونها، فيمكن أن تتهيأ لأية لحظة مهما كانت تلك الظروف لتتحول بدورها من لحظة عارضة إلى أزمة حقيقية عندما يراد لها ذلك، منهية بذلك حالة التوافق الحكومي والشراكة السياسية بين الحركتين.

أمّا في حال اعتبرت الحركتان أو إحداهما أن اتفاق مكة ذو طابع إستراتيجي، فهذا يعني أنه دائم بديمومة المصلحة بين الطرفين، وعليه، فسوف يجتهد الطرفان لتخطي كل العراقيل والصعاب التي ستواجه تجربة الشراكة السياسية والتوافق الحكومي، مذللين غالبيتها لصالح بقاء تلك التجربة لأطول مدة زمنية ممكنة، مع الرغبة في بقائها حتى انتهاء الفترة القانونية التي يسمح بها القانون، وتحضيراً لانتخابات جديدة ضمن التحالف نفسه أو على شاكلته، في حال ارتأى الفريقان مصلحة في انتخابات جديدة.

المهم في هذا الأمر أن هناك أشخاصاً مهمين وذوي نفوذ في كلتا الحركتين ممن ينتمون للمجموعة الأولى التي تفضل أن تكون التجربة الحالية هي تجربة مؤقتة ذات طابع تكتيكي، وعليه، فسيعملون على تقصير عمر تلك التجربة إلى أقل مدة زمنية ممكنة لإظهار فشل مثل تلك التجربة على الساحة الفلسطينية تحضيراً لانتخابات مبكرة تعود فيها الحركتان لطرح نفسيهما كحركتين متنافستين قياديتين للشعب الفلسطيني، مع الطموح بالعودة للهيمنة من جديد على ذلك الشارع الانتخابي كقوة أساسية قادرة على الحكم دون الأخرى. ولقد بدأت تلك المؤشرات بالظهور تدريجياً عبر التصريحات الإعلامية وعبر الإجراءات الميدانية المسلحة في مواقع محددة من الوطن، مع العلم أنها قادرة متى شاءت على تخريب ما تم إنجازه في اتفاق مكة، لعملها أن التخريب والتدمير هو أسرع وأسهل من البناء وخاصة الثقة والشراكة.

بالمعنى نفسه، هناك شخصيات أكثر أهمية، ولحسن الحظ هي في مواقع صنع القرار والقيادة، ما زالت ملتزمة بالبعد الاستراتيجي لاتفاق مكة، وما زالت تعمل بكل جد واجتهاد على الحفاظ على تلك المكتسبات التي حققها ذلك الاتفاق، ومحاولة تجنب ما قد يعكر فرص ديمومته وبقائه لأطول مدة زمنية ممكنة. من المعلوم أن عملية بناء الثقة هي عملية طويلة زمنياً ومضنية في الوقت نفسه، وتحتاج إلى الكثير من الالتزام والجهد المخلص بعكس عملية الهدم التي قد لا تحتاج إلى أكثر من عملية اشتباك مسلح دموي في أكثر من موقع ولمدة زمنية متواصلة دون القدرة على وقفها أو منعها من أي من القيادات التي تدعي تواجدها في مواقع صنع القرار. مواصلة الشراكة بين الحركتين تعني استقراراً سياسياً وكذلك استقراراً اقتصادياً، ولكن بشكل نسبي، مما سيخفف الضغط بأبعاده المجتمعية والاقتصادية والسياسية عن حكومة الوحدة الوطنية القائمة، وبالتالي عن الشراكة السياسية بين فتح وحماس.

ثمن الحكومة فلسطينياً؟

في الوقت الذي هلل فيه العالم العربي وقادته لاتفاق مكة وتفاءلوا به خيراً، كونه سيخرج الفلسطينيين من أدائهم المخزي التدميري في قطاع غزة والذي أعاد عقارب الساعة زمنياً إلى الوراء عقوداً من السنين، كما من شأنه توفير الفرصة لبناء شراكة حقيقية وتقاسم وظيفي مصلحي بين أكبر قوتين متصارعتين داخل الساحة الفلسطينية عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية، وقد يساهم في رفع الحصار المالي والسياسي المفروض دولياً منذ فوز حماس في انتخابات التشريعي وتشكيلها للحكومة العاشرة، ويعيد التوازن إلى عملية التفاوض السياسية مع إسرائيل ويطلقها من جديد، منذ ذلك الوقت والمواطن الفلسطيني ينتظر ترجمة تلك التوقعات إلى واقع ملموس، وهو يعتقد أن الواقع الدولي والإقليمي في هذه المرحلة لن يخدم الأهداف الفلسطينية، ولن يساهم في رفع حالة الحصار بشكل كلي أو يعيد جدية التفاوض حول القضايا النهائية للصراع ولو شكلياً أو يخفف من حدة الأوضاع الحياتية داخل الأراضي المحتلة. وبينما ينتظر المواطن ترجمة هذه الإجراءات والتوقعات إلى واقع حياتي ومعيشي أفضل، تظهر على السطح مجموعة من الملاحظات التي تؤكد وجود ثمن باهظ سيتم دفعه من قبل المجتمع الفلسطيني متعلقة بأسلوب حياته ونظامه الديمقراطي.

لم يتحدث أحد حتى اللحظة عن الغليان الداخلي الذي لم يتوقف نتيجة للفلتان الأمني وفوضى السلاح وغياب سيادة القانون، ذلك الغليان الذي تمت التغطية عليه عبر اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ودون أن يبذل الحد الأدنى من الجهد لوقف حالة الغليان تلك ومحاولة إطفائها. في المقابل تحاول غالبية الساسة ترويج إيجابيات الاتفاق وحكومة الوحدة كإنجاز كبير يجب الاحتفال به دوماً دون انقطاع، بسبب لجم حالة الاندفاع نحو الحرب الأهلية، لكنه لم يأتِ على ذكر القربان الأساس الذي ستتم التضحية به نتيجة لهذا الإنجاز الكبير، ألا وهو التضحية بالديمقراطية الفلسطينية. في حال توطدت علاقات الشراكة بين حركتي فتح وحماس تدريجياً، وظهرت مزايا تلك الشراكة علناً في خدمة مصالح الحركتين، بالإضافة إلى تثبيت حالة اللاحرب واللاسلم القائمة منذ تشكيل الحكومة، فلا عجب أن تتم المطالبة بثمن باهظ مقابل كل ذلك، وهذا الثمن سيتم اقتطاعه من إنجازات الديمقراطية الفلسطينية التي تحققت حتى الآن عبر عملية طويلة وشاقة قامت بها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية على مدار العقدين الأخيرين.

أمّا دعائم وأساسات الديمقراطية التي ستتم التضحية بها في المرحلة المقبلة في حال استمرت حالة الشراكة كما هي عليه فستشمل ما يلي:

- هيمنة الحزبين عبر اتفاق الشراكة على مجرى الحياة السياسية الفلسطينية، وانتقال تلك الشراكة الثنائية إلى التطبيقات نفسها التي يقدم عليها الحزب الواحد عند هيمنته على مقاليد الحكم.
- انتهاء مفهوم المعارضة وأهميتها ضمن مبدأ الديمقراطية، بعدما تشكلت الحكومة

من الغالبية العظمى من الأحزاب الممثلة في التشريعي. وعليه، تمت التضحية بمبدأ المعارضة في الحياة السياسية وأهميتها ديمقراطياً، بحيث لم يعد هناك من معارضة حقيقية تذكر من قبل الأحزاب السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية باستثناء الجبهة الشعبية التي آثرت البقاء في صفوف المعارضة، وهي معارضة ستبقى شكلية بسبب حجمها التمثيلي وعدم اقتناع الغالبية السياسية بأسباب بقائها في المعارضة.

- اندثار أهمية تداول السلطة بين الأحزاب وضرورتها الموضوعية لتحسين الأداء الحكومي وفي خلق فرص التنافس بين الأحزاب برامجياً لصالح المواطن وتنميته.
- تلاشي فرص فتح ملفات الفساد السابقة أو معالجة قضايا الإصلاح كما تم تبنيها من قبل حركة حماس خلال مرحلة الانتخابات، بسبب أهمية المحافظة على الشراكة السياسية على حساب فتح تلك الملفات، وفي تحديد أولويات الحكومة بناء على تحديد أولويات الحركتين، لترتفع مصالح الحركتين فوق مصالح الحكومة الممثلة لمصالح الشعب والوطن.
- فقدان المجلس التشريعي لقدراته في المساءلة والمحاسبة والتي تشكل على أساسها كبرلمان، بسبب أن غالبية أعضائه المنتخبين هم أعضاء في تنظيماتهم وحركاتهم التي توافقت فيما بينها على تشكيل الشراكة السياسية وترجمتها عبر قيام حكومة الوحدة الوطنية. وعليه، ما يخدم الحركة عموماً يجب عدم معارضته من قبل أعضاء الحركة في التشريعي، وبالتالي يفقد العضو المنتخب أساس وجوده في التشريعي من خلال التغطية على أداء الحكومة التي تشكلت من العناصر القيادية في حركته. رغم أن مثل هذا الأداء قد يفقده مصداقيته أمام مواطنيه الذين انتخبوه، إلاّ أن عملية الانتخاب بصرف النظر أكانت على مستوى الدائرة أم التمثيل النسبي في حالة مرشحي حركتي فتح وحماس، فقد تمت أغلبها تصويتاً للحركة أكثر منها تصويتاً للشخص المرشح.

ختاماً

رغم كل ما قيل، فإن الأمنية الأساس التي يحملها المواطن عموماً هي في نجاح التجربة الحالية رغم ما تحمله من ثمن كبير لاحقاً، بسبب أن المواطن يعمل دوماً على معالجة قضاياه بشكل تدريجي تصاعدي حسب أولوياته وحسب تأثيراتها الزمنية عليه. ولّما كانت قضية التضحية بالديمقراطية هي قضية ناتجة عن حالة مطلوبة كما هي حكومة الوحدة الوطنية ووقف حالة الاقتتال الدموي في القطاع، فقد تم تركيز المواطن تحديداً في جانب إنهاء إشكالية الاقتتال القائمة، وبعد ذلك يمكن أن يفكر بما سيأتي لاحقاً من إشكاليات أو نتائج. مبدأ الخطوة خطوة في معالجة المشاكل الملحة يوفر للمواطن التعاطي مع مشكلة واحدة وفي الوقت نفسه وضع بقية المشاكل الأخرى حسب أولويتها على

قائمة الانتظار، بينما النتائج المترتبة عن عملية حل تلك المشاكل سيتم التطرق إليها عندما تحل وليس قبلها، دون أي اعتبار للعامل الوقائي المطلوب التعاطي معه تجنباً لأمور مكلفة سيتم دفعها لاحقاً. أمّا الديمقراطية، وبسبب اختلاف التفاسير حولها، خاصة من قبل حركة حماس وعدم التحمس الكبير لها في بعض أوساط حركة فتح، وبسبب عدم الشعور الإجمالي بإنجازاتها وانعكاسات ذلك على حياة المواطن، وبسبب عدم دفع أية فاتورة مسبقة لتحقيق الديمقراطية في فلسطين، فلن يكون مكلفاً على المواطن في حال غابت عنه الثقافة الديمقراطية، التضحية بتلك الديمقراطية قرباناً للوحدة الوطنية وحفاظاً على الدم الفلسطيني أو في تمديد عمر الشراكة السياسية التي توصلت إليها حركتا فتح وحماس عبر اتفاق مكة.

اتفاق مكة: واقع وتحديات

د. خالد محمد صافي*

تنبع أهمية الاتفاق الفلسطيني الذي وقع بين حركتي فتح وحماس في رحاب البيت الحرام في يوم الخميس الموافق ٨/ ٢/ ٢٠٠٧م من كونه أتى بعيد مرحلة من الصراع الداخلي المرير، وفي وقت تشتد به الهجمة الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك، والاستمرار في هدم ممر وتلة بوابة المغاربة إحدى البوابات الرئيسة للمسجد الأقصى. جاء الاتفاق تتويجاً عملياً لحوار استمر لشهور طويلة تخلله التوقيع على مسودة وثيقة الاتفاق الوطني في أيلول ٢٠٠٦م، والتي شكلت وثيقة الوفاق الوطني للأسرى الأرضية الصلبة لها. كما تخلل ذلك حالة من الاستعراض الداخلي للقوة بين حركتي حماس وفتح وصلت ذروتها في شهري كانون الأول ٢٠٠٦، وكانون الثاني ٢٠٠٧م وأدت إلى سقوط ما يقرب من مئة وإصابة مئات آخرين. وبالرغم من تقدم الحوار بين الطرفين ووصوله إلى اتفاق وشيك بينهما فإن عوامل داخلية وخارجية حالت دون ذلك أبرزها التدخلات الأميركية. وجاء اتفاق مكة لوضع النقاط واللمسات الأخيرة للاتفاقات السابقة. وقد جاء الاتفاق في صيغته النهائية منسجماً إلى حد كبير مع وثيقة الوفاق الوطني، ومؤكداً على ما جاء فيها. ويمكن القول إن عوامل عدة ساهمت في نجاح توقيع الاتفاق منها:

- تراجع الضغط الأميركي عن الساحة الفلسطينية من منطلق إدراك الولايات المتحدة، قوة حركة حماس جماهيرياً، وصعوبة إسقاطها. وأنه

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأقصى بغزة

من الأفضل إعطاء فرصة أخرى لاحتوائها بشكل تدريجي. وسعي واشنطن إلى تخفيف حدة الصراع الداخلي في فلسطين والصراع الفلسطيني الإسرائيلي من أجل توحيد الجهود العربية ضد المشروع الإيراني. ومحاولة جلب حركة حماس إلى قطب الدول العربية المعتدلة ذات العلاقات القوية مع الولايات المتحدة بعيداً عن التجاذب الإيراني الذي يحاول توظيف حركة حماس والساحة الفلسطينية كورقة ضاغطة في ملفاته الشائكة على الساحة السياسية الدولية وأبرزها الملف النووي.

- تراجع الضغط الإسرائيلي السياسي والعسكري نظراً للأزمة الداخلية الإسرائيلية عقب فشل الأداء السياسي والعسكري الإسرائيلي في حرب لبنان، وتفجر فضائح الفساد الأخلاقي والمالي التي طالت رأس هرم النظام السياسي الإسرائيلي: موشيه كتساب رئيس الدولة، وإيهود أولمرت رئيس الوزراء. وعجز إسرائيل عن القيام بمغامرة عسكرية كبيرة في قطاع غزة لإسقاط حكومة حماس. كما أن إسرائيل تخشى من خروج الصراع الفلسطيني الفلسطيني عن حدوده، وتحوله باتجاهها في انفلات أمني كبير تصعب السيطرة عليه واحتواؤه.
- أثبت الصراع الداخلي بين حركتي حماس وفتح أن هناك توزناً بين الطرفين، وأنه من الصعب حسم الأمور بينهما عسكرياً. وأن اللجوء إلى الحسم العسكري يعني الدخول في حرب أهلية فصائلية من الممكن أن تجهز على الحركتين سياسياً وعسكرياً والأكثر أهمية جماهيرياً.

ووصول الطرفين إلى قناعة بوجوب التوصل إلى شراكة في النظام السياسي الفلسطيني.

- مكانة المملكة العربية السعودية وقوة نفوذها وتأثيرها في العالم العربي. وأن التوجه الحادث في العالم العربي يتجه نحو تفعيل الدور السعودي وتصدره العمل السياسي للنظام الرسمي العربي. وتراجع الدور المصري لحساب الدور السعودي الذي سوف يتصدر المواجهة العربية للمشروع الإيراني. حيث تدفع الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية لتزعم العالم السني في مقابل الخطر الشيعي الذي تحاول إيران تزعمه في المنطقة إذ يصب ذلك في الرؤية الأميركية للمنطقة خلال المرحلة المقبلة التي تقسمها على أساس طائفي.

إلى جانب أن كلتا الحركتين فتح وحماس قد رأت في الاتفاق نصراً لها حيث إنه أعاد حركة فتح إلى الحكومة التي تستطيع من خلالها الحفاظ على مكتسباتها السابقة وحشد جماهيريها، وإبقاء الدور السياسي قوياً لها في الساحة الفلسطينية إلى جانب مؤسسة الرئاسة. وهو يثبت عدم قدرة حركة حماس على إدارة دفة النظام السياسي الفلسطيني دون شراكة مع حركة فتح. أما بالنسبة لحركة حماس فالاتفاق يعني لها بقاءها في سدة الحكم لاسيما وأن التشكيلة الحكومية التي تم الاتفاق عليها تسير وفق نتائج الانتخابات الأخيرة، ما يعني بقاء التفوق الحمساوي في الحكومة رئاسة وعدداً. كما أن الاتفاق يعني عدم نجاح محاولات إقصائها عن الحكم، وأن الحصار السياسي والمالي لها لم يحقق النجاح التام بسبب صمودها وجماهيريتها.

وبالمجمل تشعر الأطراف الفلسطينية بإيجابية الاتفاق حيث حصل كل طرف على الحد الأدنى مما يريد، لأن البديل له هو الصراع الداخلي الذي لا يمكن معرفه حدوده ونتائجه.

قراءة في نص الاتفاق

يمكن القول إن اتفاق مكة لم يأت ببنود جديدة تختلف عما اتفق عليه في حوارات لجنة المتابعة الوطنية العليا في غزة، ولكن مما يشكل إضافة للاتفاق هو الرعاية السعودية له التي شكلت ضغطاً أدبياً على الطرفين بالرغم من عدم تدخلها المباشر في جلسات الحوار كما ذكر. إذ إن مكانة المملكة العربية السعودية، وقوة نفوذها وتأثيرها وعلاقاتها التقليدية القوية مع الولايات المتحدة الأميركية من الممكن أن تشكل غطاء عربياً للاتفاق، وتقوم بدعمه وتسويقه عربياً وإقليمياً ودولياً.

إن أبرز ما نص عليه الاتفاق هو تحريم دم الفلسطيني. وهذا يعد تأكيداً على الموقف الفلسطيني التقليدي برفض الاقتتال الداخلي. كما دعا الاتفاق إلى «اعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية». وهو مبدأ مهم لتعزيز الديمقراطية الفلسطينية وتحويلها من ثقافة إلى ممارسة سياسية. وأكد الاتفاق «أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال». ومن هنا فإن أهمية الاتفاق تنبع من تعزيزه للوحدة الوطنية، وإنهاء حالة التوتر والصراع الداخلي الذي وجه ضربة قوية للوحدة الوطنية، وشكل انحرافاً عن المشروع التحرري الوطني الفلسطيني. ولكن ربما يؤخذ على الاتفاق أنه تحدث عن «نوايا حسنة»، واتخذ صيغة خطاب إنشائي لم يحدد خطة تفصيلية متفقاً عليها لمعالجة الانفلات الأمني، وكيفية تفادي الصراع الداخلي. ولذلك شهدت الساحة الفلسطينية بؤر توتر بين الطرفين بعد توقيع اتفاق مكة وتشكل الحكومة الوطنية الفلسطينية لاسيما في شمال قطاع غزة أدت إلى سقوط المزيد من ضحايا الصراع الداخلي. ويمكن القول هنا إن بؤر التوتر قد تزول تدريجياً مع تعميق أسس الشراكة بين الطرفين، وبناء جسور ثقة بينهما، وتعزيز مبدأ سيادة القانون.

كما تضمن الاتفاق تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين. وقد نجح الطرفان في تشكيل الحكومة بعد مخاض ليس باليسير استمر ثلاثة أسابيع تخللته خلافات عدة لاسيما على مرشح حقيبة وزارة الداخلية الذي لم يحسم إلا في الساعات الأخيرة لتشكيل الحكومة. وقد أبرزت محادثات تشكيل حكومة الوحدة أنه لا تزال هناك أزمة ثقة بين الطرفين.

وتضمن الاتفاق التزام الطرفين بالسير قدماً في تفعيل وتطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية. وهو التزام مهم على صعيد إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية وضخها بدماء فصائلية جديدة تتمثل في حركة المقاومة الإسلامية حماس. فهناك فصائل لم يعد لها وجود على الخارطة السياسية الجديدة، أو ضعفت شعبيتها وفاعليتها المقاومة سواء على الصعيد العسكري أو الجماهيري، وهي تشكل عبئاً على مؤسسات المنظمة وميزانيتها. كما أن هناك شخصيات تتمتع

بعضوية اللجنة التنفيذية دون أن تتمتع بثقل فصائلي أو جماهيري. ومن هنا فإن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها بعد إعادة هيكلتها، وانتخاب مجلس وطني جديد كل ذلك يساهم في تقوية المنظمة، وتعزيز تمثيلها كمرجعية لفلسطينيي الداخل والخارج، ويعزز من مراقبتها لأداء السلطة الوطنية الفلسطينية على اعتبار أن منظمة التحرير تشكل المرجعية القانونية والسياسية لها وفق الاتفاقيات الموقعة مع الدولة العبرية. ويأتي الاتفاق على إصلاح المنظمة استمراراً لما تم الاتفاق عليه سابقاً في القاهرة في آذار ٢٠٠٥م، وكذلك ما تم الاتفاق عليه بين الرئيس أبو مازن والسيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في دمشق في أواخر سنة ٢٠٠٦م.

غير أن الاتفاق لم يسع إلى ضم جميع الفصائل خاصة أن الأمر يتعلق، أيضاً، بإصلاح وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية التي تشكل المظلة والبيت الوطني لجميع أطياف العمل السياسي الفلسطيني. رغم ذلك فإن مباركة الفصائل الأخرى للاتفاق ودعمه يمكن أن تقلل من سلبيات الاتفاق، وتدفع الجميع لتجاوز بعض ثغراته ونواقصه التي رأى فيها البعض تكريساً للثنائية والاستقطاب الحاد بين الفصيلين الرئيسيين. وأن نجاح حركتي حماس وفتح في إدارة حكومة الوحدة الوطنية سيساهم في تيسير خطوات تفعيل منظمة التحرير التي يمكن أن تشكل تكويناً ثالثاً لها على غرار التكوين الثاني الذي تبلور سنة ١٩٦٨م حين تولت حركة فتح والفصائل الفلسطينية مسؤولية قيادة المنظمة، وتم نقلها من مستوى الأداء الرسمي إلى النهج الثوري المقاوم. كما أن التقدم بخطوات عملية على طريق تفعيل وإصلاح المنظمة من شأنه تعزيز الشراكة بين الطرفين وتعميقها.

نص الاتفاق على تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى قاعدة التعددية السياسية. ويعد ذلك تقدماً حقيقياً على صعيد الممارسة السياسية الفلسطينية، حيث ينهي حالة التفرد التي تمت ممارستها على الصعيد الرسمي الفلسطيني هذا بالرغم من أنه يعطي حركتي فتح وحماس الدور الرئيس في النظام السياسي الفلسطيني. فقد شهدت السلطة الفلسطينية عشر حكومات منها تسع محسوبة على حركة فتح، وواحدة تابعة لحركة حماس. ولذلك فإن اتفاق الطرفين على مبدأ الشراكة السياسية يعد نقلة نوعية على صعيد النظام الرسمي الفلسطيني. ولكن ما يؤخذ على اتفاق مكة أنه بدا اتفاق محاصصة للنظام السياسي أكثر منه شراكة حقيقية حيث تم الاتفاق على تقاسم الوزارات، وتوجد مطالب لتقاسم على صعيد السفراء والمحافظين. بيد أن الشراكة الحقيقية لا تعني تقاسم الوزارات بل المشاركة في رسم الإستراتيجيات، وصناعة القرار، ومحاولة الخروج ببرنامج سياسي متفق عليه، وبالتالي خطاب سياسي وإعلامي مشترك. والحقيقة أن ذلك ممكن الحدوث في حالة توفر النوايا الصادقة لذلك، وامتلاك الطرفين لإرادة الشراكة. من هنا، نلاحظ اقتراب الطرفين سياسياً من بعضهما، فالطرفان يدعوان إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧م. وفي الوقت

الذي تدعو فيه حركة فتح إلى توقيع اتفاقية سلام مع الجانب الإسرائيلي فإن حركة حماس تدعو إلى هدنة طويلة الأجل. أي تحاول حركة حماس تجنب الاعتراف بإسرائيل. ويمكن القول إن وجود بعض الاختلاف في الخطاب السياسي الفلسطيني قد يخدم قضية المفاوضات مع إسرائيل مستقبلاً، حيث إن تصليب الخطاب السياسي لدى طرف سيكون ورقة ضاغطة من الطرف الفلسطيني على الإسرائيلي. فهناك على الصعيد الإسرائيلي تفاوت في تصلب الخطاب السياسي الإسرائيلي بين حزبي كاديما والليكود وهكذا دواليك.

أخيراً، تضمن الاتفاق خطاب التكليف بتشكيل الحكومة فيما أكد بيان الحكومة اللاحق لنيل الثقة أمام التشريعي احترامها للاتفاقيات الموقعة. تناول البيان بشكل مباشر الإشارة إلى احترام الاتفاقيات الموقعة حيث نص البيان الحكومي على «تحترم الحكومة قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية». وهذا يشير إلى تغير واضح في خطاب الحكومة الحالية التي ولدت بموجب اتفاق مكة عن الحكومة الحمساوية السابقة التي نص بيانها الحكومي على «أن الحكومة ستتعامل مع الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بمسؤولية وطنية عالية بما يخدم مصالح شعبنا وحقوقه الثابتة». والبعض يرى أن احترام الاتفاقيات ذو مدلول أكبر من الالتزام، على اعتبار أن الاحترام يعبر عن الرضى والقبول بينما الالتزام يعني الاضطرار لذلك. فيما ترى حركة حماس أن الاحترام لا يعني الالتزام. فقد يحترم شخص وجهة نظر ولكن لا يعني ذلك الالتزام بها. وبالتالي فإن الاحترام شيء والالتزام شيء آخر. فيما يرى فريق ثالث أن ذلك ليس سوى تلاعب بالألفاظ وأن الاحترام والالتزام وجهان لعملة واحدة. وأن حركة حماس تحاول كحركة أيديولوجية تعميم الكلمات والتلاعب بالألفاظ من أجل تكييف مواقفها وتمييعها.

إن توقيع اتفاق مكة قد لا يعني حلاً لجميع التناقضات بين طرفيه، ولكنه يشكل أرضية يمكن البناء عليها. وخطوة بل خطوات على طريق تعزيز مبدأ الشراكة السياسية، وترسيخ نظام التعددية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أنه من الممكن أن يشكل تجربة فريدة يتم الاحتذاء بها في العالم العربي في التصالح بين التيار الوطني والتيار الإسلامي. إذ من المعروف أن الكثير من البلاد العربية تعاني من التوتر والصدام بين التيارين. ولذلك فإن نجاح النموذج الفلسطيني من الممكن أن يشكل نقطة تحول ليس في فلسطين فحسب بل في مجمل الأقطار العربية بحيث يتم توجيه الجهود جميعاً لخدمة القضايا الوطنية والقومية بدلاً من الاستنزاف الداخلي الذي يفتح باب التدخل للقوى الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

إن توقيع الاتفاق يعني إنهاء حالة التشرذم في الساحة الفلسطينية، وإنهاء حالة الاستنزاف الداخلي، ويعطي الطرفين فرصة التفرغ للمشروع الوطني الفلسطيني وقضاياه الرئيسية العالقة وفي مقدمتها قضايا القدس واللاجئين والسيادة والاستيطان والأسرى... إلخ. ولذلك يعد

الاتفاق خطوة مهمة بالاتجاه الصحيح ولكن هذه الخطوة لكي يضمن تحولها إلى خطوات لابد من إدراك التحديات والمعيقات التي تقف في طريقها. حيث إن حكومة الوحدة الوطنية تبقى أفضل من العودة ثانية إلى الاقتتال الداخلي، وإلى حالة الاستقطاب الثنائي الحاد الذي هدد البنية المجتمعية الفلسطينية. هي تشاكل محاولة سياسية أفضل من اللجوء إلى خيار الاستفتاء الشعبي على انتخابات مبكرة من الممكن ألا تحدث في ضوء الصدام المسلح بين الطرفين. فالانتخابات المبكرة قد تكون خطوة للهروب من واقع متأزم إلى حالة أكثر تأزماً. حيث كان ينظر إلى الانتخابات التشريعية الأخيرة على أنها تشكل خروجاً من الواقع السياسي المأزوم، وما تبع ذلك من انفلات على الصعد كافة، ولكن الانتخابات أفرزت واقعاً أكثر سوءاً وتأزماً من السابق. حيث أُضيف إلى الواقع المنفلت حصار سياسي ومالي أجهز على البقية الباقية من بنى المجتمع الاقتصادية. وحوّل القضية الفلسطينية من قضية سياسية عادلة إلى قضية مساعدات إنسانية. وجعل المجتمع كله يدور في فلك الراتب الشهري. ويمكن القول إن إشكالية الانتخابات التشريعية الأخيرة قد نجمت عن دخول الفصائل والكتل الانتخابية الأخرى الانتخابات دون مرجعية واضحة تحتكم إليها الأطراف. فحركة حماس دخلت الانتخابات على أساس أن اتفاق أوسلو قد مات، وأرادت هنا أن تقفز عن الواقع حيث تبيّن لها منذ اليوم الأول لفوزها أن الواقع الفلسطيني والحالة السياسية الفلسطينية ما زالا مرتبطين في جميع مناحي الحياة باتفاق أوسلو والاتفاقيات اللاحقة.

قد يؤخذ على اتفاق مكة أنه اقتصر فقط على الفصيلين الكبيرين ولم يشمل باقي الفصائل الوطنية والإسلامية الأخرى. وهذا صحيح حيث ربما كان من الأفضل أن يكون الاتفاق اتفاقاً وطنياً شاملاً للجميع، ولكن يمكن القول هنا إن الصراع الداخلي الذي شهدته الساحة الفلسطينية تركز بشكل رئيس بين حركتي فتح وحماس، وأن توقيع اتفاق بينهما يعد بالطبع خطوة أولى باتجاه الوصول إلى وفاق شامل مع جميع الفصائل الأخرى، على أن يتم تعزيز مبدأ الشراكة مع الجميع. فربما يكون لكل فصيل برنامجه واستراتيجيته التي تتفاوت مع الفصيل الآخر، ولكن لابد من الاتفاق على برنامج وطني، واستراتيجية وطنية تشكل الحد الأدنى من الوفاق الوطني وهذا ما يجب أن تسعى إليه جميع الفصائل في تغليب المصلحة الوطنية العليا على المصلحة الحزبية الضيقة.

واتفاق مكة وما انبثق عنه من حكومة وحدة وطنية قد يصمد لشهور عدة، وقد يصمد للسنوات الثلاث حتى الموعد القانوني لإجراء الانتخابات التشريعية المقبلة، لذا يجب أن تبذل جهود حثيثة من أجل الوصول بالاتفاق إلى بر الأمان، مثل:

- الاتفاق لا يمكن أن يضمن له النجاح إلا بتغيير حقيقي وجوهري في موقف حركتي حماس وفتح، ويتمثل ذلك بالاحتكام لمبدأ الشراكة الحقيقية والتخلي عن سياسية التهميش والإقصاء والاستئصال التي سادت الممارسة السياسية في الفترة السابقة. وأن يدرك الطرفان

أن زمن التفرد الفصائلي بالمشروع الوطني قد ولى وأن هذا المشروع عماده اليوم حركتان هما حماس وفتح، هذا إضافة إلى الفصائل الوطنية والإسلامية الأخرى. وأن الواقع القائم قد أثبت عدم إمكانية تفرد طرف دون آخر، وأن الحالة السياسية الفلسطينية التي تشكل حالة فريدة من نوعها وهي قيام سلطة حكم ذاتي تحت الاحتلال، ودون اكتمال المشروع الوطني التحرري ووصوله إلى مبتغاه، تتطلب تضافر جهود الجميع في عملية البناء من ناحية والمقاومة من ناحية أخرى. وأن مبدأ الشراكة يعتمد بشكل رئيس على تقبل الآخر فكراً وممارسة، واعتماد الحوار كوسيلة لحل الخلافات وعدم ادعاء طرف امتلاكه للحقيقة دون الطرف الآخر. وتجربة السنة الماضية أبرزت بشكل جلي أن الديمقراطية الفلسطينية لم تتجاوز الشعار إلى سلوك ممارس على صعيد يومي معيشي أو سياسي.

- يجب أن يدرك الطرفان أن العامل الفلسطيني هو أحد العوامل الفاعلة على الساحة الفلسطينية، وأن هناك عوامل أخرى يجب إدراك غايتها ودورها على الصعيد الفلسطيني. فهناك العامل العربي لاسيما دول الطوق التي ترى في الساحة الفلسطينية مجالاً للتدخل بإيجابية أحياناً وبسلبية أحياناً أخرى. كذلك هناك العامل الإقليمي مثل إيران التي تحاول استثمار الورقة الفلسطينية في ساحة الصراع السياسي القائم بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي. كذلك هناك العامل الإسرائيلي وهو عامل مهم ومحوري بحكم الواقع الاحتلالي القائم. وأن الإستراتيجية الإسرائيلية قائمة على تعميق الخلاف الفلسطيني وتأجيجه، والوصول به إلى حرب أهلية تعيق بل تدمر المشروع التحرري الوطني. ولذلك يجب أن ينطلق طرفا الاتفاق من إدراك واضح لطبيعة وحدود التدخلات التي تقوم بها الأطراف العربية والإسرائيلية والإقليمية والدولية. وأن تكون المصلحة الوطنية الفلسطينية هي الأساس التي تنطلق منه وتعود إليه جهود الطرفين. وأن يتم الاحتكام لأجندة فلسطينية واضحة ومحددة ومتفق عليها. وأن يتبنى الطرفان خطاباً سياسياً وبرنامجاً وطنياً واحداً لمخاطبة العالم بعيداً عن أية أجندة خارجية تحاول فرض وجودها على الساحة الفلسطينية. وأن يدرك الطرفان أن سياسة المحاور لن تخدم القضية الفلسطينية التي هي بحاجة لدعم المجتمع الدولي باستمرار في مواجهة العنجهية الإسرائيلية السياسية والعسكرية.

-إن نجاح الاتفاق يتطلب اتخاذ خطوات على الأرض لرأب الصدع في جدار الوحدة الوطنية. وأن هذه الخطوات يجب أن تشمل معالجة آثار الجروح التي أحدثها الصراع الداخلي. وأن ذلك يتضمن فتح صفحة جديدة وإسدال الستار عما حدث سابقاً دون أن يعني ذلك عدم استخلاص العبر والدروس منه. فعلى الطرفين أن يقوما سوياً بمعالجة كل ملف بحكمه وتعقل وبدرجة عالية من المسؤولية بعيداً عن التراشق الإعلامي وتصيد المواقف. وأن يسعى الطرفان إلى تعزيز مبدأ سيادة القانون من أجل قطع الطريق على

الثأر العائلي. وأن يتم إصلاح الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها بحيث تكون جزءاً من الحل وليست جزءاً من المشكلة. وأن يتم بناؤها على أسس سليمة بعيداً عن الفصائلية. فقد أثبتت الأحداث الماضية أن الأجهزة الأمنية بما فيها القوة التنفيذية تمثل مليشيات فصائلية وليست أجهزة أمنية فلسطينية تسهر على مصلحة المواطن. وأن التقاسم الفصائلي للأجهزة جعلها تقود الصراع الداخلي، وتدخله في مستنقع دموي حصد عشرات الأرواح وأوقع مئات الجرحى. ومن هنا يجب أن يتم تنفيذ ما اتفق عليه من دمج للقوة التنفيذية في الأجهزة الأمنية. وربما أمكن لتجاوز ذلك تشكيل وحدات جديدة تشتمل كل وحدة على عناصر من كل الأجهزة الأمنية السابقة بما فيها القوة التنفيذية من أجل مزج هذه العناصر وصهرها تحت ولاء واحد هو الولاء والانتماء للوطن. وأن يخضع جميع العناصر إلى تعبئة وطنية واحدة.

– إن الاتفاق الذي تم لن يكتب له النجاح إذا استمر الاستقطاب الحاد الذي يسود الشارع الفلسطيني. وعليه يجب تعزيز التعددية السياسية على أساس تعميق الثقافة الوطنية ضمن خطة تربوية تنهض بها جميع المؤسسات الوطنية والإسلامية. وأن تتخلى الفصائل عن نهجها في التعبئة الحزبية الضيقة. وأن تتم استعادة المنظومة القيمية المجتمعية القائمة على التسامح واحترام الصغير للكبير والجار لجاره. فالتنافس الفصائلي والصراع على السلطة أحدثا انقساماً حاداً في المجتمع، وشطراً في العلاقات الاجتماعية. ونحن الآن بحاجة إلى خطة واعية وجادة من أجل رأب الصدع المجتمعي الذي يشكل خطورة على مستقبل القضية الفلسطينية أكثر من الرأب السياسي.

– إن الاتفاق يعني توقف الحملات الإعلامية التحريضية، وأن يتم التعامل بحذر مع الفضائيات ووسائل الإعلام الإذاعية. وعدم دفع أي خلاف إلى الواجهة الإعلامية. فالمجهود الإعلامي الفلسطيني يجب أن يكون موجهاً لفضح الممارسات الإسرائيلية، والدفاع عن عدالة القضية الفلسطينية. وعلينا أن ندرك أن السنة الماضية قد شهدت حشداً للجهد الإعلامي في التنافس والصراع الداخلي، وتركت الساحة الدولية للإعلام الإسرائيلي. وأن النضال الفلسطيني الذي أصابه التشويه نظراً لما حدث بحاجة إلى إعادة الاعتبار له، وتنقيته من الشوائب التي علقت به. ومن هنا فنحن بحاجة إلى خطة إعلامية موحدة ترتقي إلى مستوى الحدث، خطة تنطلق من خطاب إعلامي موحد موجه ضد العدو الصهيوني وآلته الإعلامية الكبيرة.

– إن الاتفاق لا يشكل استجابة كاملة لشروط اللجنة الرباعية والتي يتماهى موقفها مع الموقف الإسرائيلي، ولذلك من الممكن أن يستمر الحصار المالي والسياسي على الحكومة الفلسطينية من أجل دفع الحكومة لتقديم تنازلات أكثر. وهنا يأتي دور حكومة الوحدة في بذل أقصى جهودها لفكفكة الحصار تدريجياً، والعمل على توفير غطاء وشرعية عربية للتخفيف من الضغط المالي. وأن يدرك الطرفان أن الوحدة الوطنية والتماسك

الداخلي هما محك النجاح في المرحلة المقبلة، وأن تتضافر جميع الجهود لبناء الوحدة على أسس سليمة. ففي ظل التعثر في عملية السلام وتصلب الموقف الإسرائيلي ينبغي إعطاء الأولوية لعملية البناء الداخلي وعدم جعل أوهام السلام المطروحة تطغى عليها.

- يجب عدم النظر للاتفاق على أنه استجابة لظروف طارئة، وأنه يشكل اتفاقاً مرحلياً توفيقياً لتجاوز الأزمة القائمة، أو كما يحلو للبعض تسميته «استراحة محارب». حيث من الممكن أن يتم ترسيخ مبدأ الشراكة في ظل أي انتخابات تشريعية مستقبلية. وأن يدرك الطرفان أن المتغيرات في الساحة الفلسطينية تستوجب تغييرات جوهرية في النظام السياسي الفلسطيني يتم فيها تجاوز التفرد والهيمنة للفصيل الواحد. وأن يعي قادة الطرفين أن الشراكة رؤية وثقافة ونهج وممارسة وليست مجرد شعار يرفع.

فما تم من اتفاق على المبادئ يتطلب حسن النوايا والمسؤولية العالية من قبل الطرفين عند معالجة التفاصيل لأن «الشيطان يكمن في التفاصيل» كما يقال. وعليه يجب أن تكون هناك رعاية عربية وآلية محددة للتنفيذ، وفوق ذلك مراقبة ودور شعبي فلسطيني وعربي ضاغط على الطرفين. وأن نحتكم إلى المثل الشعبي القائل: «العبرة في التنفيذ». وأن يضع الطرفان في كل مرحلة نصب أعينهما العدو الإسرائيلي المتربص بهما وبوطنهما وبقضيتهما العادلة. وأنه لا يمكن أن نحوز احترام العالم ما لم نحترم أنفسنا. وأن تفاؤلنا بنجاح الاتفاق لا يعمي أعيننا عن معوقاته الداخلية والخارجية التي تتطلب جهود الجميع لتجاوزها وتظليلها برؤية واعية وروح نقدية جادة للذات على المستوى الفردي والفصائلي والمجتمعي.

اتفاق مكة
«ما بين تغليب المصالح وتغييب المصلحة»

عماد غياظة *

ليس من السهل على من يراقب الوضع الفلسطيني أن يضع تصوراً تقييميّاً للاتفاق الذي تم في مكة، بين (حركتي فتح وحماس، والرئاسة ورئاسة الوزراء)، فقد أظهرت المؤشرات الأولية لنتائج هذا الاتفاق والنصوص التي نشرت منه أنه لا يمثل اتفاقاً بمعنى الكلمة، وقد لا يعدو كونه تفاهمات «صفقة» بين طرفين قد «لا تعمر طويلاً»، كونها لم تتناول القضايا مثار الخلاف والتي أدت لاقتتال ونزيف دم لن يكون من السهل تجاوزه أو التغاضي عنه الآن أو بعد حين، من قبل من تضرر منه.

واتفاق مكة من المفترض أن يكون مدخلاً وقاعدة لمرحلة تصاغ وفق رؤى مختلفة للنظام السياسي الفلسطيني، تلبي في الدرجة الأولى حاجات ورغبات الشعب الفلسطيني لتأسيس علاقة فلسطينية-فلسطينية، لا تمكّن أيّاً كان مستقبلاً من المس بنسيج حياة الفلسطيني، وقضيته. ولكن ما ظهر في مفاوضات تشكيل الحكومة (الوحدة) أكد أن ما تم لا يزيد عن تفاهمات بين الحركتين على توزيع الحقائب الوزارية، ولا يتطرق لقضايا الصلاحيات بين طرفي السلطة التنفيذية أو علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية، وتكريس مبدأ سيادة القانون.

ومن الواضح حتى الآن أن هذا الاتفاق يخضع لتعديلات وتفسيرات كل طرف (فلسطينياً)، وإقليمياً ودولياً، وعلية يمكن القول إن ما تم في مكة هو تخدير مؤقت لحالة غير متوقع إنهاؤها أو تجاوزها أو تطويرها. وقد جرت العادة لدى

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت

المجتمعات التي مرت بالمرحلة التي تعيشها القضية الفلسطينية حالياً أن تؤسس لما بعدها بواقعية ومسؤولية تجنبها التكرار، خاصة إذا ما توفرت الرغبة الجدية في ذلك من قبل أطراف الخلاف، وتعرضها لضغوط شعبية وغير رسمية من قبل مواطنيها.

وفي هذا الإطار، ستكون المحاولة لطرح نظرة على ما يمكن أن يترتب على ما جاء في مكة، كمحاولة لاستشراف واقع الحال فلسطينياً وإلى أي مدى سيكون ما تم مفيداً للشعب الفلسطيني، من خلال تناول البعد الإقليمي والدولي، والواقع الداخلي (النظام السياسي، الشعبي، القوى السياسية)، ورفد الموضوع في الختام بتساؤلات قد تستحق التفكير والتحليل.

وعليه يمكن القول إن ما يسمى اتفاق مكة لا يعدو كونه «صفقة مؤقتة» لاقتسام ما هو غير قابل للقسمة، وقد لا يستحق بالمفهوم السياسي ذلك، فكيف في السياق الوطني. ولكن هذه «الصفقة المؤقتة» لها دلالاتها ومعطياتها التي تؤكد القضايا التالية:

أولاً ـ على مستوى «القضية الفلسطينية» إقليمياً ودولياً

مما لا شك فيه أن واقع القضية الفلسطينية اليوم يرثى له، ولا يمكن لأي كان التباهي أو الإشادة بمكانتها وأهميتها وتأثيرها لا دولياً ولا حتى إقليمياً، ومحلياً عانت إصابة قد تكون في مقتل، ويماثلها تاريخياً ما كان بعد الثورة الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) والمرحلة التي تبعتها حتى النكبة. فمنذ سنوات تراجعت مكانة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية والإقليمية، بشكل لم يسبق له مثيل منذ نهايات ستينيات القرن العشرين، حتى وإن كان للسياسة الدولية ومجرياتها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى اليوم تأثير على ذلك، فقد استطاع الشعب الفلسطيني في غالب المراحل تجاوز حصار السياسة الدولية وما يرتبط بها من تفاعلات إقليمية ومحلية. واستوعبت القضية الفلسطينية تحولات جذرية في هذه السياسة وتجاوزتها وأعادت الاعتبار لمكانتها بعد فترة وجيزة (الحرب العالمية الثانية، نظام ثنائي القطبية، الخروج من بيروت، الحرب على العراق ١٩٩١، وغيرها). أما إقليمياً فقد منحنا الفرصة للنظام العربي أن يسير في ركاب السياسة الدولية المهيمن عليها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، وذلك من خلال عدم إدراك لواقع المرحلة دولياً وإقليمياً، وتجاوز مفهوم رئيس في السياسة الفلسطينية منذ زمن (عدم التدخل في شؤون الغير بمقدار تدخلهم في شؤوننا)، وعدم منح العدو والخصوم فرصة توجيه الاتهام لنا بعضوية محاور إقليمية لا تتقبلها أغلب دول النظام العربي، فكيف بالنظام الدولي، وذلك مكّن عدة أطراف من استخدام الورقة الفلسطينية في النزاع الإقليمي دون أن تحقق القيادة الفلسطينية ما هو مفيد للقضية الفلسطينية من ذلك.

وفي هذا السياق تتفاءل أطراف «الاتفاق» بأن تتم عملية رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، والمقصود هنا المالي، وهذا يعني أن القضية الفلسطينية أصبحت «لأطراف» الحركة السياسية الفلسطينية موضوعاً وشأناً مالياً حياتياً كما كان

شامير رئيس وزراء الدولة العبرية يقول منذ زمن.

وهذا سيؤكد مجدداً أن الشعب الفلسطيني أسير مشاريع التمويل التي ستكون مدخلاً سهلاً للتأثير على قراراته ومطالبه وحقوقه، وإن حقق الاتفاق ذلك مالياً من قبل الدول العربية وبعض الدول الأجنبية فإن الآثار المترتبة على ذلك ستكون غاية في التعقيد والتشابك مستقبلاً، وما جرى شرعن لأية سلطة تنفيذية في المستقبل أن تستند لهذا الإقرار من قبل السلطة الحالية فيما ستقبله وتقوم به وتتخذه من قرارات قد تمس بشكل أخطر مما هو عليه القرار الراهن.

ومن الواضح أن ردود الفعل الأولية على تشكيل الحكومة جاءت بالدرجة الأولى متفائلة شيئاً ما، ولكنها بدأت تتجه للنموذج الذي حكم علاقة الحكومة اللبنانية التي شارك فيها حزب الله، وتعامل الأطراف معها، بحيث لن يتم لقاء من لا يتجاوب وشروط الولايات المتحدة وأوروبا. وهذا ما بان في الأيام الأولى من عمر حكومة الحركتين حتى الآن، مع استثناءات قد لا تصيب دولاً وقوى فاعلة في أوروبا أو تنظيمات دولية وإقليمية ذات مكانة في المجتمع الدولي، وعلينا فهم موقف الأمين العام للأمم المتحدة الذي ما زال يشير لشروط الرباعية واشتراطاتها كمدخل لتأسيس سياسة سلبية تجاه الحكومة الفلسطينية.

ومن المفيد هنا أن نرى الآثار المعنوية التي أصابت صورة الشعب الفلسطيني عربياً ودولياً، فالأحداث التي سبقت التوقيع، والطريقة التي تم فيها حل ذلك، والمكان والزمان والحضور، كلها تعطي انطباعاً مغايراً لصورة الفلسطيني الصامد والمقاوم، والمضحي، والواعي الذي لا تحكمه صراعات هامشية أدت لنزف الدم من أجل سلطة شكلية تفتقد لمقومات البقاء الحقيقي. وكذلك كانت الصورة عن الفلسطيني العاجز عن حل مشاكله دون وسيط أو تدخل أو فرض، مما يؤدي إلى التشكيك في استقلالية القرار، وواقعيته، وموضوعيته كمعبر عن حاجة ذاتية منه كحالة «وصاية» أو رعاية تستخدم فيها وسائل ضاغطة وأخرى مغرية.

ومن المهم في هذا السياق أن يكون صانع القرار الفلسطيني قد وضع تصوراً سياسياً حول إذا ما تم رفض التعامل مع الحكومة الفلسطينية المقبلة، أو التعاطي مع «الاتفاق» كما هو متوقع، خاصة أننا اقترفنا خطأ تكتيكياً وآخر استراتيجياً في عملية التوازن المطلوبة لعلاقتنا الإقليمية والعربية. فتكتيكياً أغضبنا أطرافاً عربية، وأرضينا أطرافاً أخرى، ونحن بذلك حاولنا تجاوز المحاور الإقليمية وانزلقنا في محاور داخل النظام العربي، مما سيبقينا لفترة نعاني نتاج ذلك. أما إستراتيجياً، فقد أظهرنا أنفسنا فاقدين للشرعية الموحدة بعد سنوات طويلة من عملنا على تحقيقها، فمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ولأول مرة رسمياً وعلى المستوى العربي يشكك في تمثيلها للفلسطينيين، وإن كان ذلك فالمنظمة عاجزة، « فاسدة» وتعاني من التكلس، وهي أيضاً ضمن الصفقة سيتم تقاسمها كما هو الحال مع السلطة.

وهذا لا يضعف المنظمة والسلطة عربياً وحسب، بل ودولياً بعد سنوات كان الجهد والثمن ليس

بالقليل حتى تمكنا من تحقيق ما عجزت عنه شعوب أخرى في إعادة الاعتبار لهويتنا الوطنية، وحقوقنا الشرعية، ومكانتنا الدولية، وسمعتنا العالمية التي تخطت حدود الدول واخترقت مجتمعات كانت معادية لنا، وحزنا على ثقة حركات وشعوب تمنت أن تكون على شاكلتنا خاصة في تحدي القوى الكبرى على مر القرن العشرين والقرن الحالي.

ثانياً. على المستوى الفلسطيني

على الرغم من الملاحظات المختلفة المثارة حول «الاتفاق»، إلا أنه شكل لمرحلة يتم فيها تقاسم السلطة إدارياً ومنصبياً، بين حركتين تسيطران على مجريات الحركة السياسية فلسطينياً، هذا التقاسم من وجهة نظر عدد من المراقبين لا يرتقي بأي شكل من الأشكال إلى مفهوم الشراكة السياسية، وقد يصنف كشكل من أشكال التحالف السياسي الإكراهي بينهما إذا رغبنا بالتخفيف من توصيف «صفقة» فتح وحماس. ومن الواضح من خلال النصوص ومحضر الاجتماع الذي حدد شكل التقاسم والتوزيع لمناصب السلطة وإداراتها، وغياب أطراف وقوى سياسية فلسطينية عن عملية « التوافق» بين الحركتين على المحاصصة، فإن إطلاق صفة الوحدة الوطنية على حكومة تشكل بناءً على رؤية الحركتين فقط دون غيرهما، لا تمنحها صفة الوحدة وإن أكرهت الكتل البرلمانية الأخرى على المشاركة لفقدانها الخيارات المتاحة الأخرى أمامها. وقد جاءت عملية الفرض المسبق على القوى الأخرى من خلال استخدام مسمى حكومة وحدة وطنية منذ اللحظة التي تمت فيها المحاصصة بين الحركتين، كشرعنة من جهة لهذه المحاصصة، ومن جهة أخرى استلاب الحركتين «وتفردهما» بمفهوم الوحدة الوطنية وحرمان غيرهما من ذلك.

وسنتناول «اتفاق مكة» من خلال المداخل التالية، حتى نتمكن من رؤيته في إطاره الحقيقي وسياقه الواقعي ومخرجاته على عدة جوانب ومكونات للمجتمع الفلسطيني.

١ ـ شعبياً

من وجهة نظر المواطن العادي وللوهلة الأولى استبشر خيراً، واعتقد أن سواد الأيام ولى دون رجعة، فحركتا حماس وفتح اعتبرتا أخيراً أن الدم الفلسطيني محرم، وعليهما اتخاذ الترتيبات التي تحول دون ذلك، متجاوزاً أن الحركتين بالممارسة والمسؤولية القانونية والسياسية والأخلاقية تتحملان مسؤولية مرحلة إراقة الدم الفلسطيني، بمعنى «تمتلكان حق التحريم والتحليل». ورغم ذلك المواطن تجاوز ذلك، وتنفس الصعداء، واعتبر أن الحركتين عادتا إلى جادة الصواب، وتراجعتا عن الخطأ، على الرغم من عدم الاعتذار عنه، أو الندم عما اقترفتاه، أو توفر الرغبة في رفع الغطاء عن القتلة.

ولكن يمكن اعتبار ما تم على المستوى الشعبي له إسقاطات قد لا يمكن تجاوزها مستقبلاً، ومنها تحييد الشرعية القانونية التي تستند إليها السلطة المتقاسمة، فالمواطن أصبح بعد ما كان وما تم، وسيلة مؤقتة للشرعية لا يتم الرجوع إليها أو تحكيمها إلاّ متى شاءت الحركتان. والقانون وسيادته عبارة

عن «سيف جدعون» أو قميص عثمان، في حال توافقه مع مصلحة أي منهما يتم إشهاره والتلويح به، وبخلاف ذلك يتم إغماده وطيه بعيداً، ليصبح على المواطن وليس لصالحه. وقد أدرك المواطن العادي حقيقة ستكون وبالاً على الحركتين أولاً والوطن أخيراً، وهي أن عالم السياسة والعمل السياسي فلسطينياً تحكمه مبادئ وشعارات عامة من أجل انتزاع صوته يوم الاقتراع، وبعد ذلك لا صوت ولا صورة له في الشأن العام، إلا إذا كان من الدوائر المقربة من قيادات الحركتين، لا مكان للكفاءة أو المهارة في معاجم الحركتين لاختيار الموظف العام.

وهذا يدعو المواطن لنزعة لا يرغب فيها أحد إلا من هم طلاب حكم وسلطة، ومناصب تدر عليهم مداخيل من المال العام، ألا وهي نزعة «اللامبالاة» تجاه الشأن العام، وتسود قاعدة تمنوا ما ترغبون ونحن نعمل ما نشاء، حتى تتبقى حفنة من الشعب من الذين هم على دراية ومعرفة وملاحظة للشأن العام والقضية الوطنية. وستختفي القوى السياسية الأخرى كونها لم تظهر أمام المواطن فاعلية أو تأثيراً، أو مكانة فيما تم الاتفاق عليه، وتبقى خياراته السياسية وغيرها نحو الحركتين أو نحو اللامبالاة، والأخيرة هي المتوقع أن تتسيّد رأي المواطن. وقد جاءت عملية التأجيل لتشكيل الحكومة والمساومات بين الحركتين والخلافات في تفسير محضر الاجتماع في مكة تأكيداً وتكريساً لقناعات لدى المواطنين وهي أن ما تم مرحلي ومؤقت وقد لا يصمد أمام أية هزة قوية، كنتاج لثقافة الانتقام والتجييش ونفي الآخرين وغيرها من التعبئة التي قامت بها الحركتان على مرّ سنوات طويلة.

من الواضح أن المواطن أولاً وأخيراً هو الخاسر في الحالتين، في «اتفاق» الحركتين وفي خلاف ذلك، وسيبقى كذلك حتى تتوفر له إمكانيات ومخارج ورؤى أخرى قد تتمكن من انتزاع ثقته دون ابتزاز أو ضغوط أو استغلال، وهذا قد يلزم وقتاً ليس بالقصير حتى يتحقق، وسيكون هذا الوقت على كاهله وكاهل القضية الوطنية ومصيرها. **وما زال القتل والخطف مستمرين ويحتلان حيزاً في غزة حتى بعد تشكيل الحكومة، وهذا يضعف الاتفاق شعبياً ويظهره كصفقة منفعية للحركتين، وليس حلاً جذرياً يمنح المواطن شعوراً بجدية ما تم.**

٢ ـ القوى السياسية

من خلال ما تم في مكة كرست حركتا فتح وحماس مكانتهما في الحياة السياسية الفلسطينية، وذلك على حساب القوى الأخرى والمكونات المختلفة للمجتمع الفلسطيني، وقد يكون ذلك على المدى القريب، ولكن على المدى البعيد قد تكون لذلك نتائج عكسية وإن فازت أي منهما بأي اختبار انتخابي في هذه المرحلة، وعليهما فحص نسبة المشاركة الشعبية في هذه الاختبارات أكثر من الفرحة بالفوز. ومن المهم في حال عقدت الاتفاقات بين الحركات السياسية تفحص الآثار المترتبة عن هذه الاتفاقات عليها على المدى القريب والبعيد، ولكن من المهم أيضاً فهم التبعات لهذا الاتفاق على الحركات السياسية جميعاً كقاعدة

لتقييم الاتفاق واتخاذ موقف منه (سلبي أو إيجابي).

تقاسمت حركتا فتح وحماس المناصب والوظائف والسلطة، وتقاسمتا العمل السياسي على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا يؤكد أن هدف الاتفاق كان الاقتسام والمحاصصة وليس المشاركة، وإلا لماذا لم توافق كلا الحركتين على ما كان في الحوارات الطويلة وبمشاركة قوى فلسطينية أخرى لا تبتعد الأطروحات فيها كثيراً عما تحقق في مكة. وقد يكون ذلك في مسعى حقيقي من الحركتين لتحقيق مكاسب إقليمية لحساب كل منهما على حساب البعد الوطني والعام، وفي هذا السياق نجد أن حركة حماس حققت نجاحاً متميزاً على فتح التي ظهرت كالمدافع عن مكانتها الإقليمية كما هو الحال محلياً. وقد أصابت هذه العملية وحدانية التمثيل التي تمثلها منظمة التحرير وقيادة حركة فتح التي قبلت تقاسمها مع المكتب السياسي لحركة حماس في الخارج.

وقد يقول قائل إن ما تم يمكن أن يصنف تحت مسمى تقاسم الأدوار بين الحركتين حتى يتمكنا من حماية المشروع الوطني، وقيام كل منهما بالعمل على تحقيق جزء من برنامجه إلى حين تجاوز المرحلة الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية، كما كان في الكثير من حركات التحرر في العالم التي لم تراهن جميعها على خيار موحد ووحيد وإبقاء الباب موارباً لخيارات أخرى. وهذا يمكن تقبله في حال أن الحركتين لم تشغلهما وتؤرقهما المناصب والوظائف، بقدر ما كانتا جديتين في موضوع الصلاحيات والإصلاح التشريعي الواضح الذي يحد من تكرار ما كان مستقبلاً، حتى تتمكنا من إقناع المواطن قبل الخصوم بجدية رغبتهما في بناء واقع مغاير.

أما في مجال القوى الأخرى فقد تراجعت مكانتها وأدوارها في النظام السياسي والحركة السياسية الفلسطينية، بشكل قد لا يمكن تجاوز أضراره وسلبياته على هذه القوى كما كان في السابق، فإن وافقت على المحاصصة في الحكومة وهي ليست شريكاً في الاتفاق، لا تملك مجالاً للتأثير الحقيقي على قرارات هذه الحكومة، وإن رفضت ولم تتوفر لديها رؤية محددة قابلة للإقناع والتطبيق لتمارس دور المعارضة الحقيقية، فإنها ستفقد دورها ومكانتها بين مؤيديها قبل جماهيرها والمواطنين. وفي هذا المجال يمكن أخذ العبرة مما كان في قرار إعلان الاستقلال ١٩٨٨، أو إعلان المبادئ ١٩٩٣، وتم اللحاق بنتائجهما بعد ذلك بسنوات وفقدان القاعدة الشعبية للقوى التي عارضت باستثناء حركة حماس التي تبنت رؤية معارضة مدعمة بالممارسة من خارج الهيكل التمثيلي الذي كان يجمع القوى السياسية، إلى أن أصبحت داخله عام ٢٠٠٦، وفي عام ٢٠٠٧ شباط أصبحت تتقاسم السلطة مع حركة فتح التي تبنت أوسلو.

والخيارات في هذه اللحظة قد تكون غير مواتية لتشكيل بناءات سياسية جديدة، حتى تتمكن من تجاوز ما أحدثته ممارسات القوى المهيمنة والمسيطرة على الحركة السياسية الفلسطينية لدى المواطنين، وخلق حالة اللاثقة واللامبالاة لدى المواطن، ولكن قد يستحق الموضوع التحضير والتفكير

في ذلك، ولكن من المفترض أن يكون على قواعد تختلف عما هو سائد، وعدم الانجرار إلى السياقات التي كرستها كلا الحركتين على الواقع السياسي الفلسطيني.

٣. النظام السياسي

من لم يكن يوماً على دراية بأن التنافس بين حركتي فتح وحماس هو على السلطة والحكم، ومنطق العقل يشير إلى أنهما لم تتنافسا سوى على ذلك، وهذا مشروع ومبرر في عالم السياسة، ولكن ما هي الإيجابيات التي سيحظى بها النظام السياسي كنتاج لهذا التنافس بين الحركتين، وهل يوفر ما جرى في مكة هذه الفرصة أم ستكون آثار ذلك ليست في صالح النظام السياسي؟.

لم يشر الاتفاق لا من بعيد أو قريب للنظام السياسي الفلسطيني، ولكنه أشار إلى هياكل ومؤسسات هذا النظام، (منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية)، والإشارات هنا مرتبطة بمفهوم المحاصصة والتقاسم، وليس بمفهوم التعزيز والإصلاح في هذه الهياكل والمؤسسات. وبذلك سيكون ما يلي من تحديات جديدة أمام هذا النظام « الهش» أصلاً:

١- اغتراب النظام عن بيئته ومحيطة (المجتمع) مما يجعله في حالة انفصام قد تؤدي مستقبلاً للتخلي عنه من قبل هذه البيئة، كما كان مع الكثير من النظم السياسية في المحيط، وتسهل عملية القضاء عليه من خصومه وأعدائه.

٢- تفكيك النظام السياسي وتهميش مبرمج للقوى المدنية فيه، وجعلها أدوات لرأس السلطة أو الممول، ما يعني خلق ولاءات متعددة داخله ما ينفي عنه صفة التجانس والاعتماد المتبادل، وأيضاً يعزز عدم الولاء له والدفاع عنه لدى هذه المكونات.

٣- تغييب متصاعد للقواعد التشريعية والقانونية الحامية والحافظة للنظام السياسي والاعتماد على التفاهمات بين القوى السياسية المهيمنة التي قد تخالف النص والتشريع وروح العصر، وعليه تتبقى لدينا هياكل دون مضمون أو محتوى تضامني عام، تخلق حالة من الانهيار التدريجي المتراكم حتى يعجز هذا النظام عن البقاء، والتي هي سمة من سمات النظم.

٤- النظام السياسي المكرس بعد مكة لن يستطيع تقديم مخرجات متوازنة للمدخلات التي تأتيه من بيئته المباشرة والمحيطة وسيعجز عن التعامل معها، وداخلياً سيكون أسير المحاصصة التي حكمته، والقيود التي كبلته، والمؤسف أنه سيستمر كذلك حتى ينهار، كونه يحمل بذور فنائه داخله، وبيئته الخارجية تسعى لذلك.

٥- في ظل المحاصصة سيصاب النظام بحالة من الجمود والشلل، بالتوازي مع حالة عدم التجانس لمكوناته، وشعور المواطنين بعدم الانتماء إليه، وغياب مفهوم الهوية المتجانسة أو غير المبهمة، بجانب عدم قدرته على الإنجاز، وعدم الاقتتال والتناحر مجدداً. (الهيئة العربية العليا، حكومة عموم

فلسطين، . . .).

٦- سيبقى النظام السياسي الفلسطيني غير محدد الشكل، فهل هو رئاسي، أم برلماني، أم مختلط، أم نموذج جديد أنتجته الحالة الفلسطينية كما أنتجت غيره من النماذج التي ثبت فشلها؟.

٧- من الواضح أن النظام السياسي الفلسطيني في مكة لم يحز على اهتمام الطرفين، وعليه لن يكون على سلم أولويات الحركتين أو الحكومة المرتقبة تطويره أو تعديل أسسه أو مشاركة القوى الأخرى في مراجعة حالته، وعليه يمكن القول إنه وسيلة في برامج الحركتين ورؤيتهما للوصول للسلطة والحكم.

ثالثا: ما هو متوقع رؤية «مغايرة»

على الرغم من طول الفترة الزمنية التي حازتها عملية تشكيل الحكومة، فإنها تشكلت ونالت الثقة من المجلس التشريعي الذي لم يكن له حضور مطلق في اتفاق مكة، كون الاتفاق كان سياسياً وليس تشريعياً أو بنيوياً، وبذلك تم تهميش دور السلطة التشريعية ومكانتها في الحياة السياسية الفلسطينية، وتعيش حالة من الانقيادية للسلطة التنفيذية لم تعشها على مدار السنوات السابقة رغم أن تركيبة المجلس السياسية حينها « لون سياسي واحد» في الغالب. وهذا همش وسيضعف دور المجلس التشريعي والسلطة التشريعية وسيعزز مكانة السلطة التنفيذية ويكرس دورها المنقسم، مما سيضع الحكومة المرتقبة مرة أخرى أمام تجاذبات متناقضة بين طرفي السلطة التنفيذية، فمكة لم تفصل في ذلك حتى الآن، والحركتان لن تجريا نقاشا مستفيضا حول ذلك للوصول لتسوية تحوز السمة التشريعية مما يمكن الحكومة من الاستقرار والاستمرار إلى ما تبقى من الفترة القانونية للمجلس التشريعي والرئاسة.

وبما أن موضوع الصلاحيات لم يحسم، تشريعيا، فقد نواجه أزمة شرعية للسلطتين قريبا، أو بعد فترة، وأسباب هذه الأزمة متعددة، خلاف متجدد بين الحركتين، صدام ناتج عن الفوضى المكرسة في المجتمع، وغياب التدابير الأمنية الكفيلة بإنهائها أو وضع حد لها، لعدم رغبة أو قدرة قيادة الحركتين على القيام بذلك. أو عمل خارجي متعمد وموجه من قبل الدولة العبرية أو غيرها، يضع النظام السياسي في مواجهة حالة متكررة عشية تصفية الرئيس ياسر عرفات، وما ينتج عن ذلك من فراغ، قد لا تقبل حركة حماس على التوافق مع حركة فتح لتجاوز ما هو متوفر من تشريع يمنح رئاسة المجلس التشريعي فترة انتقالية تؤدي لانتخابات رئاسية، وتطالب مستندة للتشريع بالفترة الانتقالية مما سيضع البلاد في مأزق لن يكون من السهل العودة لمكة من أجل وقفه.

وعليه يمكن القول أيضا ان مركز صناعة القرار الفلسطيني ومنذ عام تقريبا انتقل نقلة جديدة، فمنذ الحاج أمين الحسيني وخروجه من فلسطين إبان الثورة الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩، وحتى أوسلو كان في الشتات، وبعدها أصبح في الوطن، ومنذ عام تقريبا توزع بين الشتات «دمشق» وغزة، وفي مكة تم وضع توزيع جديد (دمشق، غزة، رام الله)، وليس مؤسسات تمثيل للشعب الفلسطيني

الذي هو مركز صنع القرار، ما يمنح حركة حماس أفضلية في ذلك، ويمنح الفصائل السياسية أفضلية على حساب مؤسسات الشعب التمثيلية. وبذلك يتم تعزيز البنى غير المنتخبة ديمقراطيا، على حساب تلك المنتخبة، ويعزز منطق الفردية أو الأقلية في اتخاذ القرار، ما يمهد ويؤسس «لنظام» سلطوي أو نخبوي فصائلي، يحسم موضوع مكانية صناعة القرار نتاج مكان إقامتها، وليس نتاج مأسسة واضحة لهياكل السلطة وفصل السلطات فيها.

لقد أنعش ءالاتفاق» ولحين من الزمن حركة فتح بدرجة تتفوق فيها على حركة حماس، ولكنه وضع حركة حماس في مواجهة الواقع السياسي أمام نفسها أولا، وأمام مؤيديها ثانيا، وأمام الشعب ثالثا، وللاتفاق في هذا المجال أثر مهم لا يمكن تجاوزه أثناء التحليل، فحماس اليوم حركة سياسية «بغطاء» أو وشاح ديني، في الغالب لن تستطيع مستقبلا ان تلملم أغلب التيارات الدينية وتضمن تبعيتها أو انقيادها، أو تمثيلها في النظام السياسي الفلسطيني. وهي منذ أن دخلت الانتخابات وشكلت الحكومة تعاني في هذا السياق، وستزداد معاناتها بعد مكة وتقاسم السلطة مع حركة فتح التي وصمت من قبلها وعلى مدار سنوات طوال بما لا يمكن التلاعب فيه أمام قواعدها خاصة التيار المتدين فيها الذي يعتبر فتح حركة علمانية ء كافرة أو فاسقة، أو منافقة لم تحكم بما انزل الله»، أو أمام التيار المتشدد سياسيا الذي توجه لحركة حماس على قاعدة عدم الموافقة على اتفاقيات فتح الخيانية والاستسلامية التي تفرط بفلسطين وتعترف بالعدو، أو الفئات التي لم تحقق من الاتفاق مصالحها التي افترضتها بعد الوصول للحكم، وتقاسمتها قيادات محددة من حماس وليس من ضحى فيها.

إن التجاذبات التي حكمت حركة فتح منذ الخروج من لبنان عام ١٩٨٢ وحتى الآن، قد تكون تخمرت داخل حركة حماس، وقد يؤدي ذلك زيادة على ما عانته حركة فتح من تراجع وضعف وتفكك، إلى أن حماس ولكونها حركة تنطلق من مكونات أيديولوجية، فإن تجاذباتها الداخلية ستنتج جماعات دينية سياسية «متزمتة ومتطرفة» كما كان مع جماعة الإخوان المسلمين في البلدان العربية، وما ممارسات بعض المجموعات في قطاع غزة (حرق ومهاجمة وتهديد أماكن لا تتوافق ورؤيتها الدينية – القيمية)، وهجوم الظواهري الأخير إلاّ مدخل لما هو من المتوقع حدوثه. ولن تعاني حركة حماس وحدها جراء ذلك، بل المجتمع والحركة السياسية الفلسطينية برمتها، مع التذكير أن ذلك استخدم من قبل حماس في خطابها أحيانا حتى يتقبلها العالم والآخرون بالقول «إن عدم القبول بنا سيمنح التطرف فرصة ليحكم ويتحكم».

حكومة «اتفاق مكة»، حكومة فتح وحماس بالدرجة الأولى، وليست حكومة وحدة وطنية، وإن شاركت فيها قوى أخرى لم تكن أمامها خيارات، أو عارضتها قوى أيضا لم تتبق لها خيارات، ولكنها حكومة قد لا تعمر طويلا، بضعة أشهر، وقد يقول قائل هذا تفاؤل مفرط.

تساؤلات ما بعد تشكيل الحكومة ومكة؟

يمكن للفلسطينيين توجيه عدة تساؤلات لما بعد مكة وتشكيل الحكومة، ولكن علينا أن نتساءل أيضا عما قبل ذلك أيضا:

أولا: لماذا لم نتفق فيما بيننا رغم أننا تحاورنا طويلا؟

ثانيا: كيف سنواجه أنفسنا قبل العالم فيما يخص من سقطوا جراء القتال والتناحر؟

ثالثا: ما هي استعدادات الحكومة لنيل ثقة المواطن أولا قبل التشريعي أو العالم؟

رابعا: هل سيكون مستقبل القضية الفلسطينية بين أيدي من سيحافظ عليها بعد ما كان، وهل للتمنيات والأمنيات مكان في ذلك؟

خامسا: هل اتفاق مكة بداية أم نهاية لحقبة فلسطينية سنرغب مستقبلاً في نسيانها وحذفها من تاريخنا؟

سادسا: هل يستحق توزيع الوزارات الدم الذي نزف، والوقت الذي استنفد، والمال الذي هدر، والمكانة التي وصلنا إليها في نظر الشعب والأصدقاء؟

سابعا: كيف سيتم تصنيف من يخالف «اتفاق مكة» وهل سنعيش مرحلة التخوين والتكفير وتهديد المصلحة العليا للشعب الفلسطيني مرة أخرى، ولكن هذه المرة من قبل الحركتين معا؟

إرهاصات وتبعات اتفاق مكة: حوار الأطراف المشاركة

أدار الندوة:
د. عاطف أبو سيف

شكّل اتفاق مكة الذي وقع بين حركتي فتح وحماس يوم الخميس الموافق ٨ شباط ٢٠٠٧، مفصلاً مهماً في مسيرة النضال الفلسطيني، وتحوّلاً سيترك أثره لسنوات مقبلة على بنية السياسة الفلسطينية الداخلية. والاتفاق الذي جاء بعد اقتتال داخلي مؤسف راح ضحيته عشرات القتلى ومئات الجرحى ـ الأمر الذي ترك انطباعاً سيئاً عن الشعب الفلسطيني ـ أفلح في وضع بعض الخطوط العامة التي ستكون محدداً لنسيج العلاقات الفصائلية الفلسطينية. لم يكن هذا الاتفاق إلا تتويجاً لنقاشات معمقة ومتواصلة بين قوى العمل الوطني والإسلامي الفلسطيني، تمثلت في الحوارات والسجالات الداخلية التي تنقلت بين غزة ودمشق ورام الله والقاهرة وحط بها الرحال إلى مكة المكرمة.

أثار الاتفاق الكثير من الأسئلة المتعلقة بتفسير بنوده، والأسئلة المتعلقة بمستقبل المشروع التحرري، والأسئلة المتعلقة ببنية النظام السياسي الفلسطيني التي ستترتب على هذا الاتفاق، وبالطبع الأسئلة المتعلقة بحكومة الوحدة الوطنية ومدى نجاحها في اجتياز عقبة الحصار وخلخلته. يفترض بهذا الاتفاق أن يحقق حزمةً من الأماني تمتد من وقف نزيف الدم الفلسطيني، إلى تصليب الجبهة الداخلية، وتقديم حكومة وحدوية تحظى بأكبر دعم برلماني وتستطيع أن تسيّر أمور الناس، والأهم من كل ذلك أن يقدم الاتفاق برنامجاً سياسياً واضحاً وقادراً على عرض مشروع فلسطيني يضع ويحدد المطالب الفلسطينية. ويمكن إجمال نقاط الخلاف المركزية في المرحلة التي سبقت التئام شمل المؤتمرين في مكة بمحاولتهم صوغ هذا البرنامج، الذي تحدث عن دولة في حدود الرابع من حزيران، مع صون

حقوق الشعب الفلسطيني والعمل على تحقيق مصالحه العليا. بقليل من التردد يمكن القول إن هذا شكل الحد الأدنى من المطالب والحد الأدنى الذي يمكن الالتقاء عليه. عنى ذلك كثيراً بالنسبة للمتحاورين، فحماس باتت تسلّم بفكرة الدولة التي رأتها في السابق تنازلاً، وفتح صارت مستعدة أكثر لتقبل مشاركة حماس في الحكم، واليسار الفلسطيني بات غير موحد في التعاطي مع الاتفاق، فالجبهة الشعبية فضلت البقاء في الخارج فيما رأت الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب، والمبادرة، ضرورة المشاركة.

هناك عشرات الأسئلة التي تقترحها هذه المقدمة للقاء عصف ذهني سعت سياسات لتنظيمه عبر ندوتها الخاصة، يوم السبت ١٣ آذار ٢٠٠٧، في غزة، والتي جمعت ممثلين وصنّاع رأي وأصحاب قرار في القطبيين المركزيين في الاتفاق فتح وحماس، إلى جانب ممثل عن الجبهة الديمقراطية إحدى ركائز اليسار الفلسطيني. ضمّ هذا اللقاء الهادئ والعميق أمين سر حركة فتح في قطاع غزة والنائب عنها في المجلس التشريعي الفلسطيني ماجد أبو شمالة، والناطق باسم الحكومة الفلسطينية العاشرة (حكومة حماس) والحكومة الحالية (حكومة الوحدة الوطنية) الدكتور غازي حمد، وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية والوزير في حكومة الوحدة عن الجبهة (وزارة الشؤون الاجتماعية) صالح زيدان.

*****

سياسات: **شهدت الأشهر الأخيرة تطورات مهمة على الصعيد الداخلي تم تتويجها باتفاق مكة الذي وقعته حركتا فتح وحماس برعاية سعودية، والذي كان الحاضن لحكومة الوحدة الوطنية بكل الجدل الذي ثار قبلها وبعدها. كل هذه ليست إلا مؤشرات تقترح أن ثمة تغيّراً في بنية النظام السياسي الفلسطيني، وأن ثمة تعديلاً يتم تراكم في مكوناته. كيف يرى دكتور غازي هذا التغيّر وما هي دوافعه؟ دكتور غازي،**

غازي حمد: مشكلة النظام السياسي الفلسطيني مشكلة قديمة جداً؛ لأن النظام السياسي الفلسطيني نظام غير مستقر، وذلك بحكم أن النظام والسيادة والاستقرار والسيادة وحرية القرار وأخذ كل ما يترتب على ذلك، وإجراء الانتخابات كانت كلها معوقات، وبسبب أن السلطة القائمة ليست سلطة مستقرة، لكنني أعتقد أن هناك محاولات لإعادة ترتيب النظام السياسي بطريقة أو بأخرى، لكن الإشكالية الأساسية تكمن في أنه ومنذ قيام السلطة فقد ارتكزت على نظام الحزب الواحد، وهذا خلق إشكالية في الفترات الماضية، خلق معارضة انضمت إليها حماس والجهاد الإسلامي والجبهات... إلخ، وبالتالي كان النظام السياسي السابق مختلفاً عن النظام السياسي الآن، وأنا لا أريد أن أدخل في المربعات الأخرى، في موضوع العلاقات بين النظام السياسي والسلطات الثلاث: التشريعية، والقضائية، والتنفيذية. هذه، أيضاً، كانت إشكالية، وأشير، أيضاً، إلى أن النظام السياسي كان يعاني من عدة إشكاليات منها: عدم الاستقرار حتى بين السلطة والمعارضة، حيث لم تجر أية حوارات بين السلطة

أو أي فصيل من المعارضة.

كما علينا ألاّ ننسى الضغوط الدولية المفروضة على النظام السياسي الفلسطيني، حيث كان استحداث منصب رئيس الوزراء بضغط دولي، وكذلك استحداث منصب وزير الداخلية، وكذلك إجراء الانتخابات وغيرها.

طبعاً، كان هناك داخلياً دائماً دور للجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، والتي شكلت إلى حد ما نقطة للالتقاء بين السلطة والمعارضة. مرة أخرى، فإن المواجهات التي حدثت بين فتح وحماس، وصعود حركة حماس إلى الحكم، تضع نقطة استفهام جديدة حول التغيّرات في النظام السياسي الفلسطيني.

أما بالنسبة لأهم المستجدات التي طرأت على النظام السياسي الفلسطيني في هذا السياق فقد كان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الراهنة، وكذلك الحوارات المعمقة التي جرت بين الفصائل، وكذلك العديد من القضايا التي كانت تطرح على طاولة لجنة المتابعة أو بين الفصيلين الأكبرين: فتح وحماس.

صالح زيدان: دعنا نميّز بين النظام السياسي الذي كان قائماً على أساس منظمة التحرير الفلسطينية والذي كان يعبّر عن الداخل والخارج، حيث حققت منظمة التحرير الفلسطينية إنجازات كبيرة، وبين السلطة التي قامت على أساس اتفاق أوسلو، أي أنها جاءت لضبط الوضع والسيطرة على الحالة الفلسطينية بعد سنوات الانتفاضة، وهي إضافة لذلك، أي هذه السلطة، لا تمتلك السيادة المطلوبة. ولم تفلح انتخابات المجلس التشريعي الأولى في أن تعدّل هذه الصورة.

بالتأكيد فإن الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت فتحت الطريق لبناء نظام سياسي مختلف عن صورة النظام السياسي الذي أنتجته الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. علينا العمل على إقامة نظام سياسي ديمقراطي برلماني مستقل يكرس الفصل بين السلطات.

سياسات: **كيف نحقق ذلك؟ وما هو عماد هذا النظام؟**

زيدان: أولاً علينا الاجتهاد؛ لتفعيل الأذرع الرسمية للجهاز القضائي وتنسيق عملها، وهذه تحتاج إلى إعادة تأهيل فضلاً عن إنشاء المحكمة الدستورية العليا. أما فيما يتعلق بالانتخابات فإذا أردنا استقراراً فلابد من أن نقرّ التمثيل النسبي الكامل، وتكريس قوانين التمثيل النسبي في كل الانتخابات؛ لأن النظام السياسي لا يقتصر على مؤسستي الرئاسة والحكومة، بل هناك مؤسسات المجتمع والاتحادات والنقابات، فإسرائيل على سبيل المثال منذ العام ٤٨، وهي تطبق التمثيل النسبي. وأن نستكمل ما أعلن في إعلان القاهرة، ومن ثم الآليات الأخرى لوثيقة الوفاق الوطني.

سياسات: **تمثيل نسبي لا محاصصة؟**

زيدان: أعتقد أن طريق المحاصصة لن تبني منظمة التحرير الفلسطينية وستخلق ازدواجية، بحيث لن يشارك شعبنا في كل أماكن تواجده؛ لأن النظام السياسي الفلسطيني كله يدين بالعرفان

إلى منظمة التحرير الفلسطينية في تشكيلها للنظام السياسي. وتضحيات شعبنا وإنجازات شعبنا كلها تعود إلى إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تجسدها منظمة التحرير الفلسطينية، لذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية هي الغطاء المظلي لكل النظام السياسي الفلسطيني، وهذا يتطلب إعادة البناء على أساس الشراكة، ليس على أساس الشراكة الفصائلية، بل على أساس الشراكة الشعبية، وهذا لن يكون إلاّ من خلال انتخابات، والانتخابات لا تقوم على أساس الدائرة، بل على أساس التمثيل النسبي، والنظام الذي يسمح بالشراكة هو نظام التمثيل النسبي في الداخل والخارج.

«سياسات»: النائب ماجد أبو شمالة ربما كانت فتح أول وأجدر من يسأل عن النظام السياسي الفلسطيني، فقد كان لها الباع الطويل في ترتيب شؤونه مع باقي القوى الوطنية على مدار نصف قرن. الآن بات على فتح أن تتعايش مع المعطيات الجديدة التي أشار إليها الدكتور غازي، والتي يمكن تلخيصها بوجود حماس معها في الحكم. بعبارة مختلفة كيف تنظر فتح بعد اتفاق مكة للنظام السياسي الفلسطيني ومستقبله؟

ماجد أبو شمالة: أنا أعتقد أن النظام السياسي الفلسطيني لم يكن نظاماً فلسطينياً خالصاً، حيث إنه في بعض الأحيان كانت تمارس عليه ضغوط، فالسلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي جاءا نتيجة اتفاقيات سياسية، وهذه الاتفاقيات أصبحت معتمدة دولياً، والحديث عن النظام السياسي وكأنه دولة أصبحت قائمة ومنجزة غير صحيح، وبالتالي نحن مطالبون بأن يكون لدينا نظام سياسي محدد المعالم بشكل كامل، وأنا أتصور أن هذا يكون في ظل دولة، وليس في مرحلة سلطة مؤقتة، حيث إن المرحلة بمجملها مؤقتة، ونحن نعيش في ظل نظام مختلط، نظام رئاسي ونظام برلماني، ففي العالم كله إما أن يكون النظام رئاسياً وإما أن يكون برلمانياً، ولكن بحكم الظروف القائمة والموجودة أصبح لدينا نظام مختلط، هذا النظام يكاد يكون غير موجود في العالم، ولكن بحكم ظروفنا الخاصة الفلسطينية؛ لدينا هذا النظام، وأنا أتصور أن لدى حركة فتح وقيادتها رؤية واضحة تجاه النظام الفلسطيني كنظام ديمقراطي يجب أن يقوم على أسس واضحة وبشكل واضح وأن يكون هذا النظام محدد المعالم ولكن هذا يحتاج إلى قيام الدولة الفلسطينية، في ظل قيام الدولة الفلسطينية بالتأكيد يجب أن يكون لدينا نظام سياسي مختلف تماماً عن النظام الحالي، وقد يكون هذا النظام رئاسياً أو قد يكون برلمانياً، أما في الفترة المقبلة فسندخل في مرحلة حوار معمق حول منظمة التحرير الفلسطينية ونحن في حركة فتح ندرك ولدينا قناعة تامة بأن منظمة التحرير الفلسطينية هُمشت وأن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بحاجة إلى إعادة تجديد وإعادة تفعيل، لكن الأساس هو أن هناك أسباباً على مدار السنوات الماضية، فعلى سبيل المثال التنظيمات الإسلامية بشكل عام مثل حركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس، لم تكن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي فإن منظمة التحرير الفلسطينية على مدار كل سنوات

النضال الوطني الفلسطيني اقتصرت على عدد من الفصائل الوطنية ورفضت الفصائل الإسلامية المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية لا من بعيد ولا من قريب، والتغيير الذي حدث الآن هو تغيير جوهري، فالفصائل الإسلامية أصبح لديها الاستعداد لأن تكون جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي نحن نستطيع أن نقول: الآن في ظل بعض التغييرات والتعديلات التي يجب أن تطرأ على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تضم كل فصائل العمل الوطني والإسلامي، بعد أن أصبحت لدينا الإمكانية أن نحدد حجم كل فصيل وحجم كل حزب سياسي موجود على أراضي الوطن أو خارجه، حتى في خارج الوطن هناك معيار متفق عليه بأن يتم إجراء انتخابات في المناطق التي يمكن إجراء الانتخابات فيها، وهذا ممكن في لبنان على سبيل المثال، وكذلك في تشيلي وفي دول أميركا الجنوبية، وأن يتم التوافق مع الدول التي لا تسمح بإجراء الانتخابات مثل الأردن.

«سياسات»: لا أريد أن نتجاوز هذه النقطة، يؤخذ على اتفاق مكة أنه أهمل الشتات الفلسطيني، بمعنى أنه باستثناء الحديث عن الوحدة الوطنية التي بالطبع تشمل كل أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وباستثناء الحديث عن ضرورة تفعيل منظمة التحرير، لا توجد أولوية للشتات الفلسطيني في اتفاق مكة.

أبو شمالة: في تصوري أن منظمة التحرير الفلسطينية هي استكمال لتشكيل حكومة الوحدة، واتفاق مكة لم يتجاهل الشتات بشيء كما يقال، لأنه تحدث عن موضوع منظمة التحرير الفلسطينية، وتحدث عن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، واتفاق القاهرة تحدث، أيضاً، في هذا الشأن، وهذا الاتفاق يعني الداخل والخارج، وبالتالي لا يوجد تجاهل للشتات الفلسطيني في إطار اتفاق مكة، طالما نحن نتحدث عن تغييرات جذرية وجوهرية في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، سيشارك فيها الجميع، بما في ذلك الشتات الفلسطيني.

زيدان: لنؤكد أن الأزمة الحاصلة ليست أزمة الداخل فقط، وليست أزمة السلطة؛ لأن هناك أزمة بحاجة إلى حل في منظمة التحرير الفلسطينية، ومشاركة الخارج تكون عبر إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها وتطويرها، وأنا أقول إن منظمة التحرير الفلسطينية قد تم تهميشها منذ اتفاق أوسلو، وصرنا نستحضر منظمة التحرير الفلسطينية وقت الحاجة، أما الاتحادات الشعبية فحدث ولا حرج عن التدهور الحاصل فيها وفي دورها، وكذلك سفارات منظمة التحرير الفلسطينية تراجعت. وأنا هنا لا أريد أن أتحدث عن الفساد الموجود في عدد واسع منها، وأيضاً، دوائر منظمة التحرير الفلسطينية غير مفعّلة، لذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية مسألة لا يمكن أن يستقيم الوضع الفلسطيني دونها وهي حاجة وضرورة للتعبير عن وحدة الشعب الفلسطيني والمشاركة في القرار من خلال تطبيق إعلان القاهرة وما ورد في وثيقة الوفاق الوطني من انتخابات شاملة للمجلس الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج.

سياسات: سأعود بالسؤال حول النظام السياسي الفلسطيني للدكتور غازي. ربما كانت فتح بحق أول من يسأل عن التغيرات في نظام كان لها باع طويل في تحديد مكوناته، لكن إجابات حماس، أيضاً، تثير الفضول في هذا الجانب بوصفها الوافد الجديد ولكن صاحب الكلمة، أيضاً، في تغيّر هذا النظام.

حمد: نحن لدينا إشكالية كبيرة في موضوع النظام السياسي بسب وجود الاحتلال، وهذه الإشكالية هي التي تخلق العقبة أمامنا في هذا الموضوع، السلطة في حالتنا جاءت كوضع استثنائي، حيث إنها المعادلة الوحيدة في العالم التي جاءت بالعكس، حيث إننا شكلنا سلطة قبل أن نحل القضايا الكبرى، مثل: اللاجئين، والقدس، والحدود. وبالتالي يغلب على هذه السلطة الطابع الخدماتي أكثر من السيادي، لكن بشكل عام هذا لا يمنع من أن هذا النظام السياسي يعطي نموذجاً لما سيبدو عليه في المستقبل، وأن الحركة الإسلامية لديها تصور أن هذا النظام يجب أن يكون نظاماً حراً وديمقراطياً ويؤمن بالتعددية السياسية وبحقوق المواطنة والمساواة بين المواطنين وأعتقد أن هذه المفاهيم الإسلامية لا تتعارض مع مفهوم الديمقراطية، وربما طبيعة النظام حسب قناعتنا تأتي بعد أن يتم تحرير فلسطين، حيث تكون لدينا دولة ذات سيادة والشعب هو الذي يقرر، حيث يختار هو الطريقة التي تحكمه إن كانت يسارية أو إسلامية، لكن نحن الآن لسنا في مرحلة أن نطرح إن كان هذا النظام يطبق الشريعة أو لا يطبقها.

سياسات: **لكن أي نظام تريدون؟**

حمد: نحن نرى أن الهدف الأساسي من النظام السياسي هو أن يحافظ على الهوية الفلسطينية، بمعنى أن يظل الشعب الفلسطيني متمسكاً بهويته وبالثوابت، وأريد أن أؤكد حديث الوزير زيدان، من أن منظمة التحرير الفلسطينية شكلت ناظماً للشعب الفلسطيني، كما أن النظام السياسي الآن يشكل ناظماً للشعب الفلسطيني لأن غالبية الفصائل تشارك في النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي فإن هدف النظام كما طرح في برنامج الحكومة هو كيفية الحفاظ على هوية الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وكيف نستطيع أن نحدد مسارنا ومطالبنا كفلسطينيين، وما الذي نطلبه فيما يتعلق بالقضاء والتعليم وحقوق المرأة والتعددية السياسية، وأعتقد أن هناك رؤية واضحة ولكن الإشكالية الأساسية في تطبيق ذلك هي وجود الاحتلال الإسرائيلي، حيث إننا لا يمكننا الحديث عن نظام سياسي مستقل وهو لا يملك أي قرش ليصرفه على الناس، وليست لديه القدرة على التواصل خارجياً إلا بتصريح إسرائيلي، ولا يستطيع أن يصدر أو يستورد إلا بتصريح إسرائيلي، وكذلك حركة المسافرين، بالإضافة إلى أن الضفة الغربية تحت سيطرة إسرائيلية، وقطاع غزة عبارة عن سجن كبير.

سياسات: **هذا الحديث عن الاتفاق وعن الوحدة الوطنية وحكومة الوحدة الوطنية والأجواء الاحتفالية التي تم إعلان الاتفاق بها، هل حقاً تؤكد أن الفلسطينيين عادوا يتحدثون للعالم بصوت واحد؟**

أبو شمالة: أنا أستطيع أن أقول إن اتفاق مكة حدد خطوطاً عريضةً للاتفاق السياسي بما لا يدع مجالاً للشك، وهذه الخطوط العريضة كانت واضحة، أولاً، نحن نتحدث عن دولة فلسطينية بحدود العام ٦٧، وحركة حماس موافقة على ذلك، وهذا برنامج الحكومة، وهذا موقف كل التنظيمات، وحماس موافقة تماماً على هذا الموضوع، وأبدت موافقة مسبقة على إقامة دولة فلسطينية على حدود العام ٦٧، وأصبح هذا الآن موقفاً فلسطينياً يحظى بإجماع من كل الفصائل الوطنية والإسلامية، وفي هذا الإطار نريد، أيضاً، حلاً عادلاً لقضية اللاجئين يستند إلى قرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة وتحديداً قرار ١٩٤، وبالتالي فإن هذه أول مرة يكون لدينا اتفاق حول هذه النقاط، هناك، أيضاً، اتفاق حول الاتفاقيات الموقعة، سواء باحترام هذه الاتفاقيات أو بالالتزام بها، والمهم في الأمر أن الحكومة الحالية لا يمكنها أن تنقض الاتفاقيات السياسية الموقعة من قِبل الحكومة التي سبقتها، وهذا يمكن أن ينطبق على أية حكومة لاحقة، بحيث إنها لا تستطيع إنهاء هذه الاتفاقيات إلا في حالة تغيير في موازين القوى أو في حالة يتم الاتفاق مجدداً على إنهاء هذه الاتفاقيات، هناك اتفاق على قرارات القمم العربية والمجالس الوطنية، وأيضاً، قرارات الشرعية الدولية، وأن تكون أساساً للحوار السياسي وهذا يشكل أرضية لأي حوار سياسي، وهناك اتفاق على أن تفوّض منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس محمود عباس بالملف السياسي، وأن تتم العودة بأي اتفاق سياسي يصل إليه الرئيس إلى المجلس الوطني أو إلى الشعب الفلسطيني.

سياسات: **دكتور غازي هل تصالحت حماس حقاً مع فكرة وجود دولة فلسطينية داخل حدود الرابع من حزيران، في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الأقل بيان رئيس الوزراء للمجلس التشريعي يقترح هذا، وفتح كما سمعنا تقول إن حماس قبلت به . .**

حمد: حماس لم تكن منذ زمن معارضة لقيام دولة فلسطينية، حتى في ميثاق الحركة، حيث إنها على استعداد لقيام دولة ولو بمساحة محدودة، وحماس كان لديها موقف في موضوع الاعتراف بإسرائيل، ولكنها هي كانت مع إقامة دولة في حدود العام ٦٧، وهذا الأمر تدعو إليه منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً، ولكن هناك إشكالية في طبيعة الأدوات، حيث كانت حماس في السابق تتحدث عن موضوع المقاومة كخيار وحيد ولم تكن منخرطة في العمل السياسي، والآن أصبحت تحاول أن تخلق معادلة جديدة تمزج بين العمل المقاوم والعمل السياسي، وأنا أعتقد أن الجميع أصبح مجمعاً عليها بين كل القوى والفصائل، وهي أنه لا يمكن إسقاط خيار المقاومة في ظل وجود عمل سياسي، ولا يمكن إسقاط الخيار السياسي في ظل وجود عمل مقاوم، وأعتقد أن هذه هي المعادلة النموذجية والمثالية التي اتفقنا عليها سواء التي أقرت في وثيقة الوفاق الوطني أو في برنامج الحكومة حيث ثبتنا أن هناك مقاومة فلسطينية يجب أن تستمر مادام الاحتلال موجوداً، يعني أن هناك

محاولة خلط ومزج بين كلا الطرفين.

سياسات: **يعني حماس غيرت من موقفها وصارت أكثر تقبلاً لفكرة الدولة التي تبنتها فتح، أنتم في فتح، النائب أبو شمالة، أين غيرتم في مواقفكم. بكلمة أخرى أين تنازلتم؟**

ماجد أبو شمالة: في النهاية فإن أي برنامج سياسي وطني يتطلب تنازلاً من الجميع أو من كل الجهات المشاركة في هذا البرنامج، وبالتالي حدثت تنازلات من قبل الجميع، وأنا تحدثت في موضع سابق أن حماس كانت ترفض كل ما ورد في الاتفاق السياسي، وكيف أنها الآن أصبحت تقبل كل ما طلب في موضوع منظمة التحرير الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بالشرعية العربية والدولية... إلخ، نحن بالتأكيد، أيضاً، حاولنا الالتقاء مع حماس ومع كل التنظيمات في إطار الاتفاق السياسي حول نقاط متعددة، وهناك بعض القضايا التي كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أبدت موافقة حولها، موافقة سياسية مسبقة، يعني كما تعلم أن منظمة التحرير الفلسطينية على سبيل المثال تعترف بإسرائيل وحصل تبادل الرسائل بين الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين، ومنظمة التحرير الفلسطينية وقعت اتفاقية أوسلو.

وأعتقد أن ما ورد في اتفاق مكة لم يخرج عن رؤية حركة فتح وبرنامجها، وفي النهاية البرنامج السياسي ليس بعيداً عن برنامج الحركة، ولم يحدث تنازلات على المستوى السياسي، حيث كان الاستعداد الكبير الذي أبدته حركة فتح والذي نفذته، والذي تعتبره تنازلاً هو في موضوع المحاصصة من حيث عدد الوزارات والوزراء، وكذلك في عدد من القضايا الخاصة في تركيبة الحكومة، ولكن الأساس بالنسبة إلينا كان الاتفاق السياسي، فأنا أعتقد أنه لا توجد هناك تنازلات من جانب حركة فتح بشكل أو بآخر، فقط في الجانب الإجرائي وفي الجانب المتعلق بعدد الوزارات ونوعيتها.

سياسات: **الوزير صالح زيدان، أنتم في الجبهة الديمقراطية صرتم جزءاً من الحكومة. هل توافقون على برنامجها السياسي بالكامل؟**

زيدان: أعتقد أن دولة في حدود العام ٦٧ وعاصمتها القدس الشريف وخالية من المستوطنات، أصبحت تمثل المشروع الوطني الفلسطيني للحل بديلاً عن دولة ذات حدود مؤقتة، وبديلاً عن صيغ أخرى لا تقيم وزناً للمصالح العليا للشعب الفلسطيني، وبالمحصلة تصب في خطة الانطواء لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت التي وضعت جانباً ولكنها لم تنتهِ بالنسبة لأولمرت بسبب الحرب على لبنان وما حدث في غزة، ولكنها لم تُلغَ نهائياً. وبالنسبة إلينا في الجبهة الديمقراطية فإن الجانب الذي تستطيع الحكومة أن تحدث العالم من خلاله هو أداء الحكومة نفسه، وأن تعمل هذه الحكومة بشراكة جدية، سواء في المجلس الوزاري المصغر أو كيفية تأمين الأمن والغذاء للشعب الفلسطيني، ثم العامل الآخر الذي يمكن أن يساعد وهو استكمال آليات وثيقة الوفاق الوطني الأخرى، والعامل الثالث هو

العامل العربي، حيث إنه آن الأوان لأن تنتقل قرارات قمة الرياض وهي قرارات إيجابية تتضمن التمسك بمبادرة السلام العربية والدعم للشعب الفلسطيني والدعوة لفك الحصار إلى التفعيل. آلية الإسهام في تفعيل مبادرة السلام العربية أو فك الحصار تتطلب موقفاً عربياً، وأن تأخذ هذه الدول قرارات مباشرة لفك الحصار، وهي التي تقوم بكسر هذا الحصار بما يفشل هذا الحصار على المستوى الخارجي، ثم الالتزام بقرارات الدعم والتي أقرت، وليس كما حصل في قمة الخرطوم، حيث إن الدعم الشهري لا يزيد أو يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ مليون دولار، بينما قرارات قمة الخرطوم تنص على أن يكون المبلغ الشهري ٥٥ مليون دولار، الآن المطلوب الالتزام بهذا المبلغ، أو الوفاء بالاستحقاقات التي لم يتم الالتزام بها وتزيد على مليار و٤٠٠ مليون دولار، ونحن نحتاج إلى موازنة في العام ٢٠٠٧، بمبلغ ٢ مليار و٧٠٠ مليون دولار، من أين نأتي بها.

سياسات: **قضية الحصار المالي على السلطة بالطبع هي مهمة أساس لحكومة الوحدة . .**

زيدان: الالتزام بالدعم العربي يمكن أن يسد لنا الفجوة، التي نطلق عليها المتأخرات والبالغة، مليار و١٧٠ مليون دولار، والمبالغ الملحة فيها ٩٠٠ مليون دولار، وهذه تأتي من خلال الالتزام، وهذا هو طريقنا والذي لا يتمثل فقط في الخروج من الأزمة الراهنة وإنما، أيضاً، في الضغط على حكومة الاحتلال وفضحها، بأن هناك شريكاً فلسطينياً، وأن كل ادعاءاتها بأنه لا يوجد شريك فلسطيني هي محاولة للاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري وتهويد القدس والاستيطان؛ لفرض أمر واقع جديد، وأما حديث أولمرت أنه بعد ٥ سنوات سيكون هناك حل فهو تمرير لهذه الأمور.

سياسات: **النائب أبو شمالة ماذا كانت فتح تريد من اتفاق مكة، وما الذي لم تأخذه من اتفاق مكة؟**

أبو شمالة: الهدف الأساسي الذي انطلقت منه حركة فتح في اتفاق مكة كان ضرورة التوصل إلى برنامج موحد للحكومة، لنتذكر: حدث هناك أكثر من تطور على الحوار ما بين الفصائل، وأعتقد أنه في العام المنصرم عاشت الفصائل الفلسطينية أجواء حوار معمق، قد نكون افتقدناه على مدار الأعوام الماضية كلها، وهذا الحوار بدأ بعد الانتخابات التشريعية وبعد تشكيل حماس للحكومة العاشرة، والتوصل لوثيقة الأسرى ولوثيقة الوفاق الوطني، وكذلك إجراء نقاش معمق حول هذه الوثيقة، أفضى في النهاية إلى الاتفاق حول كل البنود الواردة في الوثيقة بعد إقرارها من قبل كل الفصائل، وأعتقد أن هذه شكلت أرضية لحوار حول برنامج الحكومة لاحقاً، وهو الأساس الذي كانت حركة فتح وكل التنظيمات تبحث من خلاله عن برنامج وطني مشترك يمكن أن يجتمع عليه الجميع وأن يصبح ملزماً لكل فصائل العمل الوطني، وأن يكون هذا البرنامج هو برنامج الكل الوطني وليس برنامج فتح أو برنامج حماس أو أي تنظيم من التنظيمات، وبالتالي فإن اتفاق مكة استطاع

أن يخرج الساحة الفلسطينية من الدوّامة السياسية التي كنا نعيشها، وأن يحدد الخطوط العريضة لبرنامج سياسي وطني متفق عليه، وبموافقة كل القوى، وحتى بصرف النظر عن الملاحظات التي حدثت حول هذا الاتفاق، ولكن في النهاية لا أعتقد أن الاتفاق السياسي موضع خلاف حاد مع اليسار أو مع التنظيمات الأخرى، بالعكس كان فحوى هذا الاتفاق يسبقه نقاش مطول على الساحة الفلسطينية في إطار لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، وجزء كبير من بنود البرنامج الذي تم إقراره في مكة، كان متفقاً عليه مسبقاً، حيث إنه لم يأتِ اتفاق مكة مرة واحدة خلال ٢٤ ساعة، بل أتى نتيجة حوار على مدى فترة طويلة.

أريد أن أشير إلى أن هناك خلافاً كبيراً على كل ما ورد في البرنامج، ففي البداية أتذكر أنه مع بداية تشكيل الحكومة التي شكلتها حركة حماس، عندما عرضت حكومة الوحدة، وكان يترأس وفد حركة حماس الدكتور محمود الزهار، كان هناك رفض كامل لموضوع تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لموضوع وثيقة الاستقلال ولموضوع الاتفاقيات السابقة ولكثير من الأمور أيضاً، حيث كانت الكثير من الأمور مرفوضة من قبل حماس، والحديث هنا ليس جر حركة حماس إلى هذا المربع أو ذاك، فالحديث هنا عن أن الساحة الفلسطينية عاشت في دوّامة سياسية حقيقية على مدار عام، وهذا العام دار فيه حوار معمق من قبل جميع الفصائل لم يكن موجوداً على مدار الأعوام الماضية، وبالتالي الاتفاق على برنامج الحكومة لم يأتِ إلاّ بعد أن تم الاتفاق على وثيقة الوفاق الوطني، حيث إن هناك جزءاً كبيراً من البنود الواردة في البرنامج السياسي للحكومة متفق عليه في إطار وثيقة الوفاق واتفاق القاهرة، وبالتالي هناك مجموعة من الاتفاقيات والحوارات التي أنضجت اتفاق مكة. وأستطيع أن أقول إننا توصلنا إلى برنامج يشكّل إجماعاً فلسطينياً وبرنامجاً ملزماً لكل التنظيمات على الساحة الفلسطينية، ولكن هذا البرنامج لا يعتبر برنامج أي فصيل من الفصائل المشاركة، وأنا باعتقادي أن الهدف الأساسي من اتفاق مكة والذي كنّا نطمح إليه، هو أن نبحث عن برنامج يرقى إلى القبول العربي والدولي حتى نضمن استمرار وقف الإمعان العربي والإسلامي والدولي إلى جانبنا والى جانب قضيتنا، لكن الهدف الأهم هو تجنيب الساحة الفلسطينية الداخلية أتون الاقتتال الداخلي وإمكانية الدخول إلى حرب أهلية، لن يكون المستفيد منها أحد غير العدو.

سياسات: **واضح أن حماس غيّرت من موقفها السياسي. أنت دكتور غازي قلت إن الحركة باتت تقبل بدولة في حدود الرابع من حزيران. حكومة الوحدة الوطنية خلقت نوعاً من التقارب في البرامج السياسية لا سيما بين فتح وحماس..**

حمد: أنا أعتقد أن حركة حماس طرأ عليها تغيير كبير لا يمكن إنكاره، وأنا من وجهة نظري الشخصية كان تطوراً إيجابياً، وبصرف النظر عن كل التغييرات التي تقال، والهدف كان بعد الدوامة الكبيرة هو البحث عن نقطة التقاء، كما

أن وجود البرامج المنفردة كان الحلقة الأضعف في الساحة الفلسطينية، كما أنها أضعفت الموقف العربي إلى حد ما، حيث إننا بقوة ووحدة الموقف الفلسطيني يمكننا أن نعوّل على الموقف العربي والموقف الدولي الذي أشار إليه صالح زيدان، لكن في الماضي كانت هناك برامج كثيرة، لا شك في أن حماس في الماضي لم تتعاطَ في الموضوع السياسي كثيراً، وكانت تؤمن بجانب المقاومة وجانب المواجهة العسكرية، لكن أعتقد أنه ومنذ العام ٢٠٠٢، بدأت الحركة تجري حوارات سياسية شيئاً فشيئاً، وأنا حضرت كثيراً من اللقاءات سواء كانت داخلية في حركة حماس، أو لقاءات مع الإخوة في حركة فتح، أو الفصائل الأخرى، حيث كانت حماس تتحرّك رويداً رويداً، وأعتقد أن التغيير لم يكن سهلاً لحركة تبنت على مدى سنوات طويلة الخيار العسكري، وكذلك رؤيتها تشكلت على منظور معين، لم يكن من السهل إحداث تغيير مفاجئ في المواقف، وأنا أتصور أن ما حدث في الأشهر العشرة الأخيرة يشكل قفزة كبيرة، وأتذكر أنه عندما تم تشكيل الحكومة العاشرة، كان هناك رفض مطلق من قبل الحركة لموضوع الشرعية الدولية والعربية والاتفاقيات . . . إلخ، حيث كانت كلمة الرفض هي السمة الغالبة على مواقف حماس، لكن واضح أن وجود حماس وحدها في الحكم شكل مشكلة كبيرة جداً، حيث إن هناك مجتمعاً دولياً يقف ضدها، كما أن هناك حصاراً اقتصادياً ولم يكن هناك توافق وطني، كما أن هناك موقفاً عربياً غير موحد، فهناك من يقبل وهناك من لا يقبل بالحكومة، وأنا أعتقد أنه من خلال الحوار المعمق الذي دار، حيث إننا كما قال الأخ أبو شمالة، لم يجر أحدنا الآخر إلى هذا المربع أو ذاك، حيث كنا على طاولة واحدة ونطرح الأفكار ونتوافق على بعضها ونرفض البعض الآخر.

وأعتقد أنه كان هناك توجه لدى حماس، أن نجد صيغة نلتقي بها مع المجموع الوطني، حيث تم تجاوز عدد من القضايا الحساسة مثل الشرعية الدولية والعربية والاتفاقيات . . . إلخ، وبالتالي بدأنا نبحث عن الصيغ الوسط، وربما الاقتتال الداخلي أشعرنا أنه لا مفر من الاتفاق، وهذا شكلّ نقطة ضعف، حيث إننا عندما ذهبنا إلى مكة ذهبنا بقرار أننا لن نعود إلا باتفاق.

سياسات: **يبدو أننا نتحدث عن فتح وحماس، وهذا يعكس الدور الغائب لليسار في صناعة اتفاق مكة. الأهم من ذلك هو أن اليسار الفلسطيني لا يتحدث بصوت واحد. الجبهة الشعبية فضلت البقاء في مقاعد المعارضة القليلة المتبقية في التشريعي، أنتم في الجبهة الديمقراطية، الوزير زيدان، رأيتم المشاركة، أين اليسار؟**

زيدان: عدم التكلم بصوت واحد، هذا ليس مشكلة عند اليسار الفلسطيني . .

حمد: التيار الإسلامي لا يتحدث بصوت واحد . .

زيدان: صحيح، هذا موجود في التيار الوطني والقومي الذي تمثله حركة فتح، وموجود في التيار الإسلامي والمتمثل في حركتي حماس والجهاد الإسلامي، يعني هذا شيء من التأزم، وطبيعة الأزمة التاريخية التي تمر فيها الحركة الوطنية

الفلسطينية. لكن دعنا نقول إن اليسار سواء كان داخل الحكومة أو خارج الحكومة، حيث إن هناك قسماً أساسياً من اليسار داخل الحكومة، كما أن هناك قسماً أساسياً من اليسار خارج الحكومة، هذا اليسار يضغط باتجاه الشراكة وباتجاه تجاوز هذا الاستقطاب الثنائي الحاد، من خلال التركيز على تنفيذ بنود وثيقة الوفاق الوطني، تشكيل الحكومة بهذا الشكل خطوة كبرى إلى الأمام، ولكن نحن بحاجة إلى ثلاثة عناصر حتى يتم نجاحها، العنصر الأول بالتأكيد هو أداء الحكومة ونجاحها في تأمين قضيتين أساسيتين وهما: الأمن، والغذاء. وكذلك الوجه التطويري للحكومة، أي أنها ما زالت مفتوحة لتضم أية قوى سياسية، حيث إننا مع توسيع الحكومة وتطوير برنامجها، هذا الوجه الأول للموضوع الذي يجعل اليسار سواء كان داخل الحكومة أو خارجها له دور باتجاه تعميق الطبيعة الوحدوية لهذا الحكومة، أو تطوير البرنامج باستمرار، والوجه الآخر، أن اليسار تجمع لتخفيف حدة الاستئثار الثنائي وإيجاد التوازن، وتطبيق مقررات وثيقة الوفاق الوطني واستكمال بقية النقاط كالانتخابات في منظمة التحرير الفلسطينية.

ودعني أقول إن اليسار أخذ دوراً أوسع من الفترات السابقة، خاصةً في وقوفه في محاولة التهدئة وفي محاولة منع الاقتتال بين الإخوة في حركتي فتح وحماس، وأعتقد أن اليسار أخذ دوراً أساسياً في هذا الجانب، وأيضاً في الحوارات التي جرت والجهد الذي لعبته في هذا الإطار، والعمل التوحيدي، هذا كان أفضل من الفترات السابقة، وهذا لا ينتقص من الثغرات والتي ما زالت، و لا بد لقوى اليسار أن تتصدى لها ابتداءً من القدرة على توحيد اليسار، وهذا أمر مشروع وسيبقى هدف تطوير برنامجه وتطوير دوره من خلال سد الثغرات التي برزت خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة، سواء كان في النقص في العمل المقاوم بشكل أو بآخر، وسواء بالمؤسسات وسواء بالدور الجماهيري، وهذا لا ينتقص من ضرورة معالجة الثغرات، وإنهاء التشتت ومحاولة العمل على وحدته.

أما بخصوص اتفاق مكة، فإن المنطلق من الترحيب باتفاق مكة، كان لأن اتفاق مكة أوقف الاقتتال وحقن الدم الفلسطيني، أما بخصوص الملاحظات التي كانت على اتفاق مكة من قبل اليسار فتركزت على مسألتين، وهما مسألة البرنامج. . والحاجة إلى تطوير البرنامج الذي تم الاتفاق عليه في مكة، والمسألة الثانية هي مسألة المحاصصة بين حركتي فتح وحماس، التي لا تحل الأزمة بشكل أو بآخر، حيث إننا وبمشاركتنا في الوزارة نشعر إلى أي مدى هناك ضرورة لتجاوز المحاصصة.

سياسات: **ولكن هل استطعتم التأثير على مخرجات الاتفاق؟**

زيدان: نعم. مثلما أشرت، نحن استطعنا و كان هناك تجاوب من الإخوة في حركتي فتح وحماس لتطويرات معينة لهذا الاتفاق، مثل البرنامج حيث جرى تطوير البرنامج أكثر من مرة، وكذلك الاستعداد للشراكة والمشاركة من خلال حكومة مصغرة، تسمح للمشاركة في أخذ

القرار، والاستعداد لتغيير ما نص عليه في اتفاق مكة. أيضاً كان هناك استعداد لتجاوز أمر توزيع الوزارات، وهذه التطورات باعتقادي حصلت، كما يجب أن نضيف إليها موضوع اللجان المشتركة، حيث وضمن مشاوراتنا مع حركتي فتح وحماس اتفقنا على أن تتحول اللجان الثنائية إلى لجان وطنية، يعني من لجنة شراكة سياسية ثنائية ومحاصصة إلى لجنة المصالحة أو الوفاق، أو المكتب الأمني والإعلامي، حتى مجلس الأمن القومي كان هناك استعداد من قبل الإخوة في حركتي فتح وحماس للمشاركة فيه، هل هذا أزال كل المحاصصة والثنائية؟ مازالت هناك محاصصة، وما زال البرنامج يحتاج إلى تطوير، ومرة أخرى أريد أن أقول إن الخطر على اتفاق يأتي من اتجاهين، هما المتضرران من هذا الاتفاق وهذه وحدها واسعة جداً، وكذلك وقف حلقات الوحدة الوطنية فقط على شكل الحكومة الحالي.

سياسات: **يعني لا توجد مشاركة حقيقية في اتفاق مكة . .**

أبو شمالة: بالنسبة إلى موضوع الشراكة السياسية، اتفاق مكة أسس لموضوع الشراكة السياسية، وحتى في إطار الفصائل الوطنية والإسلامية جزء كبير من النقاش الذي تم كان يدور حول وثيقة الوفاق الوطني على سبيل المثال، حيث كانت تعقد أحياناً لقاءات ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية بين الفصائل، وعندما يتم الاتفاق على شيء تتم العودة إلى لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، ويتم اعتماد هذا الاتفاق، وباعتقادي أنه بصرف النظر عن مفهوم موضوع الشراكة، ولكن الأساس أن اتفاق مكة كان خطوة أولى وكان بداية على طريق توحيد الرؤى والفهم في الساحة الفلسطينية باتجاه كل القضايا بما في ذلك موضوع الشراكة.

سياسات: لكن ربما يقول قائل إنه لم يتم تجسيد الشراكة السياسية بمعناها الحقيقي في اتفاق مكة. كان الحديث كما أشار الوزير زيدان يدور حول المحاصصة بين فتح وحماس.

أبو شمالة: صحيح، موضوع الشراكة بحاجة إلى نقاش وبحاجة إلى حوار مطوّل، وهناك اختلاف بين كل القوى والفصائل، وهذا الاختلاف قائم على مدى سنوات طويلة، ولا أتوقع أن ينتهي خلال فترة بسيطة، نحن حاولنا أن نحتكم إلى القوانين في إطار فهمنا إلى الشراكة السياسية، ونحن مع أن يطبق القانون على الجميع، حيث إننا نريد أن نبدأ بداية جديدة من خلال تطبيق القانون، فعلى سبيل المثال الموظف لا بد أن يتم تعيينه عبر القوانين والنظم وليس عبر الانتماء السياسي، وعندما تم طرح مسألة المراسيم الصادرة عن الحكومتين العاشرة السابقة والتاسعة التي كان يرئسها أبو علاء قريع ـ حيث كان عدد كبير جداً من المراسيم الصادرة ـ تم الاتفاق على أن يطبق على تلك المراسيم القانون. والشراكة السياسية لا تعني الشراكة في موضوع الوزارات والموظفين، فالشراكة تعني الشراكة في كل شيء، شراكة في إطار المجلس التشريعي.

أما بخصوص إذا كان لحركتي فتح وحماس مجال أوسع من باقي الفصائل في موضوع

الشراكة، فيحق لهما وذلك بحكم حجمهما، ولكن الأساس أن هذه الحكومة هي حكومة الوحدة الوطنية، والجميع مشارك فيها باستثناء الجبهة الشعبية، وكذلك حركة الجهاد الإسلامي والتي رغم عدم مشاركتها في الحكومة إلى أنها أكدت في أكثر من موقف دعمها لهذه الحكومة، ولكنها غير مشاركة، وهي لديها موقف ورؤية أعلنت عنهما منذ البداية، وأنا أعتقد أن الجميع ممثل في هذه الحكومة، وبالتالي هذه الحكومة قراراتها من الممكن أن تكون أساساً لتشكيل أرضية للشراكة السياسية الحقيقية على كل المستويات بحكم مشاركة الجميع، وليست المسألة مشاركة فتح وحماس بل مشاركة كل الجهات الموجودة في المجلس التشريعي والحكومة.

حمد: اتفاق مكة كان بالأساس هو إيجاد حالة توافق فلسطيني لا رجعة عنه، حتى أننا تحدثنا نحن والإخوة في فتح هناك، عن أنه حتى لو بقي الحصار فإننا سنواجه الحصار سوياً، ورئيس الوزراء تحدث بالأمس [بعد الاتفاق] في خطبة الجمعة، عن أننا قدمنا برنامجاً سياسياً وقدمنا رؤية مرنة للعالم، ونحن لسنا ضد التفاوض وضد العمل السياسي ولسنا ضد الحل السياسي، حيث إنه لم يعد هناك مبرر أمام العالم أن يعاقب الشعب الفلسطيني الآن بهذه الطريقة القاسية من خلال الحصار ومنع الأموال، وهذه المسألة يجب أن تنتهي الآن، معنى ذلك أن ما فعلتموه خاطئ، وكل الحوارات والاتفاق الوطني كانا خطأ، بمعنى أن العالم يريد منا أن نمشي حسب النمط الأميركي، وأنا أؤمن بأن اتفاق مكة بالأساس كان لإيجاد حالة توافق وطني فلسطيني، مع عدم تجاهل أننا نريد أن نكون منفتحين على العالم، ولذلك وضعنا توازناً وحتى في رؤية حماس تكلمنا عن الشرعية الدولية والعربية وقضايا كثيرة، حيث إننا فتحنا الباب أمام الانفتاح الدولي، ولذلك اتفاق مكة بصراحة، حظي بدعم دولي كبير جداً، حتى الولايات المتحدة والتي تعتبر معادية لحركة حماس كانت تجد نفسها مرتبكة، حيث لم تستطع أن تقول إنها ترفض هذا الاتفاق بالمطلق، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة رحبا بهذا الاتفاق، وأتصور أننا أحدثنا اختراقاً كبيراً في المجتمع الدولي من خلال إيجاد رؤية وطنية توافقية، حيث كانت تعتبر النجاح الأكبر للشعب الفلسطيني.

ونحن عندما ذهبنا إلى مكة لم نفكر فقط في أن نحل المشكلة بين فتح وحماس، ولكن ربما لأن فتح وحماس يشكلان القطبين الرئيسيين، ولكننا فكرنا بما هو منبثق من وثيقة الوفاق الوطني ورؤيتنا للمجتمع الفلسطيني وتركيبته السياسية، أما بخصوص الالتزام والاحترام مثلاً، فنحن كنا نؤمن نحن والإخوة في حركة فتح، بأن هذه القضية تبقى قضية المجتمع الفلسطيني؛ لأن هناك أطرافاً ترفض الاتفاقيات مثل حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية، لذلك نحن وجدنا أن هذه الصيغة يمكن أن نلتف بها حول هذه المواقف ونوفر لها فرصة، وأنا شخصياً استغربت من موقف الجبهة الشعبية من عدم المشاركة في الحكومة؛ لأننا جعلنا لهذه الحكومة سقفاً سياسياً قوياً ومتيناً ومحصناً، حيث أننا لم

ننزلق ولم نقبل بكل الشروط التي فرضت علينا، بل نحن بالعكس، لم يشكل علينا ضغط من أي طرف، حيث إننا كنا نجلس في غرف مغلقة نحن والإخوة في حركة فتح، حيث إننا ناقشنا بحرية تامة وطرحنا كل ما في تصوراتنا ورؤانا، ولم يمارس علينا أي نوع من الضغوط.

وأنا شخصياً شاركت في جميع الحوارات، كان تفكيرنا ورؤيتنا نابعين من الرؤية الوطنية الفلسطينية، يمكن أن موضوع الوزارات صار فيه تقسيم، لكنني أقول بوضوح، أنا شخصياً شاركت في لجنة توزيع الوزارات، وأبقينا الباب مفتوحاً، كما أن الإخوة في حركة فتح أبقوا الباب، أيضاً، مفتوحاً وذلك لمشاركة الجميع دون استثناء حتى حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتكون مشاركة أوسع للجميع.

سياسات: **هل حقاً رأت الجبهة الديمقراطية في اتفاق فتحاوي حمساوي صيغة يمكن أن تشكل أرضية لبرنامج سياسي واسع، الدكتور غازي والنائب أبو شمالة يقولون إن المشاركة السياسية كانت هدفاً أساساً للاتفاق . . هل ترون ذلك صحيحاً؟**

زيدان: أريد أن أتحدث عن دخول الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في هذه الحكومة، وهي من القوى المعارضة لاتفاق أوسلو، كان ذلك عبارة عن ثلاثة عناصر، أولاً، نحن رأينا أن تجاوز هذا الاتفاق له علاقة بتغيير موازين القوى أكثر منه شعارات، وثانياً، برنامج الحكومة لا يلزمنا كجبهة ديمقراطية، وثالثاً، إن الأولوية لدينا خروج الشعب الفلسطيني من الأزمة ومن الحصار، كما أننا رأينا أن الانتفاضة أدخلت التغييرات على الوضع الداخلي الفلسطيني، حيث بات يسمح بالمشاركة بالشراكة، وهذا يجب أن يستكمل سواء في تشكيل الحكومة التي يجب العمل على توسيعها بحيث تشمل الجميع دون استثناء.

وأيضاً، كنا مع تطوير أكبر للبرنامج، إضافة إلى تطبيق بقية آليات وثيقة الوفاق الوطني، حتى نخرج شعبنا من الأزمة.

سياسات: **هل هناك اتفاقيات شفهية في اتفاق مكة غير مكتوبة؟ مثلاً تتعلق بماذا سنفعل في حال لم تفلح حكومة الوحدة . . .**

حمد: ليس صحيحاً، لا يوجد مثل هذه الاتفاقات. .

أبو شمالة: أنا اعتقد ان هذه الاتفاقيات غير موجودة، ولم يتم الحديث عن أي اتفاقيات من هذا القبيل، لان كل ما تم الاتفاق حوله في مكة كتب في الاتفاقية النهائية، ولا يوجد هناك اتفاقيات سرية بين فتح وحماس.

ونحن الآن نتحدث عن توحيد في رؤية سياسية، جسدها برنامج حكومة الوحدة الوطنية، وبالتالي الحديث عن الحصار وعن عدم فك الحصار عن الشعب الفلسطيني، فالجميع خاسر ليست فتح وليست حماس، لان الجميع سيكون خاسراً، وبالتالي الجميع متضرر، وهذا يفترض أن تتم مواجهة هذا الأمر بشكل مجتمع وليس بشكل منفرد، واعتقد ان الجهود التي تبذل على مستوى كل الدول الأوروبية ودول العالم، حيث يتم بذل جهد غير عادي باتجاه إقناع كل دول العالم بهذه

الحكومة، وأتصور ان موقفنا الفلسطيني الآن بعد حكومة الوحدة أصبح أقوى وأفضل، وأتصور ان النتائج التي تلت تشكيل حكومة الوحدة من ترحيب عدد كبير من الدول الأوروبية وكذلك الدول العربية، واستعدادات هذه الدول للدعم، هذا شكل من أشكال نهاية الحصار، ونحن الآن في بداية نهاية الحصار، ولا يمكن الحديث عن ان ما حدث في الساحة الفلسطينية هو أمر لا يمكن ان يلبي شروط المجتمع الدولي، فالمجتمع الدولي شيء والولايات المتحدة وإسرائيل شيء آخر، فالولايات المتحدة وإسرائيل موقفهم واضح ومعروف اتجاه الشعب الفلسطيني، واتجاه الحكومة الحالية والحكومة السابقة وكذلك موقفهم من حكومة أبو مازن، التي سبقت، وبالتالي سواء كان من إسرائيل وأمريكا لا أتصور تعدلان في الحكم على هذه الحكومة، والأمم المتحدة رحبت بالحكومة ودول عديدة من دول الاتحاد الأوروبي رحبت بهذه الحكومة وأبدت استعداداً كاملاً للتعامل معها، وهذا شيء مشجع ويشير بشكل واضح لإنهاء هذا الحصار.

سياسات: دكتور غازي، دار حديث حول الالتزام والاحترام بخصوص الاتفاقات، وأنت أشرت إلى ذلك في معرض حديثك قبل قليل. سؤالي لك وللنائب أبو شمالة حول نقطة أخرى. كيف ترى حماس تحديد صلاحية التفاوض مع إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية وحماس ليست جزءاً رسمياً منها بعد؟ هل لا تعني المفاوضات حماس في شيء؟ أكيد هي تعنيها. هل كان رمي حمل المفاوضات على كاهل منظمة التحرير هو تفادي أزمة، وبالتالي تخليص حماس من الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالمفاوضات وتبعاتها؟

حمد: ربما ذلك، لكن بالأساس الذي كان يحمل الملف السياسي هو منظمة التحرير الفلسطينية بصرف النظر، ان كانت الحكومات السابقة منخرطة في العمل التفاوضي، حيث كان رئيس الوزراء له دور سياسي وكان وزراء الخارجية أيضا يلتقون، لكن ربما وجود حماس في الحكم حجّم من موضوع انخراط هذه الحكومة في العمل السياسي، بلا شك، الآن نحن نحاول أن نخلق نوعاً من التوازن، يعني أن الحكومة لن تكون منخرطة في العمل السياسي وفي التفاوض السياسي، سيكون هذا الملف بمجمله من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية، لكن الحكومة ستكون مراقبة للأداء السياسي، حيث إننا توافقنا على أن تكون هناك مرجعية لهذه المفاوضات تكمن في وثيقة الوفاق الوطني ومرجعيتنا في ذلك أيضاً البرنامج السياسي للحكومة. وأيضا توافقنا أن أي اتفاق سيبرم سيعرض على المجلس الوطني أو على استفتاء أو غير ذلك من أدوات، وأعتقد أن حماس لديها حساسية من موضوع التفاوض السياسي والالتقاء المباشر مع الإسرائيليين، لكنها قالت في الوقت ذاته: إنها ليست ضد مبدأ التفاوض، لكن حتى الآن حماس ليست متهيئة لموضوع التفاوض المباشر مع الإسرائيليين، لأنه تم الإقرار في وثيقة الوفاق الوطني أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهي التي تتحمل المسؤولية السياسية، حيث كان هذا

لرفع عبء أو لرفع الحرج عن الحكومة أن تنخرط في المجال السياسي.

أبو شمالة: أنا أعتقد أن ما يعنينا كحركة فتح، أن من خاض الحوار السياسي على مدار السنوات الماضية، ومثّل الشعب الفلسطيني في كل المحافل، وحتى في اتفاقيات أوسلو هو منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فإن منظمة التحرير الفلسطينية هي المظلة السياسية للشعب الفلسطيني، وهي أساس السلطة وهي مرجعية هذه السلطة، وبالتالي كل الاتفاقيات السياسية يجب أن تكون من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، الآن هذا الأمر غير خاضع للتفسيرات والتأويلات، بأن حماس غير راغبة أو بأنها ترغب في أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية هذا الأمر، منظمة التحرير الفلسطينية هي التي اتفقت على كل الاتفاقيات السياسية الموقعة مع الشعب الفلسطيني، وهي التي تخوض الحوار السياسي على مدار سنين النضال الوطني الفلسطيني وبالتالي نحن كحركة فتح معنيون بأن تستمر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومعنيون بأن تواصل حوارها السياسي وتعمل على تحقيق أهداف شعبنا، وذلك من خلال التمسك بالثوابت الوطنية المجمع عليها، وأريد أن أذكر أنه ولأول مرة تفوّض كل الفصائل الوطنية والإسلامية منظمة التحرير الفلسطينية، حسب ما ورد في وثيقة الوفاق ووقع عليها الجميع، حيث إن الجميع أعطى تفويضاً للرئيس ولمنظمة التحرير الفلسطينية بتولي مهمة الملف السياسي.

سياسات: لكن هل نجحتم في حل مشكلة الاختلاف في تفسير صلاحيات الرئيس ورئيس الوزراء، وهي المشكلة التي كانت السبب الرئيس خلف كل الأزمات التي ظهرت خلال حكومة حماس؟

أبو شمالة: أنا أعتقد أن اتفاق مكة تطرق بشكل واضح إلى اعتبار القانون الأساسي هو وثيقة الوفاق الوطني، وأساساً لهذا الاتفاق وبالتالي القانون الأساسي هو الحكم في موضوع الصلاحيات ما بين الرئيس ورئيس الوزراء. في السابق لم يكن لدى الإخوة في حركة حماس استعداد للموافقة على القانون الأساسي كاملاً. الآن هم موافقون على مواد القانون الأساسي، ولكن الاتفاق الذي حدث تمثل في أن الاتفاق كان كلاً ولا يتجزأ، حيث أننا لا نستطيع أن نقول هذا موافق عليه وهذا غير موافق عليه، الآن أصبح هناك اتفاق لأول مرة، وهذا الاتفاق ينص بشكل صريح على أن الحكومة تستند إلى القانون الأساسي والقانون الأساسي يقول إن الحكومة هي حكومة الرئيس وبالتالي فإن هذه الحكومة تساعد الرئيس على تأدية مهامه وواجباته المطلوبة منها وفقاً للقانون الأساسي، هذا هو البند الواضح لهذا المعنى، وأعتقد أن الخروج من هذا النص يعتبر خروجاً على اتفاق مكة، ونأمل ألاّ يحدث أي خروج، لأن هناك ذكراً واضحاً للقانون الأساسي، لأن هذا الاتفاق يستند إلى القانون الأساسي ووثيقة الوفاق، والقانون الأساسي يوضح صلاحيات الرئيس وصلاحيات رئيس الوزراء، وصلاحيات الحكومة ودور كل واحد ودور كلّ منهم في إطار

النظام السياسي الفلسطيني.

«سياسات»: الوزير زيدان هل من تعليق ختامي؟

زيدان: اتفاق مكة، اتفاق قابل للتطوير، وعلينا أن نعمل على تطوير هذا الاتفاق سياسياً وشراكةً، وأن ننطلق من هذا التطوير المطلوب حتى نستطيع أن نبني الوحدة الوطنية بشكل متكامل بكل حلقاتها، بالاستناد إلى برنامج وثيقة الوفاق الوطني وأيضاً آليات وثيقة الوفاق الوطني، هذا هو الطريق الذي يخرجنا من الأزمة، ليس بالمعنى الجزئي، وإنما، أيضاً، بالمعنى الكامل، لنتمكن من جديد من إعادة القضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني والتقدم باتجاه تحقيق هذا المشروع، لأن وثيقة الوفاق الوطني هي السبيل لبناء جبهة داخلية فلسطينية قوية، أو بمعنى آخر، جبهة فلسطينية متحدة على أسس برنامجية وعلى أساس الشراكة، وبناء الوحدة الوطنية هو مفتاح النصر وهو طريق الخلاص الوطني الفلسطيني.

مشكلات دراسة السياسات العامة في الوطن العربي: مصر نموذجاً، مع إحالة إلى الكيانات غير السيادية: فلسطين نموذجاً

د. ممدوح مصطفى إسماعيل*

تحاول هذه الدراسة أن تقدم رصداً تحليلياً لمشكلات دراسة السياسات العامة في الوطن العربي من خلال مراجعتها للحالة المصرية. ويلي ذلك عرض لهذه المشكلات في الكيانات غير السيادية استرشاداً بالحالة الفلسطينية. وعلى ذلك فالدراسة تتضمن محورين رئيسين على النحو التالي:

المحور الأول: مشكلات دراسة السياسات العامة في الوطن العربي. مصر نموذجاً

فيما يتعلق بالحالة المصرية، فإنه سيتم التعبير عنها من واقع الرسائل العلمية التي نوقشت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة خلال الفترة من ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦. وفي هذا السياق نشير بداية إلى عدد من الملاحظات المنهجية وهي[١]:

أولاً ـ تمثل المعيارين الأساسيين الحاكمين لاختيار الرسائل محل التحليل ـ ثمانون رسالة[٢] ـ فيما يلي:

١. أن تكون السياسة محل التحليل ـ في أي مجال من المجالات التي سيلي بيانها (مدخلات، عمليات، الصنع، المضمون، التنفيذ، التقييم) ـ الظاهرة محل التحليل، وليست إطاراً عاماً لتحليل ظاهرة أخرى.

٢. أن تتخطى الدراسة المنظور الجزئي الضيّق

* أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وباحث متخصص في قضايا السياسة العامة.

** الكود المذكور بعد تاريخ كل رسالة هو الرقم الكودي للرسالة في مكتبة الكلية لتسهيل الرجوع إليها.

[١] يحتوي ملحق ١ ـ في آخر الدراسة على قائمة بالرسائل قيد المعالجة والبحث.

[٢] كمال المنوفي، «السياسة العامة وأداء النظام السياسي»: علي الدين هلال (تقديم)، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ومكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨، ص ١٣

في تناول السياسة محل التحليل، فهناك دراسات قد تركز على تفاصيل تشكل في مجموعها السياسة المقصودة وهذه لم تدخل في الرصد، الذي اهتم بالمنظور الكلي الأشمل، فالاهتمام هو بالسياسة العامة التي تتضمن مجموعة القرارات التي تشكل التوجهات العامة للعمل الحكومي، والتي تعد بمثابة «المرشد للقرارات الخاصة بمشكلة أو ميدان معين»[٣].

فعلى سبيل المثال، فإنه في إطار رصد الدراسات الخاصة بسياسة الإصلاح الإداري، انصب اهتمام الباحث على الإصلاح الإداري كسياسة عامة يتم التعامل معها على المستوى الكلي، دون الاهتمام بالرسائل التي تناولت مفردات جزئية مختلفة للإصلاح، كالاختيار والتعيين في الجهاز الإداري، والتدريب، والتحفيز ... الخ، والتي تطبق على المستوى الجزئي (مستوى المنظمة).

فالمستوى الكلي هنا هو ذلك «المرشِد» السابق ذكره، والمستوى الجزئي هو «المسترشِد» - إن صح التعبير - والاهتمام هنا بالمستوى الأول.

ثانياً - فيما يتعلق باختيار الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦ لتكون محل التحليل يمكن رصد السببين التاليين:

١ - شهدت فترة التسعينيات مجموعة من التحولات العالمية كان لها تأثيراتها الكبيرة على حقل السياسات العامة، ومن هذه التحولات: اتجاه العالم إلى تكوين التكتلات الاقتصادية، وظهور منظمة التجارة العالمية، وتعاظم دور الشركات دولية النشاط، والعولمة، وقد أفرخ كل ذلك العديد من الآثار كما يلي:

١.١ حدوث تغيّرات منهجية؛ ففي إطار المنهجية التقليدية - المرحلة الكلاسيكية - تم الاعتماد على الدولة أو الحكومة أو الأمة أو المؤسسة كوحدات تحليل، حيث كان الاهتمام منصباً على المؤسسات والدساتير والأبنية الرسمية. ثم جاءت المرحلة السلوكية والتي أكدت وحدات تحليل جديدة - دون إلغاء الوحدات السابقة - حيث قدمت إطاراً تحليلياً أوسع يتمثل في النظام السياسي، والذي يتضمن علاقة الشعوب بحكوماتها، فالعملية السياسية - في تحليل هذه المدرسة - تتحدد من خلال الجماعات غير الرسمية، وتوجهات الرأي العام، والعلاقات المتبادلة بين الأشخاص، وبذلك تكون المدرسة السلوكية نقلت الاهتمام للفرد كوحدة تحليل سواء بذاته أو في إطار المؤسسات، حيث اهتمت بدراسة تأثير الاتجاهات والمشاركة القادمة من الجماهير على صانعي السياسات. وقد تعرضت المدرسة السلوكية لانتقادات أدت إلى ظهور مدرسة ما بعد السلوكية، والتي أعادت الاعتبار للدولة بجانب المجتمع المدني، حيث بدأ التعرض مرة ثانية للكيفية التي تمارس بها الدولة تأثيراً قوياً على الجماعات المختلفة

[٣] المصدر السابق

كما تتأثر بها، وهكذا عادت الدولة مرة أخرى إلى بؤرة الاهتمام كمتغيّر مستقل. وبصفة عامة تعتبر ما بعد السلوكية ـ وكل اتجاهات المدرسة «المابعدية» كاتجاه ما بعد الحداثة، و ما بعد البنيوية، وما بعد المادية ـ من أهم مدارس التحليل الحديثة في العلوم السياسية.

كما عاد مرة أخرى الاهتمام بمدرسة الاقتصاد السياسي خصوصاً الاتجاه العقلاني الرشيد والذي يؤكد أن الفرد يتمتع بالعقلانية أو الرشادة، وبالتالي فإن كل حساباته السياسية تبنى على أساس تعظيم المنفعة وتقليل التكلفة، ويعيد هذا الاتجاه بذلك الاهتمام إلى الفاعلين السياسيين كأفراد.

ومن مدارس التحليل الحديثة كذلك مدرسة الدولة/ المجتمع والتي تهتم بتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع وتتضمن مدخلين أساسيين هما: المؤسسية الجديدة التي تعيد الاهتمام بالدولة ومؤسساتها كرد فعل على الاتجاه العقلاني السابق بيانه والذي يهمش القيود المؤسسية في إطار حسابات العائد والتكلفة، أما المدخل الثاني في إطار هذه المدرسة فهو اتجاه علاقات الدولة ـ المجتمع والذي لا يجعل الدولة هي التي تقود المجتمع كما هو الحال في المؤسسية الجديدة، وإنما يقرر أن وظيفة الضبط الاجتماعي هي وظيفة تُؤدى من خلال مؤسسات الدولة كما أنها تؤدى من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة، والمجتمع قادر في حالة ضعف الدولة أن يستأثر بالدور الأهم في ذلك[٤].

٢.١ تغير وحدة التحليل؛ فقد كثر الحديث عن تغيّر دور الدولة وإعادة اختراع الحكومة، فالدولة ما زالت «تؤدي» وظائف كانت تقوم بها من قبل، و«تتراجع» عن أخرى كانت تعد في السابق أساسية لها، و«تبتكر» ثالثة لم تكن تؤديها من قبل.

وفي إطار ذلك يتزايد دور فاعلين آخرين كالمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية... إلخ، ولكن تظل الدولة فاعلاً رئيسياً ووحدة تحليل أساسية في مجال السياسات العامة عموماً[٥].

ولعل التغيّرات السابقة هي ما أدت إلى ظهور مفهوم الحكم (Governance) كأحد المفاهيم الأساسية في السياسات العامة[٦]. وكانت لهذه التحولات جميعاً تأثيراتها على حقل السياسات

[٤] في تفصيل هذه الاتجاهات يمكن الرجوع إلى: نصر عارف، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية «مقاربة إبستمولوجية»، ليزبرج (فيرجينيا): جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية ١٩٩٨، ص ص ٢٩٥-٣١٥

[٥] يمكن مراجعة هذه التغيرات بشكل وافٍ في: سلوى شعراوي جمعة، «تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين»، مجلة الديمقراطية، العدد الثاني، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ربيع ٢٠٠١، ص ص١٣-٢٣

[٦] في عرض وافٍ لمفهوم (Governance) يمكن مراجعة: سلوى شعراوي جمعة، «مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكالية نظرية»، في: سلوى شعراوي جمعة (محرر)، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠١، ص ص ٣-١٧

العامة، فبالإضافة إلى التغيّر في وحدات التحليل، حدثت تغيرات في المنهاجية، وفي مدارس التحليل، وفي قضايا السياسات ذاتها[٧].

٢. شهدت الفترات السابقة عن الفترة محل التحليل محاولات بحثية ـ توثيقية وتحليلية، فعلى سبيل المثال كانت السياسات العامة محل اهتمام الباحثين بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وإن لم توجد دراسات مباشرة في تحليل السياسات العامة، حيث لم تركز الدراسات على عملية صنع السياسات العامة، باستثناء دراسة واحدة عن صنع السياسات الاقتصادية في مصر، وقد نوقشت بالكلية عام ١٩٨٥ [٨]، لذلك ـ وسعياً للتراكم المعرفي ـ كان من المهم الاهتمام بأدبيات السياسات العامة في الفترات التالية.

وبصفة عامة، فإنه يمكن تصنيف الدراسات محل التحليل وفقاً لأربعة معايير أساسية وهي: قضايا ومحتوى السياسات، واتجاهات البحث في السياسات، ووحدة التحليل الأساسية، ومناهج البحث في السياسات.

أولاً ـ قضايا ومحتوى السياسات العامة

يُعنى هذا المحور بتحديد أهم القضايا والموضوعات التي طرحت خلال الفترة محل التحليل بصدد السياسات العامة.

وباستقراء الدراسات محل التحليل نلمح بدايات اهتمام بسياسات عامة جديدة لم تحظَ في السابق بالاهتمام نفسه، وذلك من قبيل سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، والسياسات البيئية، والسياسات المالية.

ويأتي هذا الاهتمام انعكاساً للتغيرات العالمية المعاصرة، وانتشار مفهوم العولمة. وبداية الحديث عن سياسات عامة عالمية (Global Public Policy)[٩]، وإن كانت الدراسات محل التحليل لا تدعم تماماً هذه التسمية، فعلى الرغم من بداية الاهتمام بسياسات جديدة، فإنه ما زال يعبر ـ كاتجاه عام ـ عن سياسات عامة للدولة القومية، مع عدم التركيز بشكل كافٍ على «السياسات العالمية».

فإذا كان هذا التوجه يعبّر عن تغيّر في دراسات السياسات العامة للتعبير عن تحول الدولة الحديثة من دولة رفاهة (Welfare State) إلى دولة تنافس (Competitio State)، لكنه في الوقت نفسه يرفض ـ أو ربما يقلل من درجة قبول ـ توحد الدولة في ظل سلطة عالمية واحدة لأسباب يعود بعضها إلى «نفي» وضع الأزمة عن الدولة ذاتها، ويعود الآخر إلى «التقليل» من قيمة بلورة حكومة عالمية في ظل «هشاشة» و«عدم حيادية» الدور

[٧] في تفصيل ذلك راجع:
سلوى شعراوي جمعة، «تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين»، مرجع سابق، ص ص١٣-٢٣

[٨] وهذه الرسالة هي:
أماني قنديل، صنع السياسات العامة في مصر: دراسة تطبيقية للسياسة الاقتصادية ١٩٧٤-١٩٨١، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥.

[٩] سلوى شعراوي جمعة، «تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين»، مرجع سابق، ص ص١٣-٢٣

الذي تقوم به الأمم المتحدة والتي كانت مرشحة لحمل لواء هذه «السياسات العامة العالمية» بوصفها الحكومة العالمية الأولى، ويزعم الباحث أن عالم ما بعد «١١ أيلول ٢٠٠١» يدعم هذا الاعتقاد.

ومن ناحية ثانية، لا تزال هذه السياسات التي بُدئ الاهتمام بها كالسياسات البيئية، وسياسات حقوق الإنسان، وغيرها، بحاجة إلى مزيد من الاهتمام، وهو ما سيلي بيانه فيما بعد.

فبالنظر إلى الدراسات محل التحليل نلاحظ أنه من بين (ثمانين) رسالة علمية تمت مناقشتها في الفترة المحددة، تعددت القضايا والسياسات التي تم تناولها، ويتبدّى جليّاً أن الباحثين لا يزالون يولون الاهتمام الأكبر للسياسات التقليدية ولا تزال قضايا السياسات «الجديدة» مثل حقوق الإنسان، والمرأة، والبيئة بحاجة إلى مزيد من الاهتمام، ويتضح ذلك من الملاحظات التالية:

١. حظيت السياسات المالية والنقدية بمفرداتها المختلفة (الموازنة، الائتمان، سعر الصرف، الإنفاق العام... إلخ) بأكبر قدر من الاهتمام من قبل الباحثين في السياسات الاقتصادية حيث تناولتها (ثلاث عشرة رسالة) في إطار قسم الاقتصاد، وذلك بنسبة (٣٢,٥٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل (٤٠ رسالة)، وقد تناولت هذه الرسائل عدة قضايا أساسية سواء منها السياسة المالية في مجموعها (الحاوري، ١٩٩٢)، أو مفردات تتعلق بها من قبيل سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري (الشواربي، ١٩٩٠)، وسياسات سعر الصرف (الفسيل، ١٩٩٢ ـ دياب، ١٩٩٥)، والتخطيط المالي (الصكبان، ١٩٩٠)، والعلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية (عبد اللطيف، ١٩٩٠)، وسياسات مواجهة التضخم سواء بصفة عامة (الزبيدي، ١٩٩٠ ـ Eid. ٢٠٠١)، أو التضخم الركودي (Stagflation) وهو تزامن ارتفاع كل من البطالة والتضخم كظواهر سلبية في الاقتصاد (El-Mahgoub. ١٩٩٠)، والسياسات الخاصة بالموازنة العامة (المتوكل، ١٩٩١)، والسياسة الائتمانية (فرحان، ١٩٩٣)، وأثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي (حبيب، ١٩٩٥)، والآثار الناجمة عن سياسة رفع أسعار الفائدة على الاقتصاد (حلمي، ١٩٩٦).

كذلك اهتم الباحثون في إطار قسم الاقتصاد بسياسات الإصلاح الاقتصادي حيث تمت مناقشة (ست رسائل) في إطار قسم الاقتصاد، وذلك بنسبة (١٥٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل، وقد تناولت إحداها سياسات التكيّف الاقتصادي في مجموعها (الوزني، ١٩٩٤)، كما تناولت الأخرى قضايا أثر السياسة الاقتصادية الجديدة على أداء القطاع الخاص الصناعي في مصر (رجب، ١٩٩٠)، وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر (فؤاد، ١٩٩٦)، وتحليل الآثار الماكرواقتصادية (الاقتصادية الكلية) لبرنامج الإصلاح الاقتصادي (الشواربي، ١٩٩٧)، وآثار الإصلاح الاقتصادي

على التنمية البشرية (عبد المولى، ١٩٩٧)، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي (ولد العربي، ٢٠٠١).

وبالإضافة إلى هذه الرسائل فقد تناولت (خمس رسائل) في إطار قسم الإدارة العامة سياسات الإصلاح الاقتصادي وذلك بنسبة (٣٥,٧٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل (١٤ رسالة)، تناولت عدة قضايا أساسية هي إدارة برامج التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص في مصر (أبو الدهب، ١٩٩٦)، وإدارة برنامج التحول نحو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية (القحطاني، ١٩٩٧)، وبرنامج السياسة العامة للتحول نحو القطاع الخاص في القطاع المصرفي (محمود، ١٩٩٨)، وإدارة سياسات تشجيع القطاع الخاص في مجال التعليم العام بالمملكة العربية السعودية (البقمي، ٢٠٠١)، وأثر برنامج الخصخصة على كفاءة إيصال الخدمات بالمملكة العربية السعودية (بافقية، ٢٠٠١).

كما تناولت (رسالتان) في إطار قسم العلوم السياسية، سياسات الإصلاح الاقتصادي وذلك بنسبة (٧,٧٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل(٢٦) رسالة، وقد تناولت إحداها قضية السياسة العامة والقطاع الخاص في مصر (الناغي، ١٩٩٣)، في حين تناولت الأخرى قضية التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة (موسى، ١٩٩٦).

كما حظيت سياسات التجارة الدولية، وتقييم سياسات التبادل السلعي (التصدير والاستيراد) باهتمام واضح لدى الباحثين في السياسات الاقتصادية، حيث نوقشت في إطارها (ست رسائل)، (خمسٌ) منها في إطار قسم الاقتصاد، وذلك بنسبة (١٢,٥٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل، وقد تناولت عدة قضايا أساسية منها سياسات التبادل السلعي بين الجزائر والجماعة الأوروبية (خرني، ١٩٩١)، وسياسات تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر (بكر، ١٩٩٤)، (حلمي، ١٩٩٤)، والسياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية في مصر (أمين، ١٩٩٦)، والسياسة المتعلقة بالصادرات الزراعية المصرية في ظل قيود الاتحاد الأوروبي (جمعة، ٢٠٠١).

وقد تناولت (رسالة واحدة) في إطار قسم العلوم السياسية هذه السياسات، وذلك بنسبة (٣,٨٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل، وقد تناولت إحدى القضايا المهمة التي بدأ الاهتمام بها مع ذيوع مفهوم العولمة، وشيوع الحديث عن الاقتصاد العالمي، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وهي: قضية الأبعاد الاجتماعية والبيئية في السياسات التجارية الدولية، وذلك بالتطبيق على حالة منظمة التجارة العالمية (رضوان، ٢٠٠٢).

كما تناولت السياسات التعليمية (سبع رسائل)، وذلك بنسبة (٨,٧٥٪) من مجموع الرسائل محل التحليل (٨٠ رسالة)، (اثنتان) منها

في إطار قسم الاقتصاد، بنسبة (٥٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم، وقد تناولت إحداها الجدوى الاقتصادية للتعليم العالي في مصر (كامل، ١٩٩٠)، وتناولت الأخرى تحليل الجدوى الاقتصادية للتعليم الجامعي في اليمن (العبيدي، ١٩٩١).

في حين تناولت (أربع رسائل) في إطار قسم الإدارة العامة، السياسات التعليمية وذلك بنسبة (٢٨,٥٧٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل، وقد تناولت عدة قضايا أساسية هي إدارة التعليم الثانوي في مصر (أبوطالب، ٢٠٠١)، وصنع القرار في السياسة التعليمية في مصر (عبد الكريم، ٢٠٠١)، وسياسات تطوير التعليم الإداري في السعودية (الصقر، ٢٠٠٠)، وإعادة اختراع السياسات التعليمية في مصر (El-Araby. ٢٠٠٠)

وتناولت رسالة واحدة في إطار قسم العلوم السياسية، السياسات التعليمية، وذلك بنسبة (٣,٨٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل، وقد تناولت هذه الرسالة قضية التعليم وبث الهوية القومية في مصر (عبد الكافي، ١٩٩١)

كما حظيت سياسات اقتصادية أساسية من قبيل التسعير والدعم، والسياسات الصناعية، وسياسات الغذاء بقدر من الاهتمام حيث تمت في إطارها مناقشة (ثلاث رسائل) لكل منها وذلك بنسبة (٧,٥٪) لكل منها من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل. ففي إطار سياسات التسعير والدعم تم تناول موضوعات سياسات تسعير منتجات القطاع العام الصناعي في مصر خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٧ (حامد، ١٩٩٢)، وتقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٥ (عليش، ١٩٩٢)، سياسات تسعير الطرق داخل المدينة كوسيلة لتنظيم وإدارة المرور داخل المدن الكبرى (ناعسة، ١٩٩٨).

وفي إطار السياسات الصناعية تم تناول موضوعات تخطيط القطاع الصناعي بالمدن الجديدة (نفادي، ١٩٩٤)، وتوطين الصناعة وإستراتيجية التنمية الإقليمية في السعودية (عبد الغني، ١٩٩٠)، ومشاكل التصنيع في دول الخليج العربي (الشامسي، ١٩٩٠).

وفي إطار سياسات الغذاء تم تناول العوامل المؤثرة في مشكلة الأمن الغذائي في مصر (الخواجة، ١٩٩٥)، ومشكلة الغذاء في اليمن (شرف الدين، ١٩٩٠)، والفجوة الغذائية والتغذوية في مصر (محيسن، ١٩٩٦)،

وفيما يتعلّق بالسياسات البيئية - وهي إحدى السياسات الجديدة التي أفرختها التحولات العالمية المعاصرة - تمت مناقشة (ثلاث رسائل) بنسبة (٣,٧٥٪) من مجموع الرسائل محل التحليل، (اثنتان) منها في إطار قسم الإدارة العامة، وذلك بنسبة (١٤,٣٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل، وقد تناولت إحداها تقييم سياسات ترشيد الطاقة في مصر (الدسوقي، ٢٠٠١)، وتناولت

الأخرى تصميم وإدارة السياسات العامة في مجال الحفاظ على البيئة (Hassanin . ١٩٩٩).

في حين تناولت (رسالة واحدة) في إطار قسم الاقتصاد السياسات البيئية، وذلك بنسبة (٢,٥٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل، وقد تناولت أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري (السيد، ٢٠٠٠).

كما ناقشت (رسالة واحدة) سياسة الإنفاق العسكري وآثارها على الاقتصاد المصري (طريح، ٢٠٠١)، وذلك بنسبة (٢,٥٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بقسم الاقتصاد في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل، وكذلك ناقشت رسالة واحدة بقسم الاقتصاد سياسة الاستثمار في المجتمعات العمرانية الجديدة (الجزار، ١٩٩٢)، وناقشت رسالة واحدة في القسم نفسه السياسات الاقتصادية بصفة عامة من خلال دراسة تحليلية لاقتصاد بأكمله (عثمان، ١٩٩٢)، كما ناقشت رسالة واحدة - في إطار قسم الإدارة العامة - دور إحدى مؤسسات صنع القرار في صنع السياسات العامة عموماً (طماش، ٢٠٠١).

٢- جاءت السياسة الخارجية في المرتبة الأولى لدى باحثي العلوم السياسية، حيث تمت مناقشة (١٨ رسالة) في إطار قسم العلوم السياسية، وذلك بنسبة (٦٩,٢٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل، وقد تناولت (أربعٌ) منها الحالة المصرية من خلال موضوعات السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية (عبد العاطي، ١٩٩٥)، والاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأميركية (عبد العظيم، ١٩٩٤)، والسياسة الخارجية المصرية تجاه الدول المتوسطية (طايع، ١٩٩٨)، والسياسة العربية لمصر (يوسف، ١٩٩٧). في حين تناولت (٩ رسائل) حالات عربية[١٠]، و (٥ رسائل) حالات أجنبية[١١].

٣. حظيت سياسات التوظيف والخدمة المدنية ببعض الاهتمام لدى باحثي العلوم السياسية، والإدارة العامة، حيث تناولتها (٣ رسائل)، وذلك بنسبة (٧,٥٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسمين في مجال السياسات العامة في الفترة محل

[١٠] وقد تناولت هذه الرسائل حالات قطر(آل ثاني، ١٩٩٢)، والعراق(إسماعيل، ١٩٩٥) ، وعمان(الشنفري، ١٩٩٥، وسورية (المنصور، ١٩٩٧)، (الضاهر، ١٩٩١)، (المنصور، ٢٠٠٢) ، والإمارات(الملا، ١٩٩٨)، ودول مجلس التعاون الخليجي في مجملها (عدوي، ١٩٩٦)، واليمن (سعيد، ٢٠٠٢)

[١١] وقد تناولت هذه الرسائل السياسة الخارجية الأميركية تجاه الأحزاب الشيوعية الأوروبية من ١٩٧٢-١٩٧٩(حسن، ١٩٩٥)، وسياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تجاه جنوب إفريقيا(صبري، ١٩٩٥)، والسياسة الأميركية تجاه مصر خلال إدارة بوش(الغندور، ١٩٩٦)، والسياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا (فؤاد، ١٩٩٧)، ودور النخبة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية في الاتحاد السوفيتي السابق والجمهورية الروسية(الشيخ، ٢٠٠٠)

التحليل (٤٠ رسالة)،(اثنتان) منها في إطار قسم الإدارة العامة ـ بنسبة (١٤,٣٪) من الرسائل محل التحليل بالقسم- تناولت أولاها سياسات توظيف العمالة الوافدة وتأثيرها على كفاءة الجهاز الإداري بدولة الكويت (العنزي، ١٩٩٥)، وتناولت ثانيهما سياسات وبرامج تطوير الخدمة المدنية في الإمارات العربية المتحدة (الهاشمي، ١٩٩٧) في حين تناولت رسالة واحدة في إطار قسم العلوم السياسية سياسة التوظيف ـ بنسبة ٣,٨٪ من الرسائل محل التحليل بالقسم ـ من خلال دراسة العلاقة بين التضخم الوظيفي وسياسات التوظيف في دول مجلس التعاون الخليجي مع التطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة (الشامسي، ١٩٩٣).

٤ـ حظيت بعض السياسات الحيوية باهتمام محدود لدى باحثي العلوم السياسية كسياسات الإسكان، والسياسات الثقافية، وسياسات حقوق الإنسان، حيث لم تتناولها إلا رسالة واحدة لكل منها، وذلك بنسبة (٣,٨٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل. ففي إطار السياسات الإسكانية تناولت إحدى الدراسات السياسات العامة والتغيّر السياسي في مصر: دراسة لحالة الإسكان (١٩٨٦-٧٤) (محمود، ١٩٩٢). وفي إطار السياسات الثقافية تم تناول مسألة الدولة والثقافة مع دراسة للسياسة الثقافية وانعكاساتها على البيئة الفكرية (١٩٨١-٧٠) (أبو غازي، ١٩٩٣). وفي إطار سياسات حقوق الإنسان تم تناول دراسة سياسة الولايات المتحدة الأميركية بصدد حقوق الإنسان الدولية (Zaki. ١٩٩٧).

ثانياً ـ اتجاهات البحث في السياسات العامة

يُعنى هذا المحور بالاتجاهات الموضوعية للبحث في السياسات العامة، وهو بطبيعة الحال يجيب عن السوال الخاص «ماذا يدرس في السياسات العامة؟» وفي هذا الإطار يمكن تصنيف الدراسات بصفة عامة إلى دراسات تُعنى بمدخلات أو محددات السياسات، ودراسات تعنى بعملية الصنع، ودراسات تعنى بمضمون السياسة ذاتها، ودراسات تعنى بتنفيذ السياسات، وأخيراً دراسات تعنى بتقييم السياسات. وبطبيعة الحال قد تجمع بعض الدراسات بين أكثر من مجال من هذه المجالات.

وبصفة عامة فإنه يمكن تصنيف الدراسات محل التحليل بحسب اتجاهات البحث في السياسات العامة إلى عدة محاور على النحو التالي:

١ـ دراسات تُعنى بمدخلات أو محددات السياسات:

ويدخل في إطار هذه الدراسات الرسائل التي تناولت مصدر وطبيعة المطالب التي تدفع لصنع سياسة معينة، وبطبيعة الحال قد تكون هذه المحددات والمطالب محلية أو إقليمية أو دولية.

وباستقراء هذه الرسائل نجد أن عددها (٢٨)

رسالة، وذلك بنسبة (٣٥٪) من مجموع الرسائل محل التحليل، منها (١٨) رسالة بقسم العلوم السياسية بنسبة (٦٩,٢٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل[١٢]، و (تسع رسائل) بقسم الاقتصاد - بنسبة (٢٢,٥٪)[١٣]-، و(رسالة واحدة) بقسم الإدارة العامة - بنسبة (٧,١٪)-.[١٤]

٢ - دراسات تُعنى بعملية صنع السياسات ذاتها:

وتتناول هذه الدراسات العمليات التي ترتبط بفهم وصياغة السياسات العامة، وعلاقات التأثير والتأثر بين الفاعلين بصدد سياسة معينة.

وبطبيعة الحال يعد قسم العلوم السياسية أكثر الأقسام اهتماماً بهذا المحور حيث تم رصد (عشر رسائل) تمت مناقشتها في الفترة محل التحليل وذلك بنسبة (٣٨,٤٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل[١٥]، مقابل (خمس رسائل) في الإدارة العامة - بنسبة (٣٥,٧٪) -[١٦]، في حين لم تلقَ عملية صنع وصياغة السياسات اهتماماً من قبل باحثي قسم الاقتصاد، حيث لم تتناول أي من الرسائل محل التحليل هذه العملية.

٣ - دراسات تُعنى بمضمون السياسات:

وتهتم هذه الدراسات بوصف وتحليل سياسة معينة، وبتقديم المعارف والمعلومات الأساسية عن السياسات العامة أو ما يعرف باسم (Knowledge of Policy).

وفي هذا الإطار تناولت (تسع عشرة رسالة) بقسم العلوم السياسية، وذلك بنسبة (٧٣٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل[١٧]، و(أربع رسائل) بقسم الاقتصاد - بنسبة (١٠٪)-[١٨]، و(٨ رسائل) بقسم الإدارة العامة - بنسبة (٥٧٪)-[١٩].

---

[١٢] وهذه الرسائل هي: (آل ثاني، ١٩٩٢)، (الناغي، ١٩٩٣)، (حسن، ١٩٩٥)، (إسماعيل، ١٩٩٥)، (الشنفري، ١٩٩٥)، (عبدال عاطي، ١٩٩٥)، (صبري، ١٩٩٥)، (الغندور، ١٩٩٦)، (فؤاد، ١٩٩٧)، (شحادة، ١٩٩٧)، (طايع، ١٩٩٨)، (الملا، ١٩٩٨)، (عدوي، ١٩٩٦)، (عزالرجال، ١٩٩٧)، (سعيد، ٢٠٠٢)، (الضاهر، ٢٠٠١)، (الشامسي، ١٩٩٣)، (المنصور، ٢٠٠٢).

[١٣] وهي: (بكر، ١٩٩٤)، (الخواجة، ١٩٩٥)، (الشامسي، ١٩٩٠)، (الزبيدي، ١٩٩٠)، (شرف الدين، ١٩٩٠)، (محيسن، ١٩٩٦)، (جمعة، ٢٠٠١)، (Eid. ٢٠٠١)، (El-mahgoub. ١٩٩٠)

[١٤] وهذه الرسالة تتناول برنامج السياسة العامة للتحول نحو القطاع المصرفي (محمود، ١٩٩٨)

[١٥] وهي: (حسن، ١٩٩٥)، (إسماعيل، ١٩٩٥)، (محمود، ١٩٩٢)، (الغندور، ١٩٩٦)، (فؤاد، ١٩٩٧)، (المنصور، ١٩٩٧)، (الملا، ١٩٩٨)، (الشيخ، ٢٠٠٠)، (رضوان، ٢٠٠٢)، (Zaki. ١٩٩٧)

[١٦] وهي: (أبوطالب، ٢٠٠١)، (عبدالكريم، ٢٠٠١)، (طماش، ٢٠٠١)، (El-Araby. ٢٠٠٠)، (Hassanin. ١٩٩٩)

[١٧] وهي: (آلثاني، ١٩٩٢)، (حسن، ١٩٩٥)، (إسماعيل، ١٩٩٥)، (الشنفري، ١٩٩٥)، (عبدالعاطي، ١٩٩٥)، (محمود، ١٩٩٢)، (أبوغازي، ١٩٩٣)، (صبري، ١٩٩٥)، (الغندور، ١٩٩٦)، (فؤاد، ١٩٩٧)، (المنصور، ١٩٩٧)، (طايع، ١٩٩٨)، (الملا، ١٩٩٨)، (عدوي، ١٩٩٦)، (عزالرجال، ١٩٩٧)، (سعيد، ٢٠٠٢)، (الضاهر، ٢٠٠١)، (الشيخ، ٢٠٠٠) (رضوان، ٢٠٠٢).

[١٨] وهي: (خرني، ١٩٩١)، (الصكبان، ١٩٩٠)، (بكر، ١٩٩٤)، (فرحان، ١٩٩٣).

[١٩] وهي: (أبوالدهب، ١٩٩٦)، (القحطاني، ١٩٩٧)، (الهاشمي، ١٩٩٧)، (الدسوقي، ٢٠٠١)، (أبوطالب، ٢٠٠١)، (الصقر، ٢٠٠٠)، (بافقية، ٢٠٠١)، (البقمي، ٢٠٠١)

٤ ـ دراسات تعنى بتنفيذ السياسات :

لم تلق قضية التنفيذ اهتماماً كافياً من الباحثين، ولكن أشارت بعض الرسائل إلى تنفيذ السياسات كأحد محاور التحليل، (أربعٌ) من هذه الرسائل تمت مناقشتها في إطار قسم العلوم السياسية، وذلك بنسبة (٣, ١٥٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل[٢٠]، و(ثلاثٌ) بقسم الإدارة العامة ـ بنسبة (٤, ٢١٪) ـ [٢١]، بينما لم تتناول الرسائل التي نوقشت بقسم الاقتصاد هذا البعد.

٥ ـ دراسات تُعنى بتقييم السياسات :

يدخل في إطار الدراسات التي تعنى بتقييم السياسات تلك الدراسات التي تعنى بتقييم (الأثر) في مراحل مختلفة طالما أن السياسة لم تعطِ نتائجها النهائية، والدراسات التى تعنى بتقييم الفاعلية (فاعلية السياسات العامة) وذلك بعد تحقيق النتائج النهائية، وذلك لتحديد «التغذية العكسية» من حيث الاستمرار في سياسة معينة أو التخلي عنها، أو تعديلها.

ولقد حظي موضوع التقييم بالاهتمام الأكبر لدى الباحثين في السياسات الاقتصادية، فمن بين (أربعين) رسالة نوقشت بقسم الاقتصاد في الفترة محل التحليل اهتمت (سبعٌ وعشرون) ـ بنسبة (٥, ٦٧٪) ـ منها بقضية تقييم السياسات[٢٢]، في حين اهتمت بهذه القضية (سبع رسائل) بقسم الإدارة العامة، وذلك بنسبة (٥٠٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل[٢٣]، و(أربعٌ) بقسم العلوم السياسية ـ بنسبة (٣, ١٥٪)[٢٤].

ويمكن تلخيص النتائج السابقة في الجدول التالي :

---

[٢٠] وهي : (أبوغازي، ١٩٩٣)، (صبري، ١٩٩٥)، (فؤاد، ١٩٩٧)، (Zaki. ١٩٩٧).

[٢١] وهي : (أبوالدهب، ١٩٩٦)، (القحطاني، ١٩٩٧)، (El-Araby. ٢٠٠٠).

[٢٢] وهي : (الجزار، ١٩٩٢)، (رجب، ١٩٩٠)، (الشواربي، ١٩٩٠)، (خرني، ١٩٩١)(الجمرة، ١٩٩١)، (الفسيل، ١٩٩٢)، (حامد، ١٩٩٢)، (دياب، ١٩٩٥)، (الحاوري، ١٩٩٢)(الصكبان، ١٩٩٠)، (عبداللطيف، ١٩٩٠)، (نفادي، ١٩٩٤)، (عبدالغني، ١٩٩٠)، (العبيدي، ١٩٩١(حلمي، ١٩٩٤)، (عثمان، ١٩٩٠)، (المتوكل، ١٩٩١)، (عليش، ١٩٩٢)، (حبيب، ١٩٩٥)، (عبدالمولى، ١٩٩٧)، (ناعسة، ١٩٩٨)، (فؤاد، ١٩٩٦)، (أمين، ١٩٩٦)، (حلمي، ١٩٩٦)، (السيد، ٢٠٠٠) (الشواربي، ١٩٩٧)، (طريح، ٢٠٠١)، (ولد العربي، ٢٠٠١)، (كامل، ١٩٩٠).

[٢٣] وهذه الرسائل هي : (العنزي، ١٩٩٣)، (أبو الدهب، ١٩٩٦)، (الدسوقي، ٢٠٠١)، (الهاشمي، ١٩٩٧)، (أبوطالب، ٢٠٠١)، (بافقية، ٢٠٠١)، (البقمي، ٢٠٠١)

[٢٤] وهي : (محمود، ١٩٩٢)، (عبدالعظيم، ١٩٩٤)، (عبدالكافي، ١٩٩١)، (موسى، ١٩٩٦).

جدول ١ـ تصنيف الرسائل محل التحليل وفقاً لاتجاهات البحث في السياسات العامة

اتجاهات البحث		عدد الرسائل	نسبة الرسائل (٪) من إجمالي الرسائل المختارة من كل قسم
١ـ مدخلات أو محددات السياسات	أ ـ قسم العلوم السياسية	١٨	٦٩,٢
	ب ـ قسم الاقتصاد	٩	٢٢٢,٥
	ج ـ قسم الإدارة العامة	١	٧,١
٢ـ عملية صنع السياسات ذاتها	أ ـ قسم العلوم السياسية	١٠	٣٨,٤
	ب ـ قسم الاقتصاد	٥	٣٥,٧
	ج ـ قسم الإدارة العامة	٠	٠
٣ـ مضمون السياسات	أ ـ قسم العلوم السياسية	١٩	٧٣
	ب ـ قسم الاقتصاد	٤	١٠
	ج ـ قسم الإدارة العامة	٨	٥٧
٤ ـ تنفيذ السياسات	أ ـ قسم العلوم السياسية	٤	١٥,٣
	ب ـ قسم الاقتصاد	٣	٢١,٤
	ج ـ قسم الإدارة العامة	٠	٠
٥ ـ تقييم السياسات	أ ـ قسم العلوم السياسية	٢٧	٦٧,٥
	ب ـ قسم الاقتصاد	٧	٥٠
	ج ـ قسم الإدارة العامة	٤	١٥,٣

ثالثاً ـ وحدة التحليل

ومناط الاهتمام هنا هو بالآثار المتعلقة بـ «الدولة القومية» كوحدة تحليل أساسية في حقل السياسات العامة. فبرؤية أولية للرسائل العلمية محل التحليل نجد أن الدولة القومية لا تزال هي وحدة التحليل الأساسية في حقل السياسات العامة، وهو ما يثير التساؤل حول مدى تأثر الدولة بنتائج العولمة، ومستقبل الدولة في نطاق علم السياسات العامة. فلم تعكس الرسائل محل التحليل الاتجاه القائل بتعظيم مخاطر العولمة على الدولة القومية، ونقل مراكز صنع القرار إلى وحدات أكبر (عالمية ـ إقليمية) أو أصغر (محليات ـ جماعات ... إلخ) لا تتطابق حدودها مع حدود الدولة، بل إن الاتجاه العام في هذه الدراسات يجيء متوافقاً مع الاتجاه الذي ينفي تضاؤل الدولة القومية كوحدة تحليل في حقل السياسات العامة والنظم السياسية عموماً.

فمن بين (أربعين رسالة) نوقشت بقسم الاقتصاد تناولت (أربعُ رسائل) فقط وحدات أخرى غير الدولة القومية ـ مع عدم إغفالها للدولة ذاتها كوحدة تحليل ـ وذلك بنسبة (١٠٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل حيث تناولت (ثلاثٌ) منها الإقليم وهو أحد أشكال التكامل بين مجموعة من دول تنتمي لإقليم معين[٢٥]، بينما أشارت (رسالة واحدة) إلى السياسات الدولية

[٢٥] وهي: (خرني، ١٩٩١)، (حلمي، ١٩٩٤)، (جمعة، ٢٠٠١)

التي تتبناها المنظمات العالمية[٢٦].

ومن بين (ست وعشرين) رسالة نوقشت بقسم العلوم السياسية نجد أن هناك ثلاث رسائل - بنسبة ١١,٥٪ - تعاملت مع وحدات تحليل أخرى غير الدولة القومية، سواء كانت وحدة التحليل هي الإقليم[٢٧]، أو كان مستوى التحليل عالمياً[٢٨].

في حين لم تتناول الرسائل محل التحليل في قسم الإدارة العامة وحدات تحليل أخرى غير الدولة القومية.

وهكذا فإن الاتجاه العام للدراسات محل التحليل هو التعامل مع الدولة القومية كوحدة تحليل أساسية للسياسات العامة، وحتى عندما تتناول الرسائل وحدات تحليل إضافية كالقطاع الخاص، والمحليات (مدن جديدة، المدن... إلخ)، فإنها تتعامل معها ليس باعتبارها وحدات تحليل مستقلة، ولكن من خلال كونها مفردات في السياسة العامة للدولة التي يجب دراستها - تحليلاً وتقييماً - من خلال هذه الوحدات، وبالتالي فالحديث عن الوحدات دون القومية التي تتحدى سلطة الدولة وتكون لها سياسات خاصة بها لم تظهر بوضوح في الرسائل محل التحليل.

وكذلك الحال في الدراسات التي تناولت تحليل دور المنظمات غير الحكومية وغيرها من الفاعلين، فإنها لم تتعامل معهم باعتبارهم فاعلين مستقلين، بل باعتبارهم وحدات مؤثرة في صياغة الدولة للسياسات العامة.

رابعاً - منهاجية التحليل

تجمع منهاجية تحليل السياسات العامة من واقع استقراء الرسائل محل التحليل بين التحليل الكمي والكيفي عند تناولها للسياسات العامة. ويحظى التحليل الكمي باهتمام كبير خاصة في دراسات التقييم في محاولة لتحديد و«تكميم» مخرجات السياسات الحكومية لمعرفة تكلفتها ومقارنتها بالعائد منها - وهو فحوى أسلوب العائد والتكلفة مثلاً - وقد ساعد التقدم التكنولوجي على استخدام أساليب النماذج الرياضية للاختيار والمفاضلة بين البدائل المقترحة، كما تهتم دراسات التقييم بأسلوب المؤشرات الاجتماعية عند تقدير آثار سياسة معينة.

وفيما يتعلق بمنهاجية دراسة صنع وصياغة السياسات العامة استندت بعض الدراسات إلى الأسلوب المقارن - سواء أكان زمنياً أم مكانياً -، كما لا تزال الكثير من الدراسات تتعامل مع السياسات بالمنهاجية التقليدية التي قد تنظر إلى السياسات العامة على أنها نشاط مؤسسي، أو على أنها توازن

---

[٢٦] وقد تناولت هذه الرسالة موضوع أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي (السيد، ٢٠٠٠)

[٢٧] وقد نوقشت رسالتان في هذا الإطار تناولت أولاهما انعكاسات حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي (عدوي، ١٩٩٦)، وتناولت ثانيتهما العلاقة بين التضخم الوظيفي وسياسات التوظيف في دول مجلس التعاون الخليجي (الشامسي، ١٩٩٣).

[٢٨] وقد تناولت هذه الرسالة قضية الأبعاد الاجتماعية والبيئية في السياسات التجارية الدولية (رضوان، ٢٠٠٢)

بين الجماعات، أو على أنها تفضيل نخبوي، أو على أنها مخرج للضغوط والمؤثرات الداخلية والخارجية الصادرة للنظام السياسي ـ اقتراب النظم وصنع القرار... إلخ[٢٩]

وقبل رصد الأساليب المنهجية في الدراسات محل التحليل تجدر الإشارة إلى ملاحظتين: أولاً ـ أن بعض الرسائل العلمية قد تجمع بين أكثر من منهج وأسلوب في التعامل مع السياسة العامة موضع التحليل، وثانياً ـ أن التحليل الحالي لم يستند إلى المناهج كما ذكرها الباحثون في دراساتهم ـ والتي غالى الكثيرون منهم في الحديث عن التكامل المنهجي ـ ولكن تم رصد المناهج والأساليب التحليلية استناداً إلى ما تم استخدامه بالفعل من واقع القراءة الأولية للنصوص ـ الرسائل ـ ووفقاً للحكم الشخصي للباحث.

وبصفة عامة، فإنه باستقراء الرسائل محل التحليل نجد أنه بالنسبة للرسائل التي تمت مناقشتها في إطار قسم الاقتصاد استخدمت (إحدى وعشرون رسالة) منهج الاقتصاد القياسي، خاصة في دراسات التقييم وذلك بنسبة (٥٢,٥٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل[٣٠]. وهذا المنهج هو أحد المناهج المستخدمة في دراسات التقييم الخاصة بالسياسات الاقتصادية، ويقوم على إيجاد علاقات سببية مباشرة أو غير مباشرة بين المؤشرات الاقتصادية[٣١].

بينما استندت (عشر رسائل) ـ بنسبة (٢٥٪) ـ إلى استخدام النماذج الرياضية في تحليل السياسات الاقتصادية[٣٢]. والنموذج الرياضي هو محاولة لإيجاد تنسيق بين الجوانب الكمية والجوانب الكيفية للقرارات الاقتصادية التي تتوقف فاعليتها إلى مدى بعيد على النجاح في تحديد الأهداف الكمية[٣٣].

واستندت (ثماني رسائل) ـ بنسبة (٢٠٪) ـ إلى منهج المقارنة في التحليل سواء كانت مقارنة داخل ذات الدولة ولكن عبر فترات زمنية مختلفة، أو

---

[٢٩] راجع في ذلك :
-كمال المنوفي مرجع سابق، ص ص ١٦-٢٠
-سلوى شعراوي جمعة، مرجع سابق، ص ص ١٥-١٩

[٣٠] وهذه الرسائل هي: (الجزار، ١٩٩٢)، (رجب، ١٩٩٠)، (الشواربي، ١٩٩٠)، (الفسيل، ١٩٩٢) (دياب، ١٩٩٥)، (الخ واجة، ١٩٩٥)، (الشامسي، ١٩٩٠)، (الزبيدي، ١٩٩٠)، (شرف الدين، ١٩٩٠)، (المتوكل، ١٩٩١)، (فرحان١٩٩٣)، (الوزني، ١٩٩٤)، (حبيب، ١٩٩٥)، (فؤاد، ١٩٩٦)، (محيسن، ١٩٩٦)، (أمين، ١٩٩٦)، (حلمي، ١٩٩٦)، (الشواربي، ١٩٩٧)، (جمعة، ٢٠٠١)، (Eid. ٢٠٠١)، (El-mahgoub. ١٩٩٠)

[٣١] راجع في ذلك مثلاً: مراد مجدي وهبه، «تقييم الجوانب الاقتصادية في تقييم السياسات العامة» في: السيد عبد المطلب غانم (محرر)، تقويم السياسات العامة، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٤٣

[٣٢] وهي: (حلمي، ١٩٩٤)، (عثمان، ١٩٩٠)، (الوزني، ١٩٩٤)، (فؤاد، ١٩٩٦، (أمين، ١٩٩٦)، (حلمي، ١٩٩٦)، (الشواربي، ١٩٩٧)، (جمعة، ٢٠٠١)، (الصكبان، ١٩٩٠)، (عبداللطيف، ١٩٩٠)

[٣٣] راجع في ذلك على سبيل المثال: هناء عبد العال الصكبان، التخطيط المالي في العراق، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠، ص ٢٠٠-٢٠١

كانت مقارنة بين حالات ونظم مختلفة[٣٤].

واستخدمت (أربع رسائل) ـ بنسبة (١٠٪) ـ أسلوب المؤشرات في التحليل، والمؤشرات عبارة عن مقاييس تبين درجة التقدم أو التراجع في مجالات معينة، بما يساعد في عملية التقييم الشامل لفعالية السياسات العامة[٣٥].

كما استخدمت (أربع رسائل) ـ بنسبة (١٠٪) ـ أسلوب التكلفة والعائد في تحليل السياسات العامة، وهذا الأسلوب يقارن ـ كما يتضح من تسميته ـ بين العوائد والتكاليف من سياسة معينة.

كما استندت (ثلاث رسائل) ـ بنسبة (٧,٥٪) ـ إلى أداة استطلاع الرأي في دراستها للسياسات العامة، [٣٦] وتعاملت (رسالة واحدة) ـ بنسبة (٢,٥٪) ـ مع السياسة العامة على أنها مخرج للنظام وفقاً لنظرية النظم ـ والتي تعتبر السياسة العامة بمثابة مخرجات أو استجابات لمؤثرات مختلفة على النظام السياسي ـ[٣٧]، واكتفت (أربعُ رسائل) ـ بنسبة (١٠٪) ـ بأسلوب الوصف والتحليل في عرضها للسياسة العامة[٣٨].

وبالنسبة للرسائل التي نوقشت في إطار قسم العلوم السياسية تعاملت (ست عشرة رسالة) بنسبة (٦١,٥٪) مع السياسة العامة على أنها مخرج للنظام كما سبق بيانه[٣٩]، في حين تعاملت (رسالتان) ـ بنسبة (٧,٧٪) ـ مع السياسة العامة على أنها نشاط مؤسسي تباشره المؤسسات الحكومية[٤٠].

وتعاملت (رسالتان) ـ بنسبة (٧,٧٪) ـ مع السياسات العامة على أنها (توازن بين الجماعات) لا تعدو أن تكون صراعاً بين الجماعات في سبيل التأثير على السياسة العامة للدولة[٤١]، في حين تعاملت (رسالة واحدة فقط) ـ بنسبة (٣,٨٪) ـ مع السياسات العامة على أنها تفضيل نخبوي، أي أنها ترجمة لتفضيلات وقيم الصفوة الحاكمة[٤٢].

واعتمدت ثماني رسائل على منهج المقارنة ـ زمنية أو مكانية ـ، وذلك بنسبة (٣٠,٧٪) من مجموع الرسائل التي نوقشت بالقسم في مجال السياسات العامة في الفترة محل التحليل [٤٣] و(رسالة واحدة) ـ بنسبة (٣,٨٪) ـ على

[٣٤] وهي: (بكر، ١٩٩٤)، (حلمي، ١٩٩٤)، (الجمرة، ١٩٩١)، (الحاوري، ١٩٩٢، (بكر، ١٩٩٤)، (المتوكل، ١٩٩١)، (فرحان، ١٩٩٣)، (ناعسة، ١٩٩٨).

[٣٥] وهذه الرسائل هي: (عبدالمولى، ١٩٩٧)، (ولد العربي، ٢٠٠١) (حامد، ١٩٩٢)، (عليش، ١٩٩٢)

[٣٦] وهي: (العبيدي، ١٩٩١)، (كامل، ١٩٩٠)، (ناعسة، ١٩٩٨)، (طريح، ٢٠٠١).

[٣٧] وهي: (نفادي، ١٩٩٤)، (عبدالغني، ١٩٩٠)، (الشامسي، ١٩٩٠).

[٣٨] وتناولت هذه الرسالة أبعاد التنمية المستدامة (السيد، ٢٠٠٠).

[٣٩] وهي: (خرني، ١٩٩١)، (نفادي، ١٩٩٤)، (عبالغني، ١٩٩٠)، (المتوكل، ١٩٩١).

[٤٠] وهذه الرسائل هي: (آل ثان، ١٩٩٢)، (إسماعيل، ١٩٩٥)، (محمود، ١٩٩٢)، (الغندور، ١٩٩٦)، (الملا، ١٩٩٨)، (حسن، ١٩٩٥)، (الشنفري، ١٩٩٥)، (فؤاد، ١٩٩٧)، (المنصور، ١٩٩٧)، (طايع، ١٩٩٨)، (عدوي، ١٩٩٦)، (عزالرجال، ١٩٩٧)، (سعيد، ٢٠٠٢)، (الضاهر، ١٩٩١)(المنصور، ٢٠٠٢، (Zaki. ١٩٩٧)

[٤١] وهاتان الرسالتان هما: (آل ثاني، ١٩٩٢)، (أبو غازي، ١٩٩٣).

[٤٢] وهما: (أبو غازي، ١٩٩٣)، (رضوان، ٢٠٠٢)

[٤٣] وتناولت هذه الرسالة دور النخبة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية بالتطبيق على حالتي روسيا الاتحادية والاتحاد السوفيتي السابق (الشيخ، ٢٠٠٠)

المنهج التاريخي[٤٤]، كما استندت (رسالتان) ـ بنسبة (٧,٧٪) ـ على أسلوب استطلاع الرأي [٤٥]، و(رسالتان) ـ بنسبة (٧,٧٪) ـ على أسلوب المؤشرات[٤٦].

وبالنسبة للرسائل التي نوقشت بقسم الإدارة العامة فقد استندت (ثلاث رسائل) ـ بنسبة (٢١,٤٪) ـ إلى المنهج المقارن في التحليل [٤٧]، في حين استندت (خمس رسائل) ـ بنسبة (٣٥,٧٪) ـ إلى المنهج المؤسسي[٤٨]، و(رسالتان) ـ بنسبة (١٤,٣٪) ـ إلى المنهج البنائي الوظيفي[٤٩]، وهذا المنهج يعتمد بالأساس على دراسة النشاط أو مجموعة الأنشطة التي يستلزمها النظام موضوع البحث من خلال التأكد من قيامه بالمتطلبات الوظيفية المختلفة والتي تتمثل في البنية، والوظيفة، وأسلوب الأداء، والقدرات. وتعاملت (أربع رسائل) ـ بنسبة (٢٨,٦٪) ـ مع السياسة العامة على أنها مخرج للنظام[٥٠]، واستندت (رسالة واحدة) ـ بنسبة (٧,١٪) ـ إلى أسلوب المؤشرات في التحليل[٥١]، وكذا (رسالة واحدة) إلى أسلوب استطلاع الرأي[٥٢]، واكتفت (رسالتان) ـ بنسبة (١٤,٣٪) ـ بأسلوب الوصف والتحليل في عرضها للسياسات العامة[٥٣].

المحور الثاني ـ مشكلات دراسة السياسات العامة في الكيانات غير السيادية: فلسطين نموذجاً

ستقوم الدراسة باستخلاص النتائج المتعلقة بهذا المحور من واقع المراجعة الأولية لدراسات برنامج: «دراسات التنمية» التابع لجامعة بيرزيت برام الله، في الفترة من التسعينيات وحتى ٢٠٠٦، وسيسير التحليل وفقاً للمحاور نفسها السابق بيانها في الحالة المصرية وذلك على النحو التالي[٥٤]:

أولاً ـ قضايا ومحتوى السياسات العامة (مجالات البحث)

تركز الدراسة على (٤١ دراسة) صدرت عن برنامج دراسات التنمية في بيرزيت تتعلق بالسياسات العامة، حظيت قضايا التنمية البشرية في مجملها ـ بالقدر الأكبر حيث تناولت

[٤٤] وهي: (عبدالكافي، ١٩٩١)، (محمود، ١٩٩٢)، (فؤاد، ١٩٩٧)، (المنصور، ١٩٩٧، (عدوي، ١٩٩٦)، (عبدالعاطي، ١٩٩٥)، (صبري، ١٩٩٥)، (الشامسي، ١٩٩٣).

[٤٥] وهما: (الناغي، ١٩٩٣)، (موسى، ١٩٩٦)

[٤٦] وهما: (عبدالكافي، ١٩٩١)، و(عبدالعظيم، ١٩٩٤).

[٤٧] وهذه الرسائل هي: (العنزي، ١٩٩٥)، (أبو طالب، ٢٠٠١)، (Hassanin. ١٩٩٩)

[٤٨] وهي: (أبوالدهب، ١٩٩٦)، (طماش، ٢٠٠١)، (الصقر، ٢٠٠٠)، (El-Araby. ٢٠٠٠)، Hassanin. ١٩٩٩).

[٤٩] وهما: (أبو الدهب، ١٩٩٦)، (بافقية، ٢٠٠١).

[٥٠] وهي: (محمود، ١٩٩٨)، (أبوطالب، ٢٠٠١)، (عبدلكريم، ٢٠٠١)، (البقمي، ٢٠٠١).

[٥١] وتناولت هذه الرسالة تقييم سياسات ترشيد الطاقة لحماية البيئة في مصر (الدسوقي، ٢٠٠١).

[٥٢] وتناولت هذه الرسالة سياسات تطوير التعليم الإداري في المملكة العربية السعودية (الصقر، ٢٠٠٠).

[٥٣] وهما: (القحطاني، ١٩٩٧)، (الهاشمي، ١٩٩٧)

[٥٤] يمكن الرجوع لكل الدراسات الخاصة بالحالة الفلسطينية عبر موقع: (http//: home. birzeit. edu):

(٦ دراسات) موضوع التنمية البشرية وذلك بنسبة (٦, ١٤٪).[٥٥]

وجاءت في المرتبة الثانية قضايا الإصلاح السياسي؛ حيث تناولتها (٤ دراسات)، وحظي بالعدد نفسه موضوع تقدير الاحتياجات المجتمعية، وموضوع النوع الاجتماعي، وذلك بنسبة (٧, ٩٪) لكل منهما. ثم قضيتا اللاجئين، والزراعة، وذلك بواقع (٣ دراسات) لكل منهما وبنسبة (٣, ٧٪). ثم قضيتا التمويل، والتنمية الاقتصادية، بواقع دراستين لكل منهما وبنسبة (٨, ٤٪) لكل منهما. .

وجاءت بعد ذلك موضوعات مهمة منها: الفقر، الأطفال، الصحة، التعليم، البيئة، حقوق الإنسان، سياسات مناطق ما بعد الاحتلال، أدوار بعض الفاعلين، مجتمع المعرفة، دور المقاومة، المبادرات المحلية، الاحتياجات الخاصة، التخطيط الاقتصادي، العمالة. وقد حظي كل من هذه القضايا بدراسة واحدة وذلك بنسبة (٤, ٢٪) لكل منها.

وهكذا يتبدى جليّاً أن أوضاع الكيانات غير السيادية تترك أثرها على طبيعة موضوعات السياسات العامة المطروحة فتظهر قضايا اللاجئين، والمقاومة ودورها، والقضايا الإنسانية. وإن كان يحسب لمثل هذه البرامج عدم إهمالها للقضايا العالمية المطروحة على الأجندة الدولية مثل النوع الاجتماعي، والبيئة، وحقوق الإنسان، ومجتمعات المعرفة.

ثانياً ـ اتجاهات البحث في السياسات العامة

من واقع استقراء الدراسات محل التحليل تبيّن أن (١٤ دراسة) منها اهتمت بالمدخلات، و(١٤ دراسة) اهتمت بعملية الصنع، و(١٣ دراسة) اهتمت بالتقييم وذلك بنسبة (١٤, ٣٤٪) للمجموعتين الأوليتين، و(٧, ٣١٪) للمجموعة الأخيرة.

وهكذا يتضح أن قضية تنفيذ السياسات العامة لا تزال إحدى الحلقات المنسية في علم السياسات العامة، حيث لم تلق اهتماماً كافياً من الباحثين سواء في الحالة المصرية أو الحالة الفلسطينية؛ وهو ما يستدعي توجيه الاهتمام بهذه القضية المهمة، حيث قد توضع سياسة معينة وتصاغ بشكل فعال، ولكنها تفشل بسبب أخطاء في التنفيذ.

ما يظهر أن موضوع التنفيذ لم يحظ باهتمام كافٍ سواء فيما يتعلق بالعملية ذاتها أو متابعة تنفيذها أو تحليل المعوقات التي أدت إلى إخفاق سياسة معينة، ومجال الإخفاق هو الآخر من الموضوعات الشائعة حالياً في أدبيات السياسات العامة.

ثالثاً ـ وحدة التحليل

ومناط الاهتمام هنا كما سبق بيانه هو الآثار المتعلقة بـ «الدولة القومية» كوحدة تحليل أساسية في حقل السياسات العامة. فبرؤية أولية للدراسات محل التحليل نجد أن

[٥٥] يوضح الملحق ٢ ـ في آخر الدراسة قائمة الدراسات التي تمت معالجتها في هذه الدراسة.

الحديث عن السياسات العامة في الكيانات غير السيادية عموماً ينصرف إلى ثلاث دوائر : أولاً ـ تلك التي تقع في إطار السيادة وتقع في إطارها (٣٨ دراسة) من الدراسات محل التحليل بنسبة (٩٢,٧٪). ثانياً ـ تلك التي تقع في نطاق الاحتلال وهنا قد يكون الاهتمام بالسياسات الرسمية كالمفاوضات والعلاقات ... إلخ. وهي لم تظهر في إطار الدراسات محل التحليل، أو بالمقاومة ودورها وظهرت مرتين بنسبة (٤,٩٪). ثالثاً ـ ما تعلق بأحوال المواطنين في الخارج ـ اللاجئين مثلاً ـ وهي لم تظهر إلا مرة واحدة بنسبة (٢,٤٪).

وهكذا يتضح مدى الصعوبة التي تعترض الباحثين في مجال السياسات العامة في السياقات غير السيادية خاصة فيما يتعلق بالدائرتين : الثانية والثالثة.

رابعاً ـ منهاجية التحليل

من واقع القراءة الأولية للدراسات محل التحليل وكما هو الوضع في الحالة المصرية يمكن استنباط اتجاه الباحثين في السياسات العامة ـ أو على الأقل أغلبهم ـ في التعامل مع السياسات العامة بأدوات السياسة محل التحليل ذاتها، دون أن يعطوا اهتماماً كافياً لعلم «تحليل وتقييم السياسات العامة» كعلم مستقل، وهو ما يؤثر كثيراً في تعاملهم مع السياسات العامة.

فمناهج البحث المستخدمة ـ إلا قليلاً ـ هي ذاتها المستخدمة في تحليل أو تقييم الظواهر الاجتماعية الأخرى، وهو وإن كان أمراً مقبولاً ـ بل ومطلوباً ـ، فإنه لا يجب أن يُكتفى به، حيث إنه توجد أدوات تحليلية خاصة بعلم السياسات العامة يمكن الاستفادة منها، الأمر الذي يستوجب توجيه الباحثين في السياسات العامة، لدراسة «علم» تحليل وتقييم السياسات العامة بمناهجه وأساليبه التحليلية المتعددة، بما ينعكس في النهاية على بناء «مدرسة مستقلة» لعلم السياسات العامة.

ملاحق الدراسة

ملحق ١

قائمة الرسائل العلمية التي نوقشت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
في الفترة من(١٩٩٠-٢٠٠٢) والتي استندت إليها الدراسة في التحليل

أولاً- الرسائل التي نوقشت بقسم الاقتصاد

أ- باللغة العربية:

١ - أمين، رفقي محمد، السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية في ج.م.ع - دراسة قياسية تحليلية، دكتوراه، ١٩٩٦. (٣٨٢,٠٩٦٢/ ر س).

٢ - بكر، نجلاء محمد إبراهيم، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر: دراسة مقارنة مع تركيا، دكتوراه، ١٩٩٤. (٣٣٨,٩٠٠٩٦٢/ ن ت).

٣- الجزار، حجازي عبد الحميد، الاستثمار في المجتمعات العمرانية الجديدة: دراسة تحليلية بالتطبيق على مدينة العاشر من رمضان، رسالة ماجستير، ١٩٩٢. (٣٣٢,٦/ ح أ)

٤ - الجمرة، محمد زيد، تخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربية اليمنية، رسالة ماجستير، ١٩٩١. (٣٣١,١١٤/ م ت).

٥ - جمعة، رشا جلال الدين، الصادرات الزراعية المصرية وقيود الاتحاد الأوربي، رسالة ماجستير، ٢٠٠١. (٣٨٢,٦٩٦٢/ ر ص)

٦ - حامد، هنادي السيد، سياسات تسعير منتجات القطاع العام الصناعي في ج.م.ع. خلال الفترة ٨٠/ ٨١، ٨٦/ ٨٧، رسالة ماجستير، ١٩٩٢. (٣٣٨,٥١٢٠٩٦٢/ هـ س)

٧- الحاوري، محمد أحمد علي، السياسة المالية في اليمن ومدى مطابقتها للسياسة المالية في الإسلام، ماجستير، ١٩٩٢. (٣٣٦,٥٣٢/ م س)

٨- حبيب، سامي ولسن، أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي مع دراسة تطبيقية عن مصر، رسالة دكتوراه، ١٩٩٥. (٣٣٨,٩٠٠٩٦٢/ س أ)

٩ - حلمي، أمينة أمين، آثار التبادل التجاري التفضيلي بين مصر والسوق الأوروبية المشتركة على بعض جوانب هيكل الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، ١٩٩٤. (٣٨٢,٠٩٦٢/ أ أ)

١٠ - حلمي، منال إبراهيم، آثار رفع أسعار الفائدة على الاقتصاد المصري ١٩٧٦ - ١٩٩٢، رسالة دكتوراه، (٣٣٨,٩٠٠٦٢/ م أ)

١١ - خرني، سامر صالح، التجارة الدولية والتنمية في الجزائر منذ الاستقلال: دراسة للتبادل السلعي مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ماجستير، ، ١٩٩١. (٣٨٢,٩٦٥/ س ت).

١٢ - الخواجة، علا محمد، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في مشكلة الأمن الغذائي في ج.م.ع، رسالة دكتوراه، ١٩٩٥. (٣٣٨,١٩٠٩٦٢)

١٣ - دياب، محمد حسن أحمد، أثر تخفيض سعر الصرف على كل من الميزان الجاري ومعدل التضخم في مصر في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٢، ماجستير، ١٩٩٥. (٣٣٢,١٥٠٩٦٢/ م أ)

١٤ - رجب، عادلة محمد عبد السلام، أثر السياسة الاقتصادية الجديدة في أداء القطاع الخاص الصناعي في مصر خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣ مع الإشارة لصناعة البلاستيك، رسالة ماجستير، ١٩٩٠. (٣٣٨,٦١/ ع أ)

١٥ - الزبيدي، علي صالح، دراسة تحليلية للتضخم في الجمهورية اليمنية في الفترة ٧١/ ٧٢ - ٨٣/ ١٩٨٤، دكتوراه، ١٩٩٠. (٣٣٢,٤١/ ع د)

١٦ - السيد، محمد زكي، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، ٢٠٠٠. (٣٣٨,٩٠٠٩٦٢/ م أ)

١٧ - الشامسي، شيخة سيف، مشاكل التصنيع في دول الخليج العربي مع دراسة تطبيقية على صناعة البتروكيماويات، رسالة دكتوراه، ١٩٩٠. (٣٣٨,٦/ ش م)

١٨ - شرف الدين، حسن أحمد، مشكلة الغذاء في الجمهورية العربية اليمنية: الإمكانات الإستراتيجية، دكتوراه، ١٩٩٠. (٣٣٨,١٩٥٣٢/ ح م)

١٩ - الشواربي، شيرين حسن، تحليل الآثار الماكرو اقتصادية (الاقتصادية الكلية) لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج قياسي، دكتوراه، ١٩٩٧. (٣٣٠,١٥٤٣/ ش ت)

٢٠ - الشواربي، شيرين حسن، سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري وأثرها على النشاط الصناعي الجاري خلال فترة الخطة الخمسية ٨٢ - ٨٧، رسالة ماجستير، ١٩٩٠. (٣٣٢,١/ ش س)

٢١- الصكبان، هناء عبدالعال، التخطيط المالي في العراق، رسالة دكتوراه، ١٩٩٠. (٣٣٢/ هـ ت)

٢٢ ـ طريح، نيفين إبراهيم، آثار الإنفاق العسكري على الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٩٥، ماجستير، ٢٠٠١ . (٣٣٨,٩٠٠٩٦٢/ ن أ)
٢٣ ـ عبدالغني، صالح حسين، توطين الصناعة وإستراتيجية التنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية مع إشارة خاصة إلى المنطقة العربية والجبيل وينبع، دكتوراه، ١٩٩٠ . (٣٣٨,٦٠٩٥٣١٢/ ص ت)
٢٤ ـ عبد المولى، سمية أحمد، آثار الإصلاح الاقتصادي على التنمية البشرية: دراسة لتقويم أثر الإصلاح الاقتصادي على الصحة في مصر، رسالة ماجستير، ١٩٩٧ . (٣٣١,١١٤٢٠٩٦٢/ س أ)
٢٥ ـ عبداللطيف، لبنى محمد، العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة في مصر، رسالة دكتوراه، ، ١٩٩٠ . (٣٣٦,٠٠٦/ ل ع)
٢٦ ـ العبيدي، سيلان جبران، تحليل الجدوى الاقتصادية للتعليم الجامعي في الجمهورية العربية اليمنية، رسالة دكتوراه، ١٩٩١ . (٣٣٨,٩٠٠٩٥٣٢/ س ت)
٢٧ ـ عثمان، داوود أحمد، دراسة تحليلية للاقتصاد اليمني من خلال نموذج توازني عام، دكتوراه، ١٩٩٠ . (٣٣٠,٠٩٥٣٢)
٢٨ ـ عليش، محمد عمرو، تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥، دكتوراه، ١٩٩٢ . (٣٣٠,٩٦٢/ م ت)
٢٩ ـ فؤاد، ياسمين محمود، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر، رسالة ماجستير، ، ١٩٩٦ . (٣٣٨,٩٠٠٩٦٢/ ي أ)
٣٠ ـ فرحان، حسن ثابت، السياسة الائتمانية في الجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠، دكتوراه، ١٩٩٣ . (٣٣٠,٩٥٣٢/ ح س)
٣١ ـ الفسيل، طه أحمد عبدالله، أثر سياسات الصرف على ميزان المدفوعات في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٩ ـ ١٩٩١، ماجستير، ١٩٩٢ . (٣٣٢,١٥٢/ ط أ)
٣٢ ـ كامل، سامية مصطفى، الجدوى الاقتصادية للتعليم العالي في مصر: دراسة حالة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه، ١٩٩٠ . (٣٣٨,٩٠٠٩٦٢/ س ج)
٣٣ ـ المتوكل، مصطفى حسين، دور الموازنة العامة والتخطيط في الدول النامية مع التطبيق على الجمهورية العربية اليمنية، رسالة دكتوراه، ١٩٩١ . (٣٣٦,٥٣٢/ م د)
٣٤ ـ محيسن، ناهد عبد اللطيف، الفجوة الغذائية والتغذوية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٩٠ وتوقعاتها المستقبلية ـ دراسة قياسية، رسالة دكتوراه، ١٩٩٦ . (٣٣٠,١٥٤٣/ ن ف)
٣ ـ ناعسة، فاطمة محمد نادر، سياسات تسعير الطرق داخل المدينة كوسيلة لتنظيم وإدارة المرور داخل المدن الكبرى، رسالة ماجستير، ١٩٩٨ . (٣٣٨,٥٢/ ف س)
٣٦ ـ نفادي، محمد صديق، تخطيط القطاع الصناعي بالمدن الجديدة في مصر: دراسة تطبيقية على مدينة العاشر من رمضان، رسالة دكتوراه، ١٩٩٤ . (٣٣٨,٦٠٩٦٢/ م ت)
٣٧ ـ الوزني، خالد واصف، سياسة التكيف الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الأردن، رسالة دكتوراه، ١٩٩٤ . (٣٣٠,١٥٤٣/ خ س)
٣٨ ـ ولد العربي، الغوث ولد الطالب جدو، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، رسالة ماجستير، ٢٠٠١ . (٣٣٨,٩٠٠٩٦٦١/ غ أ)

ب ـ باللغة الإنجليزية

٣٩- Eid، Nevine . M . Optimal Inflation Rate in Developing Countries . MSc . Thesis . Cairo University : FEPS، ٢٠٠١ . (٣٣٢,٤١/ EO)
٤٠- Mahgoub، Ayman . R . Stagflation Phenomenon and Confronation . Ph . D . Thesis . Cairo University : FEPS، ١٩٩٠ (٣٣٠,١/ ES)

ثانياً ـ الرسائل التي نوقشت بقسم العلوم السياسية

أ ـ باللغة العربية

١- آل ثاني، محمد بن عيد، السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١-١٩٩١، رسالة ماجستير، ١٩٩٢ . (٣٢٠,٩٥٣٦/ م س)
٢- الناغي، سحر عبد الحميد عبد الفتاح، السياسة العامة والقطاع الخاص ١٩٥٢-١٩٨٨، ماجستير، ١٩٩٣ . (٣٢ ,٠ ,٩٦٢/ س س)
٣- حسن، سعاد محمد، السياسة الخارجية الأميركية تجاه الأحزاب الشيوعية الأوروبية «إيطاليا-فرنسا-أسبانيا» من ١٩٧٢-١٩٧٩، رسالة ماجستير، ١٩٩٥ . (٣٢٧,٧٣/ س س)
٤- إسماعيل، علا سيد عبد العزيز، السياسة الخارجية للعراق على المستوى الإقليمي في الفترة من ١٩٧٩-

١٩٩٠، ماجستير، ١٩٩٥. (٣٢٧,٥٦٧/ع س)
٥-الشنفري، أحمد سالم، سياسة عمان العربية في عهد السلطان قابوس، رسالة ماجستير، ١٩٩٥. (٣٢٠,٩٥٣٤/ أس)
٦-عبد العاطي، بدر أحمد، السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة في التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني ١٩٧٨-١٩٨٢، رسالة ماجستير، ١٩٩٥. (٣٢٧,٦٢٠٥٦٩/ ب س)
٧-عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، التعليم وبث الهوية القومية في مصر، رسالة دكتوراه، ١٩٩١. (٣٧٠,١١/ أت)
٨-محمود، نجوى إبراهيم، السياسات العامة والتغير السياسي في مصر: دراسة حالة سياسة الإسكان ١٩٧٤-١٩٨٦، رسالة دكتوراه، ١٩٩٢. (٣٢٠,٩٦٢/ ن س)
٩-أبو غازي، نادية بدر الدين، الدولة والثقافة في مصر: دراسة للسياسة الثقافية وانعكاساتها على البيئة الفكرية ١٩٧٠-١٩٨١، دكتوراه، ١٩٩٣. (٣٢٠,٩٦٢/ ن د)
١٠-عبد العظيم، زينب، الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأميركية ١٩٨١-١٩٩١، رسالة دكتوراه، ١٩٩٤. (٣٢٧,٦٢٠٧٣/ ز أ)
١١-صبري، نيفين حليم، سياسة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي تجاه جنوب أفريقيا، رسالة دكتوراه، ١٩٩٥. (٣٢٧,٧٣٠٤٧/ ن س)
١٢-موسى، غادة علي، التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة: دراسة للحالة المصرية، رسالة ماجستير، ١٩٩٦. (٣٢٠,٩٦٢/ غ ت)
١٣-الغندور، عبير محمد عاطف، السياسة الأميركية تجاه مصر خلال إدارة بوش، رسالة ماجستير، ١٩٩٦. (٣٢٧,٦٢/ع س)
١٤-فؤاد، علي سيد، السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا في الفترة من ١٩٤٥-١٩٨٥، رسالة ماجستير، ١٩٩٧. (٣٢٧,٥٢/ع س)
١٥-المنصور، عبد العزيز شحادة، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا(١٩٨٢-١٩٩٢)، ماجستير، ١٩٩٧. (٣٢٧,٥٦٥٠٥٦١/ع م)
١٦-طايع، محمد سالمان، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية العربية، رسالة ماجستير، ١٩٩٨. (٣٢٧,٦٢/ م د)
١٧-الملا، خالد أحمد محمد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٢، رسالة ماجستير، ١٩٩٨. (٣٢٧,٥٣٥٠٥٥/ خ س)
١٨-عدوي، محمد أحمد علي، انعكاسات حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، ١٩٩٦. (٣٤١,٢٤/ م أ)
١٩-عز الرجال عمر محمد يوسف، السياسة العربية لمصر ١٩٨١-١٩٨٩، رسالة دكتوراه، ١٩٩٧. (٣٢٧,٦٢/ع س)
٢٠-سعيد، عارف عبد القادر عبده، قضايا سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الإفريقي ١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة ماجستير، ٢٠٠٢. (٣٢٧,٥٣٢/ع س)
٢١-الشيخ، نورهان السيد، دور النخبة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة لحالتي الاتحاد السوفيتي (١٩٨٥-١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١-١٩٩٦)، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٠. (٣٢٠,٩٤٧/ ن د)
٢٢-الضاهر، محمد حسين، السياسة السورية تجاه التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١، رسالة دكتوراه، ٢٠٠١. (٣٢٧,٥٦٥/ م س)
٢٣-رضوان، عبير بسيوني عرفة علي، الأبعاد الاجتماعية-البيئية في السياسات التجارية الدولية: دراسة حالة المنظمة العالمية للتجارة ١٩٩٥-٢٠٠٠، دكتوراه، ٢٠٠٢. (٣٤١.٢٤٢/ع أ)
٢٤-المنصور، عبد العزيز شحادة، السياسة السورية تجاه التعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٢. (٣٢٠,٩٥٦٥/ع س)
٢٥-الشامسي، نورة سالم، العلاقة بين التضخم الوظيفي وسياسات التوظيف في دول مجلس التعاون الخليجي مع التطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، ١٩٩٣. (٣٢٠,٩٥٣٥/ ن ع)

ب. باللغة الإنجليزية

٢٦-Zaki، Khalda S. A. A Study of the US-International Human Rights Policy of the Carter and Reagan Administrations. Ph. D. Thesis، ١٩٩٧. (Z S /٣٢٧,٧٣)

ثالثاً. الرسائل التي نوقشت بقسم الإدارة العامة:

أ. باللغة العربية:

١-العنزي، عبد الرحمن خلف، سياسات توظيف العمالة الوافدة وتأثيرها على كفاءة الجهاز الإداري بدولة الكويت (١٩٧٣-١٩٩٣)، رسالة ماجستير، ١٩٩٥. (٣٥٢,٩٥٣٨/ع س)
٢-أبو الدهب، خالد زكريا محمد أمين، إدارة برامج

التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص: دراسة للحالة المصرية، رسالة ماجستير، ١٩٩٦. (٣٥٢,٩٦٢/ خ أ)
٣-القحطاني، مانع سعد سيف، إدارة برنامج التحول نحو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية: دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة ماجستير، ١٩٩٧. (٣٥٢,٩٥٣١/ م أ)
٤-الهاشمي، محمد السيد حمد، سياسات وبرامج تطوير الخدمة المدنية في الإمارات العربية المتحدة، ماجستير، ١٩٩٧. (٣٥٠,٦٩٥٣٥/ م س)
٥-محمود، ماجدة أحمد، برنامج السياسة العامة للتحول نحو القطاع الخاص في القطاع المصرفي: دراسة حالة البنك التجاري الدولي، رسالة ماجستير، ١٩٩٨. (٣٥٢,٩٦٢/ م ب)
٦-الدسوقي، نجلاء فتحي، تقييم سياسات ترشيد الطاقة لحماية البيئة في ج.م.ع، رسالة ماجستير، ٢٠٠١. (٦١٤,٧/ ن ت)
٧-أبو طالب، منى عبد العظيم، إدارة التعليم الثانوي: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر، رسالة دكتوراه، ٢٠٠١. (٣٧٣,٦٢/ م إ)
٨-عبد الكريم، نهى حامد، صنع القرار في السياسة التعليمية في مصر: دراسة حالة، رسالة دكتوراه، ٢٠٠١. (٣٧٩,٢٣٦٢/ ن ص)
٩-طماش، الصادق، الدور الاستشاري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في صنع السياسة العامة في الجزائر، رسالة ماجستير، ٢٠٠١. (٦٥٨,٤٠٣٦٥/ ال د)
١٠-الصقر، عبد العزيز علي، تطوير التعليم الإداري في المملكة العربية السعودية: مع التطبيق على جامعة الملك سعود، رسالة ماجستير، ٢٠٠٠. (٣٥٠,٩٥٣١/ ع ت)
١١-بافقية، فهد حسني حمزة، أثر برنامج الخصخصة على كفاءة إيصال الخدمات بالمملكة العربية السعودية- دراسة تطبيقية على مرفق الاتصالات بمحافظات جدة والعاصمة المقدسة والطائف، ماجستير، ٢٠٠١. (٣٥٠ ٠٩٥٣١. / ف أ)
١٢-البقمي، عبد الله راجح، إدارة سياسات تشجيع القطاع الخاص في مجال التعليم العام بالمملكة العربية السعودية- دراسة تطبيقية على قطاع التعليم العام في مدينة الرياض، رسالة دكتوراه، ٢٠٠١. (٣٥٢,٩٥٣٨/ ع إ)

ب. باللغة الإنجليزية

١٣-El-Araby, Kadry A. Re-inventing Educational Policies in Egypt: An Organizational Diagnoses Prospective. Ph. D. Thesis, ٢٠٠٠. (٣٥٠,٩٦٢/ E R)
١٤-Hassanin, Leila M. K. Design and Administration of Public Policy in Environmental Protection: A Comparative Study with Special Reference to Egypt from the ١٩٧٠s. Ph. D. Thesis to the ١٩٩٠s. ١٩٩٠. (٣٥٠,٩٦٢/ HD)

ملحق ٢

الدراسات الخاصة ببرنامج دراسات التنمية بجامعة بيرزيت برام الله

١- قطاع غزة بعد الانسحاب: دراسة تقييمية للواقع و رؤية مستقبلية. ٢٠٠٦
٢- التنظيمات المجتمعية في الضفة الغربية: الفرص والمعيقات للمجتمع المدني. ٢٠٠٤
٣- احتياجات النساء الفلسطينيات في المجالين الإنساني والاجتماعي في (الضفة الغربية وغزة). ٢٠٠٤
٤- الأطفال الفلسطينيون في سوق العمل: دراسة نوعية بالمشاركة. ٢٠٠٤
٥- الانتخابات الفلسطينية من وجهة نظر الجمهور الفلسطيني: الإمكانيات والمحددات وملف الناخبين. ٢٠٠٤
٦- الدستور الفلسطيني ومتطلبات التنمية البشرية. ٢٠٠٤
٧- الدستور الفلسطيني ومتطلبات التنمية البشرية: ملخص نشاطات المشروع. ٢٠٠٤
٨- حول الدستور الفلسطيني المقترح: وقائع ندوة (بيروت - ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٣).
٩- مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية: قراءات فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣. ٢٠٠٤
١٠- محاضرات في التنمية والمقاومة. ٢٠٠٣
١١- دراسة احتياجات السكان الفلسطينيين الطارئة بالمشاركة. ٢٠٠٢
١٢- البنى المؤسساتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة مسحية تقييمية. ٢٠٠١
١٣- التنمية الفلسطينية: المعرفة والتطور. ٢٠٠١
١٤- السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين ١٩٩٤ - ١٩٩٩. (٢٠٠١)
١٥- المؤسسات الأهلية وشبه الأهلية العاملة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن. ٢٠٠١
١٦- تأثير الانتفاضة الفلسطينية على التمويل الدولي: الواقع والتطلعات. ٢٠٠١

١٧-مؤشرات النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة: توصيات مؤتمر بكين كمرجعية. ٢٠٠١
١٨- نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات. ٢٠٠١
١٩- تنمية المبادرات المحلية : التقرير النهائي. ٢٠٠٠
٢٠- حاجات وأولويات: دراسة حالة مجتمعية - مسح أساسي للمنطقة الوسطى بقطاع غزة. ٢٠٠٠
٢١- نحو تطوير العلاقة بين ذوي الاحتياجات الخاصة ومراكز التأهيل في الضفة الغربية و قطاع غزة: دراسة تقييمية من وجهة نظر المنتفعين. ٢٠٠٠
٢٢- التحديات والأولويات من منظور الشباب الفلسطيني . ١٩٩٩
٢٣- التنمية البشرية في فلسطين : منهج بالمشاركة: تقرير حول نشاطات برنامج دراسات التنمية ١٩٩٨. (١٩٩٩)
٢٤- الفقر في فلسطين: دراسة حالات. ١٩٩٩
٢٥- قراءات فلسطينية في تقرير التنمية البشرية الدولي ١٩٩٨. (١٩٩٩)
٢٦-نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات. ١٩٩٨
٢٧- التخطيط الاقتصادي في فلسطين. حقائق، ملاحظات ووجهات نظر. ١٩٩٨
٢٨- التنمية البشرية في فلسطين : مساهمات أولية في النقاش الدائر حول المفهوم والقياس. ١٩٩٨
٢٩- التنمية في فلسطين : ببليوغرافيا مشروحة . ١٩٩٨
٣٠- الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة. ١٩٩٨
٣١-المرأة الفلسطينية والتنمية. ١٩٩٨
٣٢-المرأة والعمل في فلسطين. ملف عن وضع المرأة في قطاع العمل. ١٩٩٨
٣٣- النمو الاقتصادي والتنمية تحت ظروف الاحتلال: حالة الاقتصاد الزراعي الفلسطيني. ١٩٩٨
٣٤- تمويل التنمية في فلسطين. ١٩٩٨
٣٥-الاستراتيجية الصحية والتحديات القادمة. ١٩٩٧
٣٦-التعليم في فلسطين: لمحة استراتيجية . ١٩٩٧
٣٧-التنمية البشرية والبيئة في فلسطين . ١٩٩٧
٣٨-اللاجئ الفلسطيني إلى أين ؟. ١٩٩٧
٣٩-النوع الاجتماعي والتنمية البشرية في فلسطين. ١٩٩٧
٤٠-حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة. ١٩٩٧
٤١- فلسطين - ملف التنمية البشرية ١٩٩٦-١٩٩٧.

تحديات السياسة الصحية في فلسطين ما بين النظرية والتطبيق

محمد الأسطل *

مقدمة

للاقتصاد تأثير عميق على صحة المجتمع، فمن شأن السياسات الاقتصادية التي تعطى الأولوية للعدالة والصحة والرخاء الاجتماعي، أن تنهض بصحة الأفراد وبالاقتصاد أيضاً، فالصحة تعدّ المرمى الرئيسي والنتيجة الأهم للتنمية، ولا يمكن ضمان استمرار التنمية إلاّ إذا روعيت الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في جميع مستوياتها ومراحلها، كما أنه من غير الممكن تصنيف المجتمعات أو البلدان على أنها متقدمة أو متوسطة أو نامية، استناداً لمعطيات الرخاء الاقتصادي مثل: نصيب الفرد من الدخل فقط، بينما يعانى سكانها من الأُميّة وضعف الحالة الصحية ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية الضرورية لتوفير الحياة الصحية.

وتعدّ النظم الصحية بمثابة الجسر المهم الذي يربط بين التدخلات الرامية إلى إنقاذ الأرواح وتعزيز نوعية الحياة، ومن يحتاجون إليها، حيث أصبح للنظم الصحية اليوم دور أكبر وأشد تأثيراً من أي وقت مضى على حياة الناس في مختلف البلدان، غنيها وفقيرها، على حد سواء، فالنظام الصحي ما هو إلا انعكاس للرؤى السياسية السائدة حول تقديم الخدمات الصحية والهدف منها لذلك البلد. ويعتبر النظام الصحي لأي بلد بمثابة الإطار الذي يشمل جميع المنظمات والمؤسسات والموارد المكرسة لإنتاج تدخلات صحية فعّالة، والتدخل الصحي يُقصد به كل سياسة صحية أو جهد يبذل ويرمي إلى تحسين الصحة، سواء كان ذلك في إطار الرعاية الصحية الشخصية أو في إطار خدمات الرعاية الصحية أو من خلال المبادرات

* باحث في السياسات الصحية

المشتركة بين القطاعات.[1]

وعادة ما تتحدد كفاءة النظم الصحية ومدى فعالية السياسة الصحية في كل بلد من البلدان، طبقاً لرؤية منظمة الصحة العالمية، بواسطة مؤشرات نواتج تشغيل فعلية، عددها حوالي ٧٣ مؤشراً تقيس مخرجات الصحة وتحدد كفاءة نظام تقديم الخدمة الصحية في كل بلد من البلدان، وترتكز تلك المؤشرات إلى تنظيم يجمعها في ثماني مجموعات:

المجموعة الأولى: تتعلق بالتوجهات السياسية للنظم الصحية (طبيعة السياسة الصحية) وهي ترتبط بالأهداف القومية السكانية المتعلقة بالخصوبة والزيادة السكانية.

المجموعة الثانية: تتعلق بالتوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، والتغذية، ونمط المعيشة الذي يحياه الفرد، قروياً كان أو مدنياً في كافة البلدان.

المجموعة الثالثة: تتعلق بالصحة والبيئة، مع إيضاح كيفية التعامل مع الأضرار البيئية، وحماية السكان من تلك الأضرار، وتدرس الإمداد بالمياه النقية ووسائل الصرف الصحي والتخلص من الفضلات.

المجموعة الرابعة: تتعلق بالموارد الصحية سواء البشرية أو المالية أو البنية التحتية للمنظمات والوحدات، وتوفير قوائم العقاقير الأساسية وغيرها من الأدوية والإسهامات الدولية والمشاركة في الصحة.

المجموعة الخامسة: تتعلق بنمو النظام الصحي وتطوره، ومن هنا، فإنها ترتبط بالسياسات الإستراتيجية، والتعاون بين القطاعات الصحية، وتنظيم القطاع الصحي وقطاعاته الرأسية والأفقية، وتصل إلى العمليات والأولويات المتبعة في القطاع، ونظم المعلومات الصحية، ودور الإقليم وسكانه، والاستعدادات الصحية للطوارئ، وأخيراً الأبحاث الطبية والتكنولوجية.

المجموعة السادسة: تختص بقراءة الخدمات الصحية الناتجة من النظام المطبق فيما يتعلق بالتعليم الصحي، والثقافة الصحية، ورعاية الأمهات والحوامل والأطفال، في مختلف المراحل السنية، والبرامج والبروتوكولات المتبعة في هذا القطاع، وكذلك التطعيم والتحصين والبرامج المطبقة، والوقاية والتحكم في الأمراض المتوطنة، وعلاج الأمراض الشائعة والحوادث.

المجموعة السابعة: تشمل مؤشرات تتعلق بالموقف الصحي القائم: من ناحية معدل الإصابة بالأمراض حسب تصنيفاتها، والعمر المتوقع عند الميلاد، وعند بدايات سن معينة، واتجاه الوفيات ومسبباتها ومعدلاتها الكلية والنسبية.

المجموعة الثامنة: وتدور حول مؤشرات النظرة المستقبلية، بما يسمى التقدير الكلي للموقف الصحي الشامل والمقومات الصحية الإستراتيجية، ثم الانتقال إلى النظرة المستقبلية، وأخيراً الوصول إلى الإستراتيجيات الصحية المقترحة.[2]

وطبقاً للمجموعات السابقة لقياس مخرجات

١ World Health Organization. ٢٠٠، ص ١٠٥-١٠٦

٢ فياض، سمير، ٢٠٠٢، ص ٣١-٣٢

الصحة، فإن السياسة الصحية تمثل محدداً ووسيلة رئيسية تعكس أداء النظام الصحي. والمقصود بالسياسات الصحية هو: «مجموعة الإجراءات أو التغييرات التي تنفذها الدولة من أجل تنظيم القطاع الصحي والتي تشتمل على خدمات صحية مجانية وتأمين صحي وخدمات صحية خاصة يكون الهدف منها إحداث تحسن في المستوى الصحي للدولة»[٣].

وستحاول هذه الدراسة العرض بالتحليل والتقييم لأداء السياسة الصحية في فلسطين في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية متوقفة عند العام ٢٠٠٦. ولمّا كانت البيانات الصحية والمؤشرات المتعلقة بها متوفرة فيما يتعلق بأداء الحكومات السابقة حتى الحكومة التاسعة فإن الباحث واجه مشكلة في الحصول على بيانات تتعلق بالأداء الصحي للحكومة العاشرة (الحكومة التي شكلتها «حماس» بمفردها)، نظراً لأن المخرجات الصحية والمؤشرات تصدر عادة بعد فترة استقرار، فمثلاً معطيات ٢٠٠٦ لا تصدر إلا بعد مرور وقت كاف يمكن خلاله جمع هذه المعطيات والمؤشرات. وعليه فإن الدراسة سترتكز عند إشارتها للبيانات الصحية للعام ٢٠٠٦ إلى بعض البيانات التي قام الباحث بجمعها من داخل الوزارة عبر عقد مجموعة من اللقاءات مع بعض العاملين فيها.

ولتقييم أداء السياسة الصحية ستتبع الدراسة المعايير الأربعة التالية في الحالة الفلسطينية:

- دراسة أولويات السياسات الصحية في فلسطين.
- توضيح العناصر الرئيسية للنظام الصحي الفلسطيني.
- دراسة تطور عرض مدخلات الصحة.
- دراسة مخرجات الصحة لتحديد ناتج السياسة الصحية ومدى فعاليتها.

لذا، وبناءً على ما سبق ستعمل الدراسة الحالية على التعرف إلى مكونات النظام الصحي الفلسطيني، كما ستقوم الدراسة بتقييم ما طرأ على السياسة الصحية في فلسطين من تغيرات خلال الفترة التي تلت قدوم السلطة الفلسطينية إلى الحكم حتى قدوم حركة حماس إلى الحكم، وانعكاس مثل تلك التغيرات في السياسات على الوضع الصحي في فلسطين، مع التركيز على القطاع الحكومي (وزارة الصحة الفلسطينية) في عهد الحكومة العاشرة، مستعرضة أهم التغيّرات التي أجرتها الحكومة في سياستها الصحية وانعكاس ذلك على الوضع الصحي في فلسطين ومخرجاته، وبقدر ما يتاح من بيانات ومؤشرات إحصائية عن تلك الفترة.

أولاً ـ أولويات السياسة الصحية في فلسطين

لعل رفع كفاءة الخدمات الصحية وتوفيرها لتغطية الأعداد المتزايدة من السكان في المدى القريب والبعيد يحتاج لإطار إستراتيجي وحزمة من السياسات الصحية المستقبلية والتي يجب تطبيقها على عدة محاور رئيسية وهي وفق ما جاء

٣ نصار، هبة أحمد ١٩٨٢، ص ١٠٩.

في أكثر من وثيقة فلسطينية رسمية :

١ . التنمية الصحية مكون أساسي من مكونات التنمية الشاملة، والرعاية الصحية الأولية هي المدخل الرئيسي للتنمية الصحية .
٢ . الاستمرار في دعم البنية التحتية للقطاع الصحي، والانتفاع بالتكنولوجيا المناسبة لتوفير الخدمات المطلوبة لكل من يحتاج إليها .
٣ . رفع كفاءة وجودة الخدمة من خلال السعي لإشراك فئات المجتمع المختلفة في عمليات تخطيط وتنفيذ وتقييم أداء النظام الصحي الفلسطيني وبما يتماشى مع أهداف التنمية البشرية .
٤ . اتباع منهج اللامركزية في إدارة الخدمات الصحية، مع العمل على ترسيخ مبدأ التكامل والتعاون بين القطاعات الأربعة المقدمة للخدمة الصحية، بالإضافة إلى التنسيق مع القطاعات الأخرى ذات العلاقة بالصحة في تطوير برامجها بما يخدم الوضع الصحي الفلسطيني، وذلك لما للصحة من تأثيرات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية .
٥ . تأكيد الدور الحيوي لقواعد البيانات الصحية في دعم اتخاذ القرار لتخطيط الخدمات الصحية و إداراتها .

ثانياً ـ مكونات النظام الصحي الفلسطيني

تتعدد الجهات التي تقدم الخدمة الصحية في فلسطين، حيث تتولى أربع جهات رئيسية تقديم الخدمات الصحية في البلاد وهي : (وزارة الصحة، والمنظمات الأهلية غير الحكومية، والقطاع الخاص، ووكالة الغوث «الأونروا»)، وتشكل الحكومة (وزارة الصحة) الطرف الرئيسي بينها حيث تقدم معظم خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والخدمات الصحية الوقائية. فمع تولي السلطة الفلسطينية زمام الأمور في العام ١٩٩٤، تزايد الطلب على خدمات الرعاية الصحية نتيجةً للزيادة السكانية المطردة من جانب، وارتفاع مستوى الوعي لدى المواطنين، وتغيّر نمط الأمراض، من جانب آخر، وقد صاحب هذه الزيادة ارتفاع في المتطلبات المالية اللازمة للتوسّع في المرافق الصحية للمحافظة على مستوى المعدلات الصحية العامة التي بلغتها، والارتقاء بخدمات الرعاية الصحية على نحو شامل، ولمواجهة ذلك يتطلب الأمر اتخاذ سياسة صحية متوازنة هدفها تأمين التمويل اللازم لمقابلة الطلب المتنامي على الرعاية الصحية، من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يشتمل على نظام تأمين صحي كفؤ، بالإضافة إلى العمل على تشجيع القطاع الخاص على المشاركة بقدر أكبر في التمويل والاستثمار في إنشاء المرافق الصحية وإدارتها، فضلاً عن التنسيق والتكامل بين الأجهزة الحكومية المختلفة التي تقدم خدمات الرعاية الصحية أو المقدمة لخدمات مكمّلة للرعاية الصحية من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

فضلاً عن ذلك، يرتبط النظام الصحي الفلسطيني بحلقات مترابطة مع القطاعات الأخرى ذات الصلة بالصحة مثل المؤسسات العاملة في مجال البيئة والمياه وغيرها من القطاعات المحددة لأداء

وكفاءة النظام الصحي الفلسطيني، وهو ما يعتبر تعزيزاً لمنهج توفير الوقاية الصحية وعدم الاقتصار على تقديم العلاج بعد وقوع المرض. وبناء على ما سبق تم تشكيل لجنة من مختلف الفئات العاملة بوزارة الصحة مع مشاركة قطاعات أخرى لإعادة رسم السياسة الصحية في فلسطين من خلال إعادة النظر في التشريعات الصحية السائدة في ذلك الوقت وإعادة صياغتها وإعداد تشريعات صحية جديدة لمقابلة مختلف الأنشطة الصحية، وقد كللت أعمال اللجنة بالنجاح حيث أعيدت صياغة قانون الصحة العامة وقوانين الصحة المهنية والصحة النفسية وغيرها من القوانين التي تنظم العمل داخل مؤسسات القطاع الصحي، ولكن هذه التشريعات لم تتم ترجمتها إلى واقع ملموس من حيث تطبيقها والالتزام بها [٤].

وكما سبق القول فإن وزارة الصحة الفلسطينية هي الجهة الرئيسية المقدمة للخدمات الصحية في فلسطين، حيث تساهم بـ ٥٣٪ من إجمالي عدد الوحدات الصحية في فلسطين و ٥٦٪ من إجمالي عدد الأسرة بفلسطين[٥].

وتقدم وزارة الصحة الفلسطينية الخدمات داخل مراكزها بشكل مجاني أو برسوم رمزية للمواطنين الفلسطينيين المشتركين في نظام التأمين الصحي، بينما يتطلب من المواطنين غير المشتركين في نظام التأمين الصحي أن يدفعوا مقابل أي نوع من الخدمات الصحية المقدمة من قبل وزارة الصحة[٦].

علاوة على ما سبق، عملت وزارة الصحة الفلسطينية ـ من خلال الخطة الصحية الوطنية الأولى في العام ١٩٩٤، والثانية في العام ١٩٩٩ـ [٧] على رفع المستوى الصحي لسكان فلسطين وعلى تقليل التباين في الوضع الصحي ما بين الفلسطينيين، وذلك بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية للفرد داخل المجتمع، ولما لذلك من انعكاسات إيجابية على مؤشرات التنمية البشرية. وقد ركزت الإستراتيجية الصحية الوطنية الثانية على تطوير وتوثيق التنظيمات والتشريعات والإرشادات الوطنية الصحية، التي تتعلق بإجراءات سلامة وفاعلية المواد الصيدلانية، والأجهزة وترخيص المنتجات الغذائية، وإجازة وترخيص الممارسين الصحيين والمرافق الصحية [٨]، كما عملت على وضع السياسات والمعايير والمؤشرات المتعلقة بجودة وفاعلية الخدمات الصحية، وذلك بهدف تقديم رعاية صحية ذات جودة مرتفعة، فصحة السكان الفلسطينيين هي هدف اجتماعي وطني أساسي وجزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للموارد البشرية. [٩]

٤ وزارة التخطيط الفلسطينية، ٢٠٠٤.

٥ برنامج دراسات التنمية، ٢٠٠٥، ص ٥١

٦ وزارة الصحة الفلسطينية، ١٩٩٧، ص ١٠ -١٩

٧ للاطلاع على أهداف الخطة الصحية الوطنية الفلسطينية الأولى والثانية انظر: وزارة الصحة الفلسطينية، انظر أيضاً: مركز البحث والتخطيط الصحي، ١٩٩٤

٨ وزارة الصحة الفلسطينية، ١٩٩٩، ص ٢٠-٢٣

٩ وزارة التخطيط الفلسطينية، ٢٠٠٤، ص ١٢-١٥

كما توجد إلى جانب وزارة الصحة مؤسسات حكومية أخرى تهتم بأجزاء من النظام الصحي، فالأنشطة العسكرية والدفاعية تدخل في برامجها عادة ترتيبات لتأمين الخدمات الصحية الضرورية للعاملين في الجيش في أوقات الحرب والسلم. وفي فلسطين، بدأت الخدمات الطبية العسكرية بتقديم خدماتها منذ انطلاقة الثورة عام ١٩٦٥، وقد أعيد تشكيلها منذ دخول السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ لتقديم الخدمات العلاجية و الوقائية لقوات الشرطة والأمن العام وأسرهم. [١٠]

وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية منذ قدومها في عام ١٩٩٤، اتبعت نهجاً ـ على نطاق القطاعات الصحية ـ يستهدف إعادة مسؤولية القطاع الصحي إلى الحكومة الوطنية، إلا أنها، أيضاً، أعطت المؤسسات والهيئات المانحة الدولية دوراً أكبر في تحديد سياسات وأولويات القطاع الصحي، وعادة ما تعمل هذه المؤسسات دون تنسيق وبمعزل عن الحكومات الوطنية، فوكالة الغوث (الأونروا) تقدم خدماتها الصحية للاجئين في الأراضي الفلسطينية (حيث يعيش نحو ٤ ملايين فلسطيني كلاجئين في وطنهم وفي الشتات) من خلال مراكزها الصحية المنتشرة في كافة المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتقوم الوكالة بتغطية ما نسبته ٧٠٪ من تكاليف العلاج، كما تقدم وكالة الغوث (الأونروا) وظائف لنحو ١٥٪ من العاملين بمجال الصحة، إضافة لتخصيصها ما يقارب ١٨٪ من موازنتها للصحة [١١].

وفيما يتعلق بالخدمات المقدمة من قطاع المنظمات غير الحكومية فقد نشأت بعض المنظمات الأهلية (التنموية) بفلسطين استجابة لحاجة المجتمع للتصدي للمشكلات الحياتية التي ترتبت على الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧، وقد اختلفت تلك المنظمات في توجهاتها عن الجمعيات الخيرية حيث تجاوزت مفهوم الإغاثة بسعيها لتنمية وبناء وتعزيز قدرات المجتمع الفلسطيني، كما سعت هذه المنظمات ـ التي كانت أحد أشكال الأطر الجماهيرية للتنظيمات السياسية الموجودة في قطاع غزة والضفة الغربية ـ إلى سد النقص الشديد في عرض الخدمات الصحية التي كان يقدمها القطاع العام، ويدير قطاع المنظمات غير الحكومية حوالي ٣٠٪ من المؤسسات الصحية الفلسطينية، وتركزت خدمات المنظمات الأهلية في مجال العمل الصحي على خدمات الرعاية الصحية الأولية. إلى جانب ذلك قدمت هذه المنظمات الخدمات الصحية الثانوية في المستشفيات التابعة لها، وتركزت الخدمات الاستشفائية على الجراحة العامة، وأمراض النساء والولادة، وأمراض المعدة، إضافة إلى الفحوص التشخيصية والمخبرية، والطب الاختصاصي، والتصوير بالأشعة[١٢]، أما القطاع الصحي الخاص في فلسطين فقد بدأ بالنمو بشكل

١٠ السوسي، سمية، ٢٠٠٦

١١ برنامج دراسات التنمية، مصدر سابق، ص ٣٥-٣٦

١٢ المرجع السابق، ص ٣٧.

متسارع مع تسلم السلطة الوطنية للنظام الصحي الفلسطيني، حيث بلور هذا القطاع مفاهيم جديدة لدى المواطنين في كونه القطاع الأقدر على توفير رعاية صحية ذات جودة عالية مقارنة بالقطاعات الأخرى، واقتصرت الخدمات الصحية في القطاع الخاص على فئات معينة من السكان ذات الإمكانيات الاقتصادية العالية والقادرة على دفع تكلفة الخدمة المقدمة. ولا يزال الكثير من مقدمي الخدمات الصحية في القطاع الخاص يعملون دون تراخيص رسمية وهو ما يؤدي إلى تباين واختلاف البيانات حول أعداد المنشآت المقدمة للخدمة الصحية، كما لا يزال بعض الأفراد يلجؤون إلى الأشخاص الذين امتهنوا تقديم خدمات صحية تقليدية (الداية، العطار، . . .إلخ) لأسباب مختلفة بعضها يتعلق بالمعتقدات والثقافة، والبعض الآخر يتعلق بالقدرة على تحمل تكاليف استخدام الخدمات الطبية الحديثة[١٣].

ثالثاً ـ تطور عرض مدخلات الصحة

١ – المدخلات المادية والبشرية:

يعتبر معدل (وحدة صحية/ سكان) ومعدل (سرير/ سكان) من أهم المؤشرات التي تعكس نوعية الرعاية الصحية المتوفرة في مجتمع ما، كما يقيس مؤشر (عدد السكان/ عدد الأسرة) شدة الطلب أو ضغط الطلب، أي حجم الطلب في مجتمع ما على الأسرة، وستستخدم الدراسة هذا المؤشر (عدد السكان) وليس (عدد المرضى) كانعكاس لحجم الطلب في المجتمع ككل[١٤].

ففي فلسطين، تطور حجم التغطية لعرض الخدمات الصحية بفلسطين خلال الفترة التي تلت قدوم السلطة، حيث شهدت زيادة ملحوظة في عدد الوحدات الصحية ليصل إلى (٨٠٨) وحدات صحية في العام ٢٠٠٤، أما البطاقة السريرية فقد بلغت (٤٨٢٤) سريراً، مقارنة بالفترة (١٩٩٤–١٩٩٩)، والتي بلغت (٦١٨) وحدة صحية، أما البطاقة السريرية فبلغت (٣٢٨٦) سريراً، وخلال العام ٢٠٠٦ تزايد عدد الوحدات الصحية ليصل إلى (٨٢٠) وحدة صحية، أما البطاقة السريرية فبلغت (٥١٥٠) سريراً. وتعتبر إمكانية الوصول إلى الوحدات الصحية لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة إحدى المقاييس التي تعكس معدل التغطية الصحية لسكان فلسطين، وقد أظهرت بيانات وزارة الصحة الفلسطينية وجود تطور نسبي في مؤشر المرافق الصحية بفلسطين لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة خلال الفترة التي تلت انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠– ٢٠٠٥)، مقارنة بعام ٢٠٠٦، حيث بلغ مؤشر التغطية الصحية (٢٢,٢) وحدة صحية لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة من سكان فلسطين[١٥]، كما

---

١٣ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢، ص ١١

١٤ نصار، هبة، مرجع سابق، ص ٢٦٥

١٥ طبقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: قدر عدد سكان فلسطين في العام ٢٠٠٦ بنحو ٣,٧٦٢,٠٠ نسمة، وتقتصر هذه التقديرات فقط على الأفراد المنتفعين من الخدمات الصحية المقدمة من قبل النظام الصحي الفلسطيني، وهي الضفة وقطاع غزة ومدينة القدس.

بلغ متوسط ما تخدمه الوحدة الصحية من السكان الفلسطينيين حوالي (٤٥٠٢) نسمة في العام (٢٠٠٥)، بينما انخفض معدل التغطية الصحية خلال العام ٢٠٠٦ حيث بلغ معدل التغطية الصحية (٢١,٧) وحدة صحية لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، وبمتوسط وحدة صحية لكل (٤٥٨٧) نسمة ١٦. وفيما يتعلق بمؤشر الكفاية السريرية فقد أشارت البيانات إلى أن تطوراً نسبياً تحقق بالنسبة لمؤشر تغطية عدد الأسرة لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة خلال العام ٢٠٠٦ مقارنة بالفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٤) ، حيث بلغ معدل الأسرة بالنسبة لعدد السكان (١٣٣) سريراً لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة خلال العام ٢٠٠٤، وبمتوسط سرير لكل (٧٥٤) مواطناً[١٧]، بينما بلغ (١٣٦,٨) سرير لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة خلال العام ٢٠٠٦، وبمتوسط (٧٣٠) مواطناً في العام ٢٠٠٦. ١٨. ومع هذا ـ عملياً ـ تعد الزيادة في مؤشر الكفاية السريرية بفلسطين أقل بكثير من مثيلاتها من الدول التي تتشابه في دليلها الصحي مع فلسطين، تبعاً لإحصائيات ذلك العام ففي حين بلغ المؤشر ١,٣٦/ ١٠٠٠ نسمة في فلسطين، وصل إلى (٥,٥) في أوكرانيا، و(٧,٩) في رومانيا، و(١٢,٣) في بيلاروسيا[١٩]، كما تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن معدل (مواطن/ سرير) في فلسطين يعد أكثر ارتفاعاً من تلك المعدلات السائدة في العديد من البلدان العربية، حيث بلغت (٢٣٣) في لبنان، و(٤٣٣) في السعودية، و(٤٦٥) في مصر، و(٤٦٧) في الكويت، و(٣٧١) في البحرين، وعلى الرغم من تلك الدلالات بارتفاع مؤشر (مواطن/ سرير) في فلسطين، الا أن فلسطين تعد في وضع أكثر تميّزاً من بعض البلدان العربية الأخرى، إذ بلغ (١٥٨٩) في اليمن، وبلغ (١٤٢٩) في موريتانيا، و(١٤٧٢) في الصومال[٢٠].

ولا شك في أن علاج مشكلة التفاوت يتطلب درجة عالية من التنسيق بين وزارة الصحة والمؤسسات الصحية الأهلية ووكالة الغوث (الأونروا) باعتبارها أطرافاً رئيسية عاملة في نظام الرعاية الصحية، فمن الملاحظ أنه على الرغم من التطور الملحوظ في بعض المؤشرات الصحية الإّ أن اللاإنصاف هي السمة البارزة داخل المجتمع، كما لوحظ أن الكثير من القرى والمحافظات لا تتوفر لديها مراكز صحية وبشكل خاص داخل التجمعات الريفية التي عزلها الاحتلال الإسرائيلي من خلال جدار العزل أو من خلال الحواجز، وهي مازالت بحاجة لإنشاء مراكز رعاية لديها لمواجهة الزيادة في الطلب على الخدمات الصحية من قبل السكان، حيث يعاني أكثر من (٨٠٪) من سكان فلسطين من سوء التوزيع الجغرافي للوحدات الصحية،

١٦ MOH، ٢٠٠٦

١٧ برنامج دراسات التنمية، مرجع سابق، الصفحة ٥١

١٨ MOH، ٢٠٠٥، ص ١٤-٤٧

١٩ World Bank، ٢٠٠٦

٢٠ صندوق النقد العربي وآخرون، ٢٠٠٦، ص ٦٧

حيث يتعيّن على (٨٤٪) من سكان فلسطين تحمل مشقة الانتقال لأكثر من (٥) كيلومترات من أجل الحصول على الخدمات الصحية[٢١].

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة الفلسطينية، فقد أشارت البيانات إلى أن وزارة الصحة الفلسطينية تدير خدماتها الصحية من خلال (٢٤) مستشفى، و(٤٢٠) مركزاً صحياً، وبطاقة سريرية تبلغ (٢٧٩٥) سريراً، (٥٥,٩٪) من إجمالي عدد الأسرة بفلسطين، منها (١٣١٧) سريراً في مراكز ومستشفيات الضفة الغربية، والباقي في محافظات قطاع غزة وذلك خلال العام ٢٠٠٦ [٢٢]. والقراءة الأولية قد تقول إن عرض الخدمة الصحية داخل القطاع الحكومي تطور تطوراً نسبياً خلال عهد الحكومة العاشرة من منظور المدخلات المادية (وحدات صحية، الأسرة)، حيث تم خلال تلك الفترة افتتاح مستشفى تل السلطان ومستشفى بيت حانون داخل قطاع غزة، كما تم افتتاح ٤ مراكز صحية خلال العام ٢٠٠٦ (اثنان في شمال غزة، وواحد في المنطقة الوسطى، ورابع بمدينة رفح)، غير أن مثل هذه المراكز والمستشفيات كانت قد بنيت وتم تجهيزها في عهد الحكومات السابقة لحكومة حماس، وتناسب وقت افتتاحها مع قدوم الحكومة الجديدة. أما من حيث المدخلات البشرية فقد قدرت أعداد القوة العاملة في العام ٢٠٠٥ بحوالي (١٢,٤٤٤) موظفاً بوزارة الصحة الفلسطينية، ومن الملاحظ أن وزارة الصحة هي المستخدم الرئيسي لقوة العمل في القطاع الصحي، حيث بلغ نصيبها (٥٩,٨٪) من إجمالي القوة العاملة لكافة القطاعات الصحية وبمعدل (٣٣) موظفاً لكل ١٠,٠٠٠ نسمة.

على الرغم من هذا التطور الإيجابي في معدلات التغطية بالمدخلات البشرية في وزارة الصحة الفلسطينية، فقد استمر الاختلال في التركيب الطبي، حيث أشارت بيانات وزارة الصحة الفلسطينية إلى أن معدل فني لكل طبيب بلغ (٠,٥) فني: (١) طبيب، كما أشارت البيانات إلى وجود اختلال في التركيب الطبي ما بين الأطباء والتمريض، وهو ما قد يؤدي إلى قيام بعض الأطباء بأعمال يفترض أن يقوم بها الفني المؤهل أو الممرض، مع العلم أن أجور ورواتب الأطباء بلغت ما بين (٦٠٠$ ـ ٥٠٠$) شهرياً، بينما لا تتناسب أجور ورواتب التمريض والفنيين (٤٠٠$) شهرياً، وبالتالي سيؤدي ذلك الاختلال في الهيكل الطبي إلى تحمل الدولة لمزيد من أعباء ارتفاع تكلفة بنود الأجور والرواتب لهيئة الأطباء، فضلاً عن ذلك ساهمت مشكلة انقطاع الرواتب عن الموظفين الفلسطينيين خلال عهد الحكومة العاشرة في اتجاه الكثير من الأفراد ذوي المؤهلات العليا والأطباء المتخصصين إلى القطاع الخاص والبعض اتجه للعمل في الخارج في البلدان ذات الدخول المرتفعة، وهو ما زاد من العبء على

٢١ MOH، ٢٠٠٦

٢٢ برنامج دراسات التنمية، مرجع سابق، الصفحة ٥٥

المرضى لعدم توفر الكفاءات والمهارات من القوى البشرية[٢٣].

٢- المؤشرات المالية

أ- الإنفاق الحكومي على الصحة

قدر حجم الإنفاق الحكومي الفعلي على الصحة في العام ٢٠٠٦ بما قيمته (١٢٪) أنفقت على الأدوية والمستهلكات الطبية والمختبرات وهو ما يشكل انخفاضاً في حجم الإنفاق على الخدمات الطبية المتخصصة عن العام ٢٠٠٤ والذي شكل خلاله الإنفاق الفعلي ما نسبته (١٨٪)، كما أن حوالي (٣٠٪) تم إنفاقه على العلاج بالخارج و(١٤٪) أنفق من الموازنة على أمور تشغيلية أخرى[٢٤]، أيضاً في دراسة حول تطور النفقات العامة بالأسعار الثابته على الرعاية الصحية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٦، أظهرت البيانات انخفاض حجم النفقات العامة بالأسعار الثابتة على الرعاية الصحية عمّا كانت عليه عند قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن هذا الانخفاض شهد تذبذباً، حيث ارتفع في عام١٩٩٧ ثم عاود الانخفاض مجدداً في السنتين التاليتين، وليعاود الانخفاض في السنة الأولى لانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠١، وليستمر في الانخفاض ليسجل أقل معدلاته في العام ٢٠٠٦ حيث بلغ حوالي ٢٩ مليون دولار بالأسعار الثابتة. ويمكن أن يعزى السبب في ذلك الانخفاض إلى توقف الموردين عن التوريد لوزارة الصحة وهو ما أنتج عجزاً شديداً في مخازن الأدوية و مخازن الخدمات المساندة والمهمات الطبية المستهلكة والأغذية خلال عام ٢٠٠٦ ، فمثلاً عرف الباحث أن حجم المديونية داخل وزارة الصحة بلغ حوالي (٦٥) مليون شيكل وأن استمرار امتناع الموردين عن التوريد لوزارة الصحة سيؤدي إلى الكثير من الدلالات السلبية التي تنذر بتدهور الوضع الصحي في فلسطين خلال الأعوام المقبلة.

ولما كانت الحكومة العاشرة قد واجهت نقصاً في موازنتها التشغيلية والجارية بسبب الحصار المالي الذي فرض عليها فقد لجأت إلى تقليص بعض النفقات، لكن مثل هذا القرار مسّ بعض القطاعات الحيوية مثل «العلاج في الخارج». فقد أصدر الدكتور باسم نعيم وزير الصحة السابق في الحكومة العاشرة تعليماته بمنع الاستثناءات والالتزام بقانون العمل الذي يحكم العمل داخل دائرة العلاج بالخارج، وقد التزمت الوزارة خلال الفترة الأولى في عهد الحكومة بتلك القوانين من خلال التحويل بناء على النموذج رقم (١) ومنع كافة الاستثناءات وهو ما أعطى مؤشراً إيجابياً في علاج قضية العلاج بالخارج، إلا أنها سرعان ما تجاوزت الالتزام بالقانون الأساسي وتم العمل بنظام الإعفاء للعديد من الأفراد من خلال لجنة البحث الاجتماعي في الوزارة، فضلاً عن ذلك، فقد قامت لجنة البحث الاجتماعي بالنظر في طلبات

٢٣ MOH، ٢٠٠٦، ص ٤١-٤٢

٢٤ هذه النسب من دون حساب الرواتب والأجور، مع العلم أن الرواتب والأجور تمثل ما نسبته ٦٠٪ من إجمالي النفقات التشغيلية لوزارة الصحة)، انظر PCBS ، ٢٠٠٦، ص ٧٤

الإعفاء من التأمين الصحي، حيث ألغت اللجنة كافة التأمينات المجانية وتأمين الانتفاضة. فضلاً عن ذلك ساهمت مشكلة الإقصاءات الوظيفية التي انتهجها وزير الصحة خلال تلك الفترة في تدني إنتاجية الموظف داخل وزارة الصحة نتيجة الشعور بعدم الرضى الوظيفي.

رابعاً ـ مؤشرات مخرجات الصحة في فلسطين

للدلالة على مدى كفاءة وجودة مخرجات الخدمات الصحية، سنتخذ مجموعة من المؤشرات التالية:

١- توقع الحياة عند الميلاد بالسنوات

تتباين البيانات حول العمر المتوقع عند الميلاد ما بين (٦٩)، (٧,٧٢) ويعود هذا التباين للتناقضات المتضمنة فى حساب معدلات وفيات الرضع والأطفال الأقل من خمس سنوات.

٢- الوفيات

أ- معدل وفيات الأطفال الرضع

يعتبر مؤشر وفيات الأطفال الرضع مؤشراً مهماً في تقييم الحالة الصحية، وخلال الفترة ما قبل ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٩٦، شهدت الأراضي الفلسطينية تحسينات ملموسة في معدل وفيات الرضع فقد انخفض من (١٥٠) إلى (٢٢,٨) طفلاً لكل ١٠٠٠ مولود حي، إلا أنه نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتدهورة، عاود مؤشر وفيات الرضع الارتفاع مرة أخرى بمعدل ٥٪ وليصل إلى ٢٤ طفلاً لكل ١٠٠٠ مولود حي خلال العام ٢٠٠٣ وفي العام ٢٠٠٥ انخفض المعدل ليبلغ ٢٠,٨ طفل لكل ١٠٠٠ مولود حي، وتشير الكثير من الأدبيات إلى أن هذا المؤشر يتأثر كثيراً بالظروف الاقتصادية والاجتماعية وهو ما قد يعطي دلالات سلبية لذلك المؤشر مستقبلياً في ظل استمرار تدهور الأوضاع داخل الأراضي الفلسطينية.

ب ـ وفيات الأطفال الأقل من ٥ سنوات

تشير بيانات وزارة الصحة الفلسطينية إلى تدهور معدل وفيات الأطفال الأقل من ٥ سنوات من (٢٥,٢) إلى (٣٠) طفلاً لكل ١٠٠٠ مولود حي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ [٢٥].

وعلى الرغم من ذلك فإن بيانات البنك الدولي تشير إلى أن فلسطين تعد من الدول المتميزة بين البلدان النامية من حيث معدل وفيات الأطفال الأقل من ٥ سنوات حيث بلغ في فلسطين (٣١) وفاة، فيما بلغ (٣٩) وفاة في تركيا، و(٦٦) وفاة في جنوب إفريقيا، و(٩٨) وفاة في باكستان، و(١٢٥) وفاة في العراق. وبالرغم من تلك الحقيقة السابقة فإن المعدل السائد لوفيات الأطفال الأقل من ٥ سنوات في فلسطين لا يزال أكثر ارتفاعاً من المعدلات السائدة في البلدان المتقدمة والعديد من بلدان الدخل المتوسط، والتي بلغت (٧) في كندا، و(٥) في بلجيكا، و(٩) في تشيلي، و(٥) في

٢٥ طبقاً للإحصائيات المقدمة للباحث من وزارة الصحة مركز المعلومات الصحي الفلسطيني٢٠٠٧

جمهورية التشيك، و(٦) في إسرائيل، و(٩) في الكويت، و(١٢) في عُمان[٢٦].

ج ـ معدل الوفيات الخام

انخفض معدل الوفيات الخام لكل ألف نسمة من (٦,٣) إلى (٢,٥) خلال الفترة ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦، وقد شكلت وفيات الفئة العمرية ٧٥ سنة فما فوق أعلى معدل بما نسبته ٥٣ لكل ألف نسمة من إجمالي وفيات البالغين[٢٧].

د ـ المراضة

لاتزال معدلات المراضة للأطفال ترتبط إلى حد كبير بالأمراض المعدية، أما فيما يتعلق بالأمراض المعدية للبالغين فقد لعب التثقيف الصحي دوراً مهماً في التخلص من أمراض كانت تمثل عبئاً على المجتمع في الماضي.

الخلاصة

١) أدى عدم تطور قطاع الصحة الفلسطيني الناتج عن البيئة السياسية والأمنية إلى غياب آليات سليمة للتنظيم وتطوير السياسات الصحية المتوسطة وبعيدة المدى. كما أدى إلى غياب التنسيق المطلوب والفعّال بين مزودي الخدمة الصحية (وزارة الصحة، الأونروا، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص)، وعليه يجب أن يعاد النظر في ضرورة هذا التنسيق مع التركيز على أهمية أن لا يتم التنسيق بين القطاعات الأربعة بصورة منفصلة عن العوامل التنموية الأخرى كالقضاء على الأمية، وزيادة الدخل، وتوفير المياه النقية، وخدمات الصرف الصحي، وتحسين الإسكان، والحفاظ على البيئة، وتعزيز دور المرأة وغيرها من العوامل المكملة للخدمة الصحية.

٢) يعاني القطاع الصحي الفلسطيني من العديد من المشاكل أبرزها: الازدحام الشديد في المرافق الصحية، وخاصة العيادات والتي لا يتناسب عددها مع الاحتياجات السكانية. بالإضافة إلى أن توزيع مراكز الرعاية والمستشفيات لا يراعي دائماً التوزيعات السكانية، كما تعاني معظم الصيدليات التابعة للعيادات والمستشفيات الحكومية وتلك التابعة لوكالة الغوث وحتى القطاع الأهلي من نقص مستمر في الأدوية خاصة أدوية الأمراض المزمنة كالسكري والضغط.

٣) يعاني نظام التأمين الصحي من بعض المشاكل الجوهرية والأساسية التي تحد من إمكانية تطوره وتحد من زيادة عدد المشتركين في هذا النظام، ولعل أهم هذه المشاكل اتسام نظام التأمين الصحي بكونه أقرب إلى النظام المالي، عملياً عن كونه نظام تأمين صحي يهتم بتطوير الخدمات الصحية المقدمة للمشتركين فيه كماً ونوعاً، وقد ارتكز نظام التأمين الصحي الفلسطيني في مضمونه إلى

٢٦ World Bank، ٢٠٠٦مصدر سابق

٢٧ طبقا لإحصائيات منقولة عن وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحي الفلسطيني٢٠٠٧.

جمع الأموال دون النظر لطبيعة الخدمات الصحية المقدمة.

٤) تعاني وزارة الصحة الفلسطينية في اتخاذ قراراتها من سيطرة الأطباء غير المؤهلين إدارياً على الوظائف الإدارية، ومعظم المديرين قد اكتسبوا خبراتهم، ومعلوماتهم، ومهاراتهم الإدارية من خلال الممارسة في ظل وظائفهم كمديرين بالإضافة لاعتمادهم فقط على خبراتهم الماضية ومفهومهم الخاص للقواعد والإجراءات المنظمة لأداء الخدمات الصحية، والتي أصبح بعضها متخلفاً عن متطلبات الممارسة في الوقت الحاضر، وبالتالي غاب عن عملية اتخاذ القرارات ـ التي تتطلب تحليلاً كبيراً وأحكاماً مهمة على المستوى المركزي ـ البعد الإستراتيجي في سياساتها الصحية، كما أدى عدم تطور قطاع الصحة الفلسطيني الناتج عن البيئة السياسية والأمنية إلى غياب آليات سليمة للتنظيم وتطوير السياسات الصحية المتوسطة وبعيدة المدى، وإلى غياب التنسيق المطلوب والفعال بين مزودي الخدمة الصحية: (وزارة الصحة، الأونروا، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص).

٥) كان للإغلاقات والحصار الطويل الإسرائيلي الأثر في إعاقة دخول المستلزمات الطبية والأدوية والتطعيمات اللازمة واستمرار الحصار والإغلاقات على المدى الطويل يعني، إمكانية ظهور العديد من الأمراض التي استطاع المجتمع الفلسطيني التخلص منها كشلل الأطفال، ومثل تلك الأمراض تعني فقدان المجتمع لعناصره الإنتاجية على المدى الطويل وهو ما يزيد من تعميق مشكلة التنمية البشرية.

رغم صعوبة الحكم على أداء الحكومة العاشرة؛ نظراً لشحّ البيانات المتوفرة، حيث إن الحكم على أداء القطاع الصحي لا يمكن أن يتحدد من خلال مخرجات الصحة والبيانات المتاحة خلال العام ٢٠٠٦ والتي لا يمكنها أن تظهر مدى فعالية السياسة الصحية التي انتهجتها الحكومة، لأن من الصعوبة لأية سياسة صحية أن تظهر نتائجها خلال العام نفسه، فعادة أي سياسة صحية تحتاج لفترة إبطاء lag خلال عملها، فعلى سبيل المثال: التطعيمات للأطفال في العام ٢٠٠٦ من المؤكد أنها لن تعكس معدلات الوفيات للعام نفسه وإنما تظهر آثارها في العام التالي، غير أن القارئ يمكنه ملاحظة التالي أنه في ظل هذا التدهور السياسي والاقتصادي يصبح من الصعوبة بقاء المؤشرات الصحية دون تدهور، فمعدلات النمو السالبة والمستمرة في التناقص تنذر بتغيّر على المدى الطويل في عدد من المتغيرات الصحية التي تؤثر على مسار التنمية في فلسطين.

المراجع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢ . سلسلة التقارير التحليلية من بيانات التعداد والمسوح الصحية والديموغرافية، رقم (٣): صحة الأطفال في الأراضي الفلسطينية، رام الله.

السوسي، سمية، ٢٠٠٦ . «الأوضاع الصحية في الأراضي الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى» ، رؤية العدد ٢٩/ ٣٠، ص١-٦

صندوق النقد العربي وآخرون، ٢٠٠٦ . التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، القاهرة.

مركز البحث والتخطيط الصحي، ١٩٩٤ . الخطة الصحية الوطنية الفلسطينية: أهداف وإستراتيجيات، غزة.

فياض، سمير، ٢٠٠٢ . الصحة في مصر الواقع وسيناريوهات المستقبل حتى العام ٢٠٢٠، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

برنامج دراسات التنمية، ٢٠٠٥ . فلسطين: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤، جامعة بيرزيت، رام الله.

نصار هبة أحمد، ١٩٨٢ . دراسة في اقتصاديات الصحة العامة وتقييم السياسات الصحية في مصر، (رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد) جامعة القاهرة، القاهرة.

وزارة التخطيط الفلسطينية، ٢٠٠٤، أولويات العمل التنموي في القطاعات الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: نحو دولة مستقلة، بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول)

وزارة الصحة الفلسطينية، ١٩٩٩ . الخطة الوطنية الإستراتيجية للصحة: فلسطين (١٩٩٩-٢٠٠٣)، مطابع منصور، غزة.

وزارة الصحة الفلسطينية، ١٩٩٧ . الضفة الغربية وغزة: إستراتيجية التنمية متوسطة الأمد للقطاع الصحي، (دراسة مقدمة من وزارة الصحة الفلسطينية)، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، فلسطين.

MOH (Ministry of Health)، 2006. Health Station Palestine: The Annual Report 2005، MOH، Gaza.

MOH (Ministry of Health)، 2005. Health Station Palestine: The Annual Report 2004، MOH، Gaza.

PCBS (Palestinian Central Bureau of Statistics)، 2006، Health Care Providers and Beneficiaries Survey –2005: Main findings، Ramallah، (June)

World Bank،2006، World Development Indicators 2005.

[http://devdata.worldbank.org/hnpstats/query/default.html]. (last access 20 March 2006 at 12:30)

World Health Organization. 2003. The World Health Report 2003: Shaping the Future، (WHO) Geneva

الكونغرس الأميركي الجديد:

صفحة جديدة في السياسة الخارجية أم أجندة جمهورية بتعديلات ديمقراطية؟

ميسون المزين*

بعد فوز الحزب الديمقراطي الأميركي بالانتخابات النصفية في تشرين الثاني ٢٠٠٦، وتوليه رئاسة الكونغرس بمجلسي الشيوخ والنواب، طرحت العديد من الآراء والتحليلات السياسية حول أهمية هذه الانتخابات ومدى تأثير الكونغرس الديمقراطي على مسار السياسة الخارجية للرئيس الأميركي بوش بشكل عام وتجاه الشرق الأوسط بشكل خاص. وعلى الرغم من أن موعد انتخابات الرئاسة سيكون بعد عامين تقريباً إلا أن أهمية انتخابات التجديد النصفية لكونغرس الولايات المتحدة تتجسّد في كونها تعد بمثابة استفتاء شعبي لمعرفة مدى الرضى الشعبي عن أداء الإدارة الحالية، وهو عكس ما يتم عادةً في انتخابات الكونغرس التي تتزامن مع انتخابات الرئاسة، حيث يحوز فيها حزب مرشح الرئاسة الفائز على غالبية مقاعد الكونغرس الأميركي معولاً بذلك على شعبية الرئيس الجديد الذي ينتمي للحزب نفسه. وما يلفت الانتباه في نتائج انتخابات الكونغرس الجديد، تولي سيدة (نانسي بلوسي) منصب رئيس مجلس النواب لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية وهو منصب رفيع وذو أهمية، إذ ينص الدستور الأميركي على تولي رئيس النواب منصب رئيس الولايات المتحدة في حال وفاة الرئيس ونائبه.

عموماً، الأمر المحقق فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، أن الكونغرس بصفته الهيئة التشريعية للولايات المتحدة الأميركية سوف يمارس دوراً رقابيا على مؤسسة الرئاسة التي تمثل الجهة

* باحثة فلسطينية في السياسة الأميركية والعلاقات الدولية

التنفيذية، بحيث يمكن للكونغرس أن يقوم بمهمته التقليدية من طرح الأسئلة الصعبة (في الجلسات التحقيقية وجلسات الاستماع) على الرئيس بوش وحكومته حول أجندة السياسة الخارجية وأولوياتها فيما يخص الملفات الساخنة وعلى رأسها قضية العراق ـ التي كانت القضية المركزية في الانتخابات النصفية والتي ستبقى القضية الأساسية في انتخابات الرئاسة المقبلة ـ وانسحاب الجيش الأميركي منها، بالإضافة إلى إثارة القضايا الأخرى الشرق أوسطية كالملف النووي الإيراني ومستقبل عملية السلام والملف اللبناني وسورية، إلى جانب استخدام الكونغرس لصلاحياته بالتحكم بالميزانية للأغراض العسكرية مما سيؤثر بالتالي على مسار الرئاسة ولاحقاً على انتخابات الرئاسة في ٢٠٠٨. لكن يبقى السؤال إلى أي مدى يمكن أن يكون دور الكونغرس مؤثراً على قرارات الرئاسة في الشأن الخارجي علماً أن الدستور الأميركي يعطي الرئيس بوش صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة.[١]

ستركز هذه الدراسة على مدى فاعلية الدور الضاغط للكونغرس الديمقراطي فيما يخص توجهات الإدارة الأميركية الحالية بقيادة بوش والتغييرات المتوقعة في أجندة سياستها الخارجية فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط من العراق مروراً بإيران وسورية وانتهاء بالقضية الفلسطينية. بيد أن الدراسة تولي، إلى جانب هذا، أهمية خاصة لواحدة من أهم القضايا التي تضعها الإدارة الأميركية على جدول أعمالها في المنطقة: نشر الديمقراطية. وتبدأ الدراسة بالتعريف بالنظام السياسي الأميركي وهيئاته الرئيسية وآلية صياغة السياسة الخارجية، مع إعطاء لمحة عامة عن الحزبين الأميركيين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي. ثم تنتقل الدراسة لتحليل السياسة الخارجية الأميركية في المناطق المذكورة.

آلية صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة والنظام السياسي الأميركي وهيئاته الرئيسية

إذا كانت صياغة السياسة الخارجية لأية دولة، هي بمثابة رسم لخارطة التوجهات السياسية على المستوى الدولي وتحديد الأوليات في التعاطي مع الشأن الخارجي والعلاقات مع الدول، فقد تغيرت أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية على مدار حكوماتها المتعاقبة تبعاً لاختلاف المناخ الدولي ونوعية التحالفات الدولية وتغير القوى الفاعلة في الساحة الدولية من جهة، وبما يتلاءم مع توجهاتها السياسية ويحقق مصالحها الوطنية ويحمي أمنها القومي

١ يعد الدستور الأميركي القانون الأعلى في الولايات المتحدة، وتم تبنيه في ١٧ أيلول من قبل المؤتمر الدستوري في فيلادليفيا وبنسلفنيا، وتمت المصادقة عليه لاحقا في باقي الولايات. ويتمتع الدستور الأميركي بمكان مركزي في القانون الأميركي والثقافة السياسية، وهو أقدم دستور مكتوب وساري المفعول في العالم.

من جهة أخرى.

ولمعرفة كيفية صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية ومدى تأثير الكونغرس الديمقراطي على مؤسسة الرئاسة الجمهورية، لابد من الإشارة بداية إلى مكونات النظام السياسي الأميركي وهيئاته الرئيسية، مع الإشارة إلى مهام وصلاحيات كل من البيت الأبيض الذي يمثّل مؤسسة الرئاسة، وصلاحيات الكونغرس، بالإضافة إلى توجهات كلا الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة: الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي.

- تتكون الحكومة الأميركية تبعاً للدستور الأميركي من ثلاث سلطات: السلطة التنفيذية متمثلة بمؤسسة الرئاسة والوزارات المختلفة، والسلطة التشريعية متجسدة بالكونغرس بمجلسي الشيوخ والنواب، والسلطة القضائية (وهي أعلاها مرتبة) المحكمة الدستورية العليا.[٢]

وحيث إن دراستنا تتمحور حول دور الكونغرس ومدى تأثيره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية فسيتم التركيز على التعريف بالكونغرس ومؤسسة الرئاسة.

يمثل الكونغرس الهيئة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة الأميركية فهو الجهة التشريعية في النظام السياسي، ويتألف من مجلسين هما: مجلس الشيوخ وعدد أعضائه ١٠٠ ومجلس النواب ويضم ٤٣٥ نائباً. وتتركز مهامه حول سن القوانين المتعلقة بالضرائب، ومشاركة الرئيس الأميركي في تعيين كبار الموظفين والقضاة،

وللكونغرس الحق في الاعتراض على التعيينات.

أما الرئاسة فهي مؤسسة واسعة وذات هيكل تنظيمي هرمي يقوم على تركيبة معقدة تندرج تحتها أجهزة رئاسية متعددة مهمتها تنسيق عمل الوزارات والمؤسسات التنفيذية الأخرى بهدف تسهيل عملية اتخاذ القرار في السلطة التنفيذية للحكومة الأميركية، بالإضافة إلى تطبيق السياسات والتشريعات التي يسنها الكونغرس. ونظراً لضخامة الجهاز التنفيذي التابع لقيادة الرئيس وإشرافه، فإن هناك العديد من المجالس الخاضعة لتوجيهاته، ومن هذه المجالس مجلس الأمن القومي الأميركي الذي يعد إحدى الجهات الرئيسية التي تدعم قرارات الرئيس الخاصة بالسياسة الخارجية ومجال الدفاع.[٣]

وفيما يقوم الكونغرس والبيت الأبيض بلعب دورهما في عملية صنع القرار الأميركي وفقاً لمهام وصلاحيات كل منهما، فإن هناك عوامل أخرى تؤثر بتحديد أجندة السياسة الخارجية، كالأيديولوجية التي يؤمن بها الحزب الذي يرئس الكونغرس أو البيت الأبيض أو كليهما. وعلى الرغم من وجود العديد من الأحزاب

٢ سلام، هشام ٢٠٠٥

٣ المصدر سابق

السياسية في الولايات المتحدة إلاّ أن المشاركة السياسية الفعالة والتنافس على انتخابات الكونغرس والانتخابات الرئاسية تنحصر بين الحزبين الرئيسين في البلاد: الديمقراطي والجمهوري.

تعود جذور الحزب الديمقراطي إلى الحزب الجمهوري الديمقراطي الذي أسسه توماس جيفرسون، وجيمس مادسون، في التسعينيات من القرن الثامن عشر. وبرزت فكرة إنشاء الحزب من المعارضة السياسية للحزب الفيدرالي الحاكم آنذاك. وبعد تعيين أندرو جاكسون، رئيساً للحزب ومن ثم انتخابه رئيساً تحول اسم الحزب إلى الحزب الديمقراطي، وفي عهد الرئيس فرانكلين دي. روزفلت، تبنى الحزب نهج روزفلت، ودعا إلى ما يسمى الليبرالية الأميركية، ودعم قضايا الطبقة العاملة. مرّ الحزب بعدد من الأزمات في تاريخه، خاصةً في الستينيات من القرن العشرين، عندما تصدى لحركة الحقوق المدنية، وواجه المشاكل بسبب الحرب الفيتنامية. في المقابل فقد تأسس الحزب الجمهوري في عقد الخمسينيات من القرن التاسع عشر، من اتحاد ضم عدداً من ديمقراطيي الشمال ومعارضي العبودية، وتبنى الحزب فكرة الدعوة إلى تحديث الولايات المتحدة الأميركية. ومع دعم قضية إلغاء الرق، استطاع الحزب الجمهوري أن يجتاز مراحل متعددة ومشواراً طويلاً في فترة قصيرة من حزب حديث العهد إلى حزب يقود رئيسه أبراهام لنكولن الولايات المتحدة (١٨٦٠). وفي الوقت الحاضر وتحديداً في العام ١٩٩٤، حاز الحزب الجمهوري على غالبية مقاعد الكونغرس بمجلسيه فيما يسمى ثورة الجمهوريين. وكانت هذه المرة الأولى التي يحصل فيها الحزب الجمهوري منذ العام ١٩٥٢ على أغلبية المقاعد بالكونغرس.[٤]

العوامل التي ساهمت في فوز الديمقراطيين بانتخابات الكونغرس العام ٢٠٠٦

يعد فوز الديمقراطيين بأغلبية مقاعد الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ في ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٦ نصراً كبيراً للحزب الديمقراطي الذي عاد لرئاسة الكونغرس بعد اثني عشر عاماً من السيطرة المطلقة للجمهوريين على مجلسيه: النواب والشيوخ. هذا النصر الساحق للديمقراطيين هو بمثابة الانقلاب السياسي الأول منذ ١٢ عاماً، وشكل ضربة قوية وجهت لسياسة المحافظين الجدد، وهي بمثابة استفتاء شعبي ورسالة واضحة إلى الرئيس الأميركي بأن الشعب الأميركي غير راض عن سياسة الإدارة الأميركية في العراق ويريد تغييراً جذرياً.

٤ المعلومات حول الحزبين مستقاة من موقع الموسعة الحرة ويكيبديا على الانترنت. انظر الرابطين التاليين:
History#٢٩٪٢٨United_States٪_http://en.wikipedia.org/wiki/Democratic_Party
Historical_trends#٢٩٪٢٨United_States٪_http://en.wikipedia.org/wiki/Republican_Party
(آخر زيارة يوم ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧ الساعة ٤٥: ٢٠)

الجدول التالي يوضح التغيرات المهمة في انتخابات نصف الفترة في التاريخ الأميركي الحديث»[٥]

سنة الانتخابات	عهد الرئيس	التغير في مجلس النواب	التغير في مجلس الشيوخ
١٩٩٤	كيلنتون (ديمقراطي)	+ ٥٤ جمهوري	+٩ جمهوري
١٩٨٢	ريجان (جمهوري)	+١٧ ديمقراطي	لا تغيير
١٩٧٨	كارتر (ديمقراطي)	+١٥ جمهوري	+٣ جمهوري
١٩٧٤	فورد (جمهوري)	+٤٩ ديمقراطي	+٥ ديمقراطي
١٩٦٦	جونسون(ديمقراطي)	+٤٧ جمهوري	+٤ جمهوري
١٩٥٨	أيزينهاور(جمهوري)	+٤٩ ديمقراطي	+١٥ ديمقراطي

تضافرت مجموعة من الأسباب والعوامل ساهمت في فوز الديمقراطيين بأغلبية مقاعد الكونغرس وتمثلت في:

أولاً ـ تعد قضية العراق على رأس القضايا التي ساهمت في فشل الجمهوريين في انتخابات الكونغرس الأخيرة، وهذا ما أشارت إليه العديد من استطلاعات الرأي قبل موعد الانتخابات وأثناءها، فقد أظهر استطلاع ـ أجرته محطة (سي.بي.أس) الإخبارية في الفترة من ١١ـ١٣ آب، ـ قضية العراق على أنها واحدة من أهم القضايا التي تواجه الولايات المتحدة حالياً. كما أن الاستطلاع نفسه أظهر أن ٦٦٪ من الذين شاركوا في الاقتراع يرفضون طريقة تعامل الرئيس بوش مع المسألة العراقية.[٦] فمع فشل الولايات المتحدة في العراق وعدم إيجادها أسلحة الدمار الشامل وفشلها في قمع المقاومة العراقية، بالإضافة إلى تفاقم الوضع الأمني وتزايد عدد القتلى والجرحى الأميركيين في العراق، وهذه مسائل تمس الأميركيين وتؤثر فيهم. بدأت ترتفع أصوات منتقدة للسياسة الأميركية في العراق، إلى الدرجة التي صدرت فيها هذه الانتقادات من الجنرالات الذين قادوا الحرب مثل الجنرال أنتوني زيني، الذي اتهم الرئيس بوش بالفشل في إدارة الحرب وطالب بإقالة مسؤولين في وزارة الدفاع، واتهمهم بشن الحرب من أجل إسرائيل.[٧]

ثانياً ـ انخفاض شعبية الرئيس بوش بشكل كبير وهو حقيقة ناتجة عن العامل الأول وهو الحرب في العراق. وبالإضافة للوضع الاقتصادي المتدهور، فهناك ميل في المجتمع الأميركي لتقييم السنوات الست الماضية من رئاسة بوش واثني عشر عاماً من الحكم المطلق في مجلسي الكونغرس: النواب والشيوخ. أدركت الغالبية من الشعب الأميركي أنها بحاجة لتغيير جذري. فالرأي العام ينظر إلى

٥ نقلاً عن مارتيني، جيف، ٢٠٠٦

٦ المصدر السابق

٧ حجار، جورج، ٢٠٠٥، ص ٢٧٥.

الرئيس والحرب في العراق والاقتصاد، على أن كل ذلك أصبح صعباً، العام الماضي، أكثر من اللازم، ومن غير المرجح أن يتغير ذلك دون تحسينات واضحة ومتينة في الوضع السياسي.[٨] وهكذا وصلت شعبية الإدارة إلى أدنى مستوياتها الأمر الذي أدى إلى أن يكون عامل ضعف بالنسبة للحزب الجمهوري وعامل قوة بالنسبة للحزب الديمقراطي.

ثالثاً ـ الشأن الداخلي وإثارة عدد من القضايا الاجتماعية وقضايا الفساد التي تورط بها عدد كبير من المسؤولين الجمهوريين. خلال الانتخابات الرئاسية الماضية، حيث لم تعط القضايا الداخلية الاهتمام الكافي في ضوء أحداث١١ أيلول، حيث هضمت هذه القضايا بعضها بسبب الخوف أو الخطر الخارجي، مثل قضايا التنصت وانتهاك حقوق الإنسان وهي أمور تتناقض مع المثل الأميركية والدستور. إلى جانب «أن الديمقراطيين نجحوا لأن العديد من القضايا الاجتماعية التي كانت مفتاح نجاح الجمهوريين، كالقضايا الدينية والأخلاقية والسيطرة على السلاح حيدت في هذه الانتخابات. فلقد دعم الديمقراطيون المرشحين في المناطق المحافظة اجتماعياً والذين كانوا ضد حكم السلاح والإجهاض».[٩] من جهة أخرى، «كان لدى الجمهوريين العديد من رجال الكونغرس والمرشحين الذي تورطوا في قضايا فساد بأخذهم أموالاً بشكل غير قانوني من جماعات الضغط (lobbyists) بالإضافة إلى القضايا الأخلاقية، الأمر الذي جعلهم يظهرون كمنافقين عندما تحدثوا عن الديمقراطيين على أنهم غير مؤمنين وغير أخلاقيين وفاسدون».[١٠]

رابعاً ـ ظهور قضايا العنصرية وصوت المواطنين من أصل عربي وإسلامي، ففي الوقت الذي فضل فيه الديمقراطيون ألاّ تكون أكثر القضايا الاجتماعية حساسية وهي العنصرية على الطاولة في العديد من المقاطعات والمدن[١١] أدت سياسة التمييز التي تبنتها إدارة بوش في مسائل الأمن الداخلي ضد المواطنين الأميركيين من أصول عربية وإسلامية إلى دفعهم للتصويت للديمقراطيين رغم أن العرب (والمسلمين) يدعمون الجمهوريين تاريخياً بحكم ثقافتهم السياسية المحافظة.[١٢] وأكبر مثال على ذلك الدور المؤثر للجالية العربية في حسم نجاح المرشح الديمقراطي السيناتور جيم ويب، في ولاية فرجينيا في انتخابات الكونغرس الأخيرة، علماً أن هذه الولاية هي التي حسمت الأغلبية لصالح الديمقراطيين في مجلس الشيوخ. ويتركز التواجد العربي في ٧٥ مقاطعة انتخابية من أصل ٤٣٥.[١٣]

٨ Mann، Thomas E، ٢٠٠٦.
٩ Domhoff، G. William، ٢٠٠٦
١٠ المصدر السابق
١١ المصدر السابق
١٢ حمزاوي، عمر، ٢٠٠٦
١٣ صافية، عفيف، ٢٠٠٧

نظرة تاريخية إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط والتغيرات المتوقعة في ظل كونغرس بأغلبية ديمقراطية

تمتد جذور السياسة الخارجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط إلى منتصف القرن العشرين. فالشرق الأوسط يعد أكثر منطقة ذات حساسية عالية: إستراتيجياً وسياسياً واقتصادياً وحضارياً، بما يملكه من منابع للنفط وبما يمثله من مركز روحي للديانات السماوية الثلاث وكونه يضم منطقة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الطويل الأمد. [١٤] فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت حقائق على الساحة الدولية وأهمها: بروز الولايات المتحدة كقوة دولية وإنشاء إسرائيل على أرض فلسطين التاريخية وابتعاد القوى الأوروبية عن السيطرة المباشرة على المنطقة، بالإضافة إلى تنامي أهمية صناعة البترول. كل هذه العوامل ساعدت على تنامي دور الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. وتركز الهدف الإستراييجي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة حول ثلاث نقاط رئيسية وهي[١٥]:

١. احتواء التوسع الشيوعي.
٢. إبقاء البترول تحت السيطرة.
٣. الحفاظ على أمن إسرائيل.

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى أو القطب الآحادي، ومنذ ذلك الحين تعمل الولايات المتحدة على تتبع مصالحها في الشرق الأوسط بهيمنة أكبر وهذا عائد إلى دورها الجديد كقوة عظمى. فقد كان شعار أميركا في التسعينيات (إدارة كلينتون) كما كانت تردده مادلين أولبريت: «نحن الدولة الضرورية . . . الدولة التي لايمكن الاستغناء عنها». [١٦] وبعد أحداث ١١ أيلول تبنت الولايات المتحدة توجهاً أكثر أحادية تجاه الشأن الدولي، بهدف حماية أمنها القومي جاعلة من منطقة الشرق الأوسط الهدف الرئيس في حربها ضد الإرهاب. وأعلنت الولايات المتحدة انتهاجها سياسة الأمن القومي والتي كان مصدرها وثيقة الأمن القومي، والتي أفضت بدورها إلى تبني مبدأ الحرب الاستباقية أو الوقائية. وفي حرب أفغانستان تم تشكيل «حلف الراغبين» أو «المستعدين» كما سماه رامسفيلد، حيث يقول: «إن القضايا هي التي تحدد شكل الأحلاف وليس العكس»، ومن هنا نشأ مبدأ التحالف. [١٧] فكان الهدف الثاني في حربها ضد الإرهاب موجهاً ضد النظام الحاكم في العراق وطرح خلالها ديك تشيني نائب رئيس الولايات المتحدة شعار تغيير النظام الحاكم. [١٨]

ومنذ بدأت الحرب في العراق وجدت

١٤ Maysoun ،Almzayyen، ٢٠٠٥، ص١
١٥ المصدر السابق ص ٤١
١٦ جووف ،جوزيف، ٢٠٠٦
١٧ Josef S ،Nye، ٢٠٠٦
١٨ جووف ، مصدر سابق

الولايات المتحدة نفسها غارقة في عدد من المشكلات بلغت أوجها في العام ٢٠٠٦ وكان على رأسها الوضع الأمني والصراعات الطائفية بالإضافة إلى أعداد القتلى الأميركيين المتزايدة. إلى جانب الجبهات الأخرى المفتوحة مع كل من إيران بسبب برنامجها النووي ونفوذها في العراق، وسورية باعتبارها إحدى الدول المتهمة برعاية ما تسميه الولايات المتحدة الإرهاب بما في ذلك حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين، بالإضافة إلى الوضع في أفغانستان والصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي وإن تجاهلته الإدارة الأميركية إلا أنه فرض نفسه بطبيعة الحال وخصوصاً مع التطورات الأخيرة على الساحة الفلسطينية المتمثلة بفوز حماس بالانتخابات التشريعية الأخيرة وترأسها الحكومة الفلسطينية الجديدة وما أفرزه ذلك من وضع سياسي فلسطيني معقد على المستوى الداخلي والخارجي.

ترافق ذلك مع صدور تقرير بيكر ـ هاملتون لدراسة الوضع في العراق بعد تسعة أشهر من البحث والدراسة، مشيراً إلى ضرورة البحث عن مخرج من الوضع المتردي في العراق، وموصياً باعتماد دبلوماسية جديدة تقوم على الحوار مع سورية وإيران، ومنوهاً بأهمية إحراز إنجاز تسوية في قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي.[١٩] وهكذا اجتمعت الظروف معاً لتجعل الرئيس بوش يدرك جدية الوضع خارجياً وداخلياً، وأهمية إعادة النظر في سياسته الخارجية.

أما على الساحة الدولية، فتدرك الولايات المتحدة أن الواقع السياسي الجديد يشير إلى صعود الصين وسعيها لتكون قوة دولية لها دور مؤثر على الساحة الدولية، و«(محاولتها) أخذ دور متميز في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية والتأثير على آليات الأمن في آسيا وحول العالم».[٢٠] وكذلك الأمر بالنسبة لروسيا التي تسعى لاستعادة مكانتها السياسية في المشهد الدولي،

ومع احتمالية تكوين تحالف بين الدولتين فإنهما ستصبحان قوة مركزية في قارة آسيا، ما سيؤثر مستقبلاً على موازين القوى الدولية ويهدد سياسة القطب الواحد المتمثل بالولايات المتحدة حالياً. على الجبهة الأوروبية، يلاحظ «أن السياسيين أدركوا تبعات دعم بوش كما شوهد ذلك في كل من إسبانيا وإيطاليا، كما أن خليفة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، جوردن براون، سيعلن عدم توافقه مع سياسة بوش لدى توليه منصبه».[٢١] وتستعد

١٩ تقرير «لجنة دراسة العراق» التي يترأسها وزير الخارجية الأميركية الأسبق جيمس بيكر والسيناتور الديمقراطي لي هاملتون، وتقع الدراسة في مائة وستين صفحة، وتتركز حول الوضع في العراق. وقد اشترك في إعداد التقرير أربعون من الخبراء السياسيين والعسكريين، وتمت صياغته بعد أن تحدثت اللجنة مع عشرات القادة السياسيين والعسكريين في الولايات المتحدة والعراق والمنطقة. انظر Baker، James A. & Hamilton Lee A. 2006

٢٠ جورجيسيان، توماس، ٢٠٠٧

٢١ Martin، Walker، ٢٠٠.

فرنسا لانتخابات رئاسية جديدة في تنافس واضح بين رويال، التي تمثل الفكر اليساري وساركوزي، عن الحزب المحافظ ، ومن المفيد الإشارة إلى أن الفكر السائد في فرنسا بشكل عام على الصعيد الشعبي يركز على المقارنة « بين الأميركيين وثلاثة مفاهيم سلبية : القوة المفرطة والعنف واللامساواة، ويضيفون النزعة الإمبريالية بمعنى التوسع والهيمنة ورغبة التسيّد على الآخرين» .[٢٢] وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي بشكل عام، هناك توجه لأخذ دور أكثر تأثيراً في ظل التغيرات السياسية الدولية الراهنة، ومع تبني أوروبا نهج القوة الناعمة وفقاً لنظرية جوزف ناي، وتدني شعبية أميركا وتنامي السخط على سياستها المتبعة في العالم، يمكن القول إنه على الولايات المتحدة أن تغيّر إستراتيجيتها الدبلوماسية وتكون أكثر براغماتية .[٢٣]

باختصار هناك حراك دولي ينبئ بتطورات سياسية وصعود دول وتغيّر في موازين القوى يسير على نحو بطيء . ووصف كينيث والتز، عميد المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، ما وصلت إليه أميركا : «بموقع الدولة الوحيدة في العالم ولكن هذا الموقع من العزلة والتفرد لن يستقر طويلاً، فالأمر يقتضي توازناً يحدث بين القوى حيث الفراغ ليس من طبائع الأمور» .[٢٤] من هنا فإن هذه الحقائق سيكون لها تأثيرها على شكل السياسة الخارجية للولايات المتحدة على المدى البعيد وعلى أولويات أجندتها على المستوى الدولي .

مدى تأثير الكونغرس الديمقراطي على سياسة الرئيس الجمهوري بوش

بعد غياب يمكن وصفه بـ «الطويل» عاد الديمقراطيون لرئاسة الكونغرس الأميركي بمجلسيه، الأمر الذي سيؤثر على أداء الإدارة الأميركية وسياستها، وسيجعل بوش في حالة يسميها الأميركيون «البطة العرجاء» في السنتين المتبقيتين من فترته الرئاسية . وفي وضع كهذا، ستحاول الأغلبية الديمقراطية في الكونغرس الجديد الاستفادة من صلاحياتها التشريعية في إحداث تغيير في سياسات الرئيس بوش داخلياً وخارجياً لكي تعزز فرصتها في الفوز بالبيت الأبيض. لكن في الوقت نفسه يتمتع الرئيس الأميركي بصلاحيات ضمنها له النظام الأساسي والدستور الأميركي وأهمها في هذا السياق :

١ . يمنح النظام السياسي الأميركي الرئيس الأميركي إطاراً واسعاً من حرية الحركة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية .

٢٢ جووف ، مصدر سابق

٢٣ القوة الناعمة من وجهة نظر «ناي»– أوسع من الدعاية، وأكبر من مجرد «صورة» أو «علاقات عامة وشعبية» . إنها قوة حقيقية قادرة على حصد الأهداف، وأخذ ما تريد عبر جذب الآخر وإقناعه باتباعك في غير إكراه أو بمعنى آخر هي جعل الآخرين يرغبون بنفس الأشياء التي تريدها ، إلا أن تلك الجاذبية بإمكانها التحول إلى نفور إذا ما صاحبها تصرف مغرور ومتكبر . جوزيف ناي مفكر أميركي استراتيجي مرموق وعميد كلية كنيدي للعلوم الحكومية بجامعة هارفارد، وصاحب نظرية «القوة المرنة أو الناعمة» في العلاقات الدولية، والمتخصص في تناول قضية «قوة أميركا الخارجية» . (مصدر سابق)

٢٤ المصدر السابق

٢ . يسمح الدستور الأميركي للرئيس بما أنه القائد الأعلى للقوات، بإرسال قوات أميركية للتدخل في أية منطقة من العالم لمدة ستين يوماً دون الحاجة لموافقة الكونغرس . [٢٥]

وانطلاقاً من هذه الحقائق، فإن أقصى ما يمكن للكونغرس الديمقراطي عمله هو القيام بمهمته التقليدية بصفته الهيئة التشريعية وممارسة دوره الرقابي من خلال طرح الأسئلة الصعبة على الرئيس بوش وحكومته حول القضايا المختلفة. ويفرّق منذر سليمان: خبير الأمن القومي الأميركي والأستاذ بجامعة ميريلاند فيما يخص وضع بوش كـ «بطة عرجاء» بين قضايا الشأن الداخلي والخارجي، إذ يرى أنه « سيكون بطة فعلياً فيما يخص السياسة الداخلية، بحكم أن الديمقراطيين لن يتركوه طليقاً في اتخاذ قرارات تتعلق بالسياسة الضريبية أو الضمان الاجتماعي أو الرعاية الصحية وغيرها» . [٢٦]

وعليه يجب ألاّ نتصور تغييراً جذرياً سيطرأ على سياسة الرئيس بوش وتوجهاته في الشأن الخارجي. غير أن القضية الأساسية المدرجة على جدول أعمال الكونغرس في دورته الجديدة، والتي ستكون مفتاح النجاح في سعي الديمقراطيين للفوز بانتخابات الرئاسة هي قضية العراق، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الداخلي للولايات المتحدة. ثم يليها الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها الامتداد الجغرافي والأمني للعراق وأفغانستان في حرب الإدارة ضد الإرهاب. [٢٧] وبالتالي أفضل الحلول ستكون بتقدم كل من الطرفين أي الكونغرس والرئيس بوش خطوة باتجاه الآخر وإبداء نوع من المرونة والبحث عن حلول وسط فيما يتعلق بقرارات السياسة الخارجية. وفي واقع الحال فإن توجهات كلا الفريقين في معظم قضايا الشأن الخارجي تكاد تكون واحدة باستثناء الحرب في العراق ومرد ذلك ليس الدوافع الإنسانية وإنما ما سببته الحرب من وجهة نظر الديمقراطيين من تكلفة باهظة على حساب أرواح الجنود الأميركيين والوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة.

العراق: التحدي الأكبر والقضية الأساسية في السجال الديمقراطي والجمهوري

«هناك ثلاثة بنود على أجندة بوش وهي العراق والعراق والعراق . . . بهذا الترتيب» كما يشير روبرت ساتلوف، إلى الأولويات الأميركية في المنطقة. [٢٨] يحاول الرئيس بوش أن يتجاهل حقيقة وضعه كرئيس منخفض الشعبية، من خلال ما يصفه بعملية المراجعة للسياسة الأميركية في العراق وهذا ماأشار إليه بوش في خطاب حالة الاتحاد أمام الكونغرس

٢٥ Diclerico, Roberte & Hammock, Allans s, 1980

٢٦ ماضي، محمد، ٢٠٠٧

٢٧ جورجيسيان، توماس، مصدر سابق

٢٨ Satloff، Robert، ٢٠٠٧

الجديد.[٢٩] إلاّ أن كل الشواهد والنتائج على أرض الواقع تؤكد أن الحرب في العراق وفشل إدارة الرئيس بوش في التعامل مع تطورات الوضع فيها، أدت إلى خسارة الحزب الجمهوري في الانتخابات التشريعية الأخيرة لصالح الديمقراطيين. [٣٠] تشير الإحصائيات مثلاً إلى أن الواقع الصعب الذي يعيشه العراق « راح ضحيته حتى نهاية ٢٠٠٦ أكثر من ٦٠٠٠٠٠ عراقي طبقا لدراسة جامعة جون هوبكنز الأميركية، وحوالي ٣٠٠٠ أميركي حسب أرقام وزارة الدفاع الأميركية». [٣١] ووفق يحيي عبد المبدي، سيبقى الملف العراقي أكبر التحديات التي ستواجه الكونغرس الجديد لعدة أسباب، أهمها: أن القضية لم تعد مجرد من مع الحرب أو ضدها، بل أصبحت الأزمة للجميع تكمن في صعوبة إيجاد حلول عاجلة وفاعلة للمسألة العراقية. كما أنه ومن خلال متابعة مواقف مسؤولي الحزب الديمقراطي تجاه السياسة التي يجب تطبيقها في العراق، نلاحظ اختلافاً كبيراً، فهناك من هو مع الانسحاب الفوري للقوات، وهناك من هو مع زيادة عدد القوات، ما يؤدي إلى صعوبة في إحداث تغييرات في الواقع السياسي الحالي. [٣٢]

رغم الاختلاف في الآراء حول مدى قدرة الأغلبية الديمقراطية في الكونغرس على إدخال تعديلات على السياسة الخارجية الأميركية الحالية بقيادة بوش، هناك اتفاق واضح بين العديد من المراقبين على أن قدرة الديمقراطيين على تغيير الإستراتيجية الأميركية في العراق محددودة جداً، ويرى البعض أن السيناريو المتوقع سيكون بتركيز الكونغرس على عامل قوته المتمثل في ممارسة الضغط على الرئيس الأميركي بوش وقطع الأموال عن الحرب، وستكون التداعيات باتهام الجمهورين للديمقراطيين باقتطاع الأموال عن الجيش الأميركي في العراق، ما سيشكل مشكلة سياسية جدية. أما السيناريو الثاني والأكثر واقعية، فيمكن أن يكون باتخاذ الكونغرس الديمقراطي موقفاً متوازناً يتمثل بعدم المواجهة المباشرة والابتعاد عن المواجهة الحادة مع الرئيس بوش وحكومته، ولكن في الوقت نفسه على الكونغرس ممارسة صلاحياته بالضغط على بوش عن طريق التحكم بالميزانية الخاصة بالأغراض العسكرية. فبذلك لا يتهم الديمقراطيون بقطع الأموال عن الجيش في العراق ولكن على الكونغرس أن يشترط

٢٩ ألقى الرئيس بوش خطاب حالة الاتحاد أمام الكونغرس الجديد بتاريخ ٢٣/ ٠١/ ٢٠٠٧.
خطاب (حالة الاتحاد) : من المعروف أن الكونغرس الأميركي يفرض على الرئيس إبلاغ الكونغرس «بين الآونة والأخرى» عن «حالة الاتحاد» وقد تطور هذا الواجب الدستوري حتى تحول إلى خطاب الرئيس السنوي عن حالة الاتحاد، والذي أصبح يحقق اليوم عدة أغراض؛ فهو يعرض وضع الولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والدولي، ويوصي بجدول أعمال تشريعي للعام القادم، ويتيح للرئيس فرصة عرض رؤياه شخصياً على الشعب.
٣٠ عبد المبدي، يحيى، ٢٠٠٧
٣١ بن المختار الشنقيطي، محمد، ٢٠٠٦
٣٢ عبدالمبدي، يحيى، ٢٠٠٧

الموافقة على التمويل بتحديد جدول زمني للانسحاب من العراق. وقد لاحت بوادر تشير إلى إمكانية تحقق السيناريو الثاني، وهو ما حدث في جلسة الكونغرس في ١٦ آذار ٢٠٠٧ بسبب طرح مقترحات ديمقراطية لتحديد موعد نهائي للانسحاب من العراق في العام المقبل إذا لم تؤكد الإدارة تحقيق تقدم في الحرب هناك. و ذلك إثر تصويت لجنة المخصصات المالية في مجلس النواب لصالح ميزانية قدمها الرئيس بوش بقيمة ١٢٤ مليار دولار للتمويل الحربي في العراق وأفغانستان.[٣٣] وهو التحدي الأول من قبل الكونغرس الجديد لسياسات البيت الأبيض تجاه العراق. وسيفتح المجال لمزيد من المد والجذر في قضايا محط الخلاف بين الأغلبية الديمقراطية في الكونغرس والبيت الأبيض وعلى رأسها قضية العراق. يدرك البيت الأبيض أن عليه إظهار شيء من البراغماتية وخاصة بعد صدور تقرير بيكر ـ هاملتون. وهو ما بدأت الإدارة في تبنيه بخطوها خطوات باتجاه إستراتيجية جديدة تعتمد على دبلوماسية الحوار، ومعالجة القضايا بطرق أكثر إدراكاً للواقع السياسي في العراق ولدور دول الجوار.[٣٤]

القضية الفلسطينية إلى أين ؟

ستستمر سياسة الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل والضاغطة على الفلسطينيين، برغم توصيات (بيكر ـ هاملتون) وحتى مع فوز الديمقراطيين بالكونغرس. فالديمقراطيون معروفون تاريخياً بدعمهم لإسرائيل، حيث يمثل هذا الدعم منطلقاً من منطلقات الحزب الديمقراطي. وإلى جانب هذا الدعم العريق الذي تتلقاه إسرائيل من الحزب الديمقراطي فإن الحظوة التي تلقاها من قبل الجمهوريين خاصة المحافظين الجدد منهم تجد تبريرها في معتقداتهم الدينية المتطرفة. ومن هنا فإن سياسة الرئيس بوش تجاه القضية الفلسطينية لن تتغير، حتى مع سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس.

منذ تولي بوش الرئاسة عام ٢٠٠٠ تبنت الولايات المتحدة موقفاً متجاهلاً للقضية الفلسطينية، وانتهجت سياسة الإهمال لملف عملية السلام، والتغاضي عن الممارسات الإسرائيلية في الأرض المحتلة من استمرار توسيع المستوطنات وتوسيع نطاق الجدار على حساب الأرض الفلسطينية المصادرة. وعمق فوز حماس بالانتخابات البرلمانية وترؤسها الحكومة الفلسطينية في ٢٠٠٦/٠٣/٣٠ ، سياسة الإهمال الأميركية التي تجسدت في رفض الولايات المتحدة التعامل مع حكومة تترأسها حماس ولاتعترف بإسرائيل. وعلى الرغم من معرفة الولايات المتحدة برغبة حماس في دخول تجربة الانتخابات، وإدراكها لنهج حماس السياسي ومنطلقاتها الأيديولوجية وإعلانها عدم الالتزام بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو والتي

٣٣ بي بي سي، ٢٠٠٧

٣٤ Carter, Jimmy, 2006

٣٤ مصدر سابق

اعترفت فيها بحق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن، إلا أن الولايات المتحدة مارست ضغطاً كافياً لإقامة الانتخابات الفلسطينية التشريعية.[٣٥] و حتى مع فوز الديمقراطيين بأغلبية المقاعد في الكونغرس الأميركي بمجلسي الشيوخ والنواب، فمن غير المتوقع أن ذلك سيغير كثيراً من موقف الولايات المتحدة تجاه الحكومة الفلسطينية، ومما يؤكد هذا التوقع ما أقره مجلس النواب في الكونغرس في ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، من «مشروع قانون (يحمل) رقم ٢٣٧٠ واسمه (The Palestinian Anti-Terrorism Act of ٢٠٠٦)، والذي أقره واعتمده مجلس الشيوخ في ٢٣/ ٠٦/ ٢٠٠٦، وهو التشريع الذي يمنع المعونات عن حكومة فلسطينية تترأسها حماس، ما لم تقم هذه الحكومة بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والالتزام بكافة الاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم السابقة.[٣٦]

يرى المراقبون أن استمرار تجاهل الولايات المتحدة للقضية الفلسطينية على حساب الملفات الأخرى، والتباطؤ باتجاه دفع عملية السلام قدماً ليس حلاً بل يزيد الوضع السياسي في الشرق الأوسط تعقيداً، فالقضية الفلسطينية كانت ومازالت محور الصراع، ولذا لابد للولايات المتحدة من أن تلعب دوراً أكبر وأكثر فاعلية وحيادية، فالتركيز على القضية الفلسطينية هو مفتاح الحل في المنطقة والسبيل لتقليل الضغط على الولايات المتحدة على الجبهات الأخرى. وهذا ما يؤكده T.C Salmon بقوله إن : «ما هو مهم هو أنه يجب أن ندرك أن الصراع يقع في قلب السياسة».[٣٧] الأمر الذي أشار إليه تقرير (بيكر ـ هاملتون)، حيث ذكّر أن القضية الفلسطينية مازالت هي القضية الأولى في الشرق الأوسط. «فما من قضية تتسع بسببها الهوة بين أميركا وباقي العالم بمقدار ما تفعل المسألة الإسرائيلية ـ الفلسطينية».[٣٨] ولما كانت مصداقية الرئيس بوش محدودة في القضية الفلسطينية، فإن التجربة قد أثبتت أن مفاوضات دون مرجعيات ودون آلية ملزمة ومشروطة بسقف زمني لن يكتب لها النجاح ولن تكون فعالة ولن تفضي إلى نتائج ملموسة.[٣٩]

مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية تحفظت الولايات المتحدة الأميركية في انتظار أن تطرح الحكومة برنامجها السياسي، مذكرة إياها بوجوب الاستجابة لشروط اللجنة الرباعية، وخصوصاً الاعتراف بإسرائيل، وعلى الرغم من ذلك، فإن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية مهد لفتح القنوات الدبلوماسية مع عدد من الدول من جديد. والثابت

٣٥ مصدر سابق

٣٦ جورجيسيان، مصدر سابق

٣٧ T.C Salmon، ١٩٩٢. ص ٣٠٩

٣٨ بريستوفتز، كلايد، ٢٠٠٣، ص ٢٣.

٣٩ وكما أثبتت التجربة أن الأمر الذي يعتبر حاسما بالنسبة للولايات المتحدة هو أن تضمن أمن إسرائيل حتى ولو على حساب تأجيل إقامة الدولة الفلسطينية. لكن وفي نفس الوقت هناك حقيقة لايمكن تجاهلها وهي أن «الفلسطينيين مفتاح قبول إسرائيل في المنطقة» انظر صافية، عفيف، ٢٠٠٧.

أن الولايات المتحدة ستستمر في سياستها الداعمة لإسرائيل حتى مع خسارة الجمهوريين للكونغرس، ويعود السبب في ذلك إلى أن الحزب الديمقراطي يعد تاريخياً هو الحزب الأكثر دعماً لإسرائيل، ما يعني أن سياسة بوش فيما يخص القضية الفلسطينية لن تتغير. وربما مع اجتماع الديمقراطيون في الكونغرس والمحافظين الجدد في البيت الأبيض، سيزداد الدعم لإسرائيل فكلاهما من أشد المنحازين لإسرائيل هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعد الكونغرس المكان الأكثر فعالية لدور اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، وواحد من عوامل نجاح اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس الأميركي هو أن عدداً من أعضاء الكونغرس الفاعلين هم من المسيحيين ـ المتصهينين مثل ديك أرمي، الذي قال في أيلول ٢٠٠٢: «إن أولويتي الأولى في السياسة الخارجية هي حماية إسرائيل».[٤٠] هذا إلى جانب مجموعة أخرى من العوامل التي ساهمت بتفعيل دور اليهود المتنفذ في الكونغرس مثل وجود عدد من موظفي الكونغرس الداعمين لإسرائيل، بالاضافة إلى منظمة الايباك AIPAC هذه الجماعة التي تمثل مركز تأثير اللوبي في الكونغرس الأميركي[٤١].

خلاصة القول إن الولايات المتحدة ستستمر في دعم إسرئيل بصرف النظر عن توصيات تقرير بيكر ـ هاملتون وحتى مع فوز الديمقراطيين بأغلبية مقاعد الكونغرس بمجلسيه لن يحدث تغيير يذكر، إلا أنها ستسعى لتسجيل إنجاز على المسار الفلسطيني حتى وإن كان ظاهرياً، بهدف تحييد تأثير القضية الفلسطينية في سبيل خدمة مسارها في العراق، وتحسين صورتها والرفع من مستوى شعبيتها التي تدنت إلى أقل مستوياتها في السنوات الأخيرة.

سورية

تحتاج الولايات المتحدة، حالياً، إلى تهدئة الجهات المتعددة المفتوحة وأكثرها حدة في العراق، لذا لابد من فتح قنوات الحوار مع كل من سورية وإيران للتعاون في حل بعض القضايا وأهمها الأمن في العراق وضبط الحدود العراقية مع دول الجوار بالإضافة الى الأزمة السياسية اللبنانية. وبالمقابل يتم التخفيف على سورية فيما يتعلق بالملف اللبناني والمحكمة الدولية وعن إيران في كيفية التعامل مع برنامجها النووي. وهذا ما ترجم عملياً من خلال دعوة سورية لحضور مؤتمر إقليمي حول العراق.

ويبدو أن هذه التطورات بدأت تؤتي ثمارها وتجلى ذلك بزيارة مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون اللاجئيين ايلين ساربوري لسورية منتصف شهر آذار ، وتبعتها زيارة لخافيير

٤٠ المصدر Mearsheimer, John J. & Walt, Stephen M, 2006 ص17

٤١ المصدر السابق. (AIPAC): هي اختصار لـAmerican Israel Public Affairs Committee ، وتسمي نفسها جماعة الضغط الداعمة لإسرائيل، وتشمل عضويتها اليهود وغير اليهود. وشكلت هذه الجماعة في فترة إدارة إيزنهاور ومنذ ذلك الحين وهي تساعد على توفير دعم ومساعدات أميركية دائمة لإسرائيل. وفي العام ٢٠٠١ حازت الجماعة على المرتبة الرابعة ضمن قائمة منظمات جماعات الضغط الأكثر ثراء.

سولانا في ٢٠٠٧/٠٣/١٥، واجتماعه مع الرئيس بشار الأسد، ما أعاد الزخم للعلاقات السورية ـ الأوروبية بعد انقطاعها لأكثر من عامين ويمكن قراءة ذلك كالآتي:

١. اعتراف أوروبي ورسالة واضحة باستئناف العلاقات بعد انقطاعها قبل سنتين بإجازة أميركية.

٢. هجوم السلام الأميركي واستخدام مبدأ القوة الناعمة في التعامل مع سورية مقابل:

أ ـ القبول بالمحكمة الدولية والكف عن التدخل بالشؤون اللبنانية.

ب ـ تسهيل الأمور فيما يتعلق بالعراق (تحقيق الاستقرار في العراق من خلال التحكم بحدودها وأمنياً من خلال تبادل المعلومات مع العراقيين).

ج ـ تسهيل التعامل فيما يتعلق بالتدخل بالملف الفلسطيني عن طريق التأثير على مواقف حماس.

إيران

في المقابل يعد ملف إيران واحداً من أهم القضايا المدرجة على أجندة الكونغرس الجديد، والسياسة الخارجية الأميركية. غير أن هيمنة الديمقراطيين على الكونغرس لن تغير في هذا الشأن، فهناك على الأغلب توافق بين الرئاسة والكونغرس على السعي لمنع إيران من الاستمرار في برنامجها النووي، وهذا يتجلى واضحاً في الموقف الضاغط للولايات المتحدة باتجاه فرض المزيد من العقوبات على إيران. علماً أن تقرير بيكر ـ هاملتون ركز في توصياته على التعامل مع المسألة الإيرانية عبر مجلس الأمن فيما يخص الملف النووي، وإقناع إيران عبر الجهود الدبلوماسية بالتعاون من أجل تحسين الوضع في العراق، كما أشار التقرير إلى ضرورة دعوة إيران إلى المؤتمر الإقليمي في بغداد كونها إحدى دول الجوار، للمساعدة فيما يتعلق بالوضع الأمني في العراق. و هذا ما تم بالفعل. وليس خافياً أن لإيران مصلحة في مؤتمر بغداد فهي «تريد كسب الوقت لتمرير ملفها النووي بخسائر محدودة ولتأكيد نفوذها الإقليمي في الخليج وآسيا الصغرى». [٤٢]

لكن يبقى موقف الولايات المتحدة تجاه إيران موقفاً حذراً، حتى لايتكرر في إيران ما حدث في العراق. فهي حريصة على إبقاء القنوات الدبلوماسية وسيلة للحوار مع إيران للوصول إلى تسوية فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، فقد أدركت الولايات المتحدة وبعد تجربتها في العراق تبعات خيار الحرب دون موافقة دولية لذا ستحاول حشد أكبر عدد من الحلفاء في معركتها ضد إيران وذلك بهدف تشديد العقوبات على إيران في مجلس الأمن، لكن في الوقت نفسه سيظل خيار الحرب قائماً وستلوح الولايات المتحدة به كخيار أخير. ويمكن قراءة ذلك من مجموعة التخطيط الخاصة التي أنشئت في مكاتب هيئة رئاسة الأركان المشتركة، حيث كلفت المجموعة

٤٢ السيد حسين، عدنان، ٢٠٠٧

بوضع خطة قصف طارئة ضد إيران، وفي شهر شباط من العام ٢٠٠٧، وتم تكليف مجموعة التخطيط بمهام أخرى كتحديد مواقع داخل إيران والتي يمكن أن تكون لها علاقة بدعم أو مساعدة المسلحين في العراق، وسابقاً كان تدمير المنشآت النووية الإيرانية واحتمال تغيير النظام هو محور الاهتمام الأساس. [٤٣] من المؤكد أن الديمقراطيين لن يتساهلوا في الملف الإيراني ولن يكون هذا الملف مثار خلاف كبير بينهم وبين البيت الأبيض.

نشر الديمقراطية

يعد الرئيس جيمي كارتر، (الديمقراطي) أول من استخدم فكرة الترويج للأفكار والمبادئ الأميركية المتمثلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان لتحسين الصورة السيئة للولايات المتحدة بعد الحرب في فيتنام، واتخذ من حقوق الإنسان أساساً للسياسة الخارجية لإدارته. [٤٤] أما إدارة كلينتون فكانت أول من أطلق برامج الإصلاح ومبادرات الديمقراطية، وبهذا فالديمقراطيون هم أصحاب مشروع الترويج للديمقراطية، وبالتالي سيواصل الكونغرس الجديد دعمه لقضايا الإصلاح ونشر الديمقراطية، ولكن السؤال هو: كيف يمكن إنجاز هذه البرامج الإصلاحية وما هي الطرق المستخدمة لذلك في الأفق المنظور وعلى المدى البعيد. فمنذ الإعلان عن برامج الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الموسع، طرحت العديد من التساؤلات من قبل الخبراء والمحللين السياسيين حول ما إذا كانت مبادرات الإصلاح في المنطقة تسعى حقاً للترويج لإصلاحات سياسية واقتصادية أم أنها مجرد ستار لتغطية الدوافع الحقيقية للسياسة الجديدة للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط الموسع.

وفي السنوات الأخيرة، حاز مفهوم دمقرطة الشرق الأوسط على قدر كبير من الاهتمام أكبر من أي وقت مضى، ومن الواضح أن الإستراتيجية الأميركية الجديدة جاءت كرد فعل على أحداث ١١ أيلول، فمن منظور أميركي، «إن واحداً من أهم التطورات التي تلت هذه الأحداث هو تنامي الإدراك في الولايات المتحدة أن الظروف المحلية في الشرق الأوسط هي السبب الأساس في التطرف والراديكالية». [٤٥] وفي الوقت نفسه كانت الإدارة الأميركية وما زالت محاطة بمجموعة من السياسيين والصحافيين وصانعي السياسة من المحافظين الجدد الذين « يتشاركون بعدد من الأفكار المتطرفة وعلى رأسها: أن مكافحة الإرهاب على المدى الطويل تتطلب خلق عالم عربي ديمقراطي على وفاق مع القيم الأميركية». [٤٦]

تعتبر «مبادرة الشرق الأوسط الموسع» التي طرحت عام ٢٠٠٤ من أهم المبادرات التي

٤٣ هيرش، سيمون، ٢٠٠٧

٤٤ Wikipedia the free encyclopedia

٤٥ Almzayyen، ibid، p:6. Cited by: Heidi Huuhtanen، 'Western Strategies and the Prospect of Reforms in the Middle East Initiative، UPI Working Papers، The Finish Institute of International Affairs، 2003

٤٦ المصدر السابق صفحة ٧

طرحتها الولايات المتحدة الأميركية في هذا الشأن، وهي، أي تلك المبادرة تتويج لسلسلة من المبادرات والمشاريع الخاصة بالاصلاح. وتقوم مبادرة الشرق الأوسط الموسع على ثلاث ركائز هي: ١. تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، ٢. بناء مجتمع معرفي، ٣توسع الفرص الاقتصادية.[٤٧] و بالنظر إلى البعد الأيديولوجي لمشروع الإصلاح في المنطقة نجد أنه تجسيد لما تنتهجه الإدارات الأميركية المتعاقبة من سياسات تبدو أنها محاولة للعمل باتجاه نشر الديمقراطية وتوسيع مجال الحريات وحقوق الإنسان، إلا أنها في واقع الأمر تسعى لتشويه صورة الآخرين لتبرير سياساتها التي تظهر عدوانية تجاه الدول والشعوب.

ومع بداية العام ٢٠٠٥ بدأت الولايات المتحدة تستشعر أن فرض الديمقراطية لايأتي بالقوة، وأن الحلول التي تنتهجها ضد الإرهاب للدفاع عن مصالحها وحماية أمنها القومي، هي حلول فيها تفرد وتغييب لدور المجتمع الدولي في إدارة الأزمات والتعامل معها، وأن هذه السياسة المتفردة وذات الطابع العنيف لن تفلح في تحقيق أهدافها في القضاء على الإرهاب الذي تنامى كرد فعل على ممارساتها في منطقة الشرق الأوسط وأهمها الدعم الأعمى لإسرائيل واحتلالها للعراق. والولايات المتحدة ليست الوحيدة صاحبة المبادرات في مجال الإصلاح، فقد طرح الاتحاد الأوروبي عدداً من البرامج التي تعنى بالإصلاح السياسي في المنطقة منذ تسعينيات القرن العشرين، وعلى رأسها موضوع الشراكة لدول الجوار والتي تتضمن تعاوناً مشتركاً بين دول الاتحاد وباقي دول المتوسط على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي أدركت الولايات المتحدة أنها ليست وحدها في ساحة التنافس على أخذ الدور الفعال والمؤثر في عملية الإصلاح ونشر الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك وجدت الولايات المتحدة نفسها ـ وبعد فشلها في العراق والتعقيدات التي واجهتها جراء قرارها الأحادي في شن الحرب على العراق ـ بحاجة للتحالف مع الدول من جديد وهذا ما يؤكده كسنجر، بقوله: إن «الدبلوماسية وحدها الكفيلة بترجمة القوة المتفردة إلى عمل جماعي توافقي يحظى بالشرعية».[٤٨]

وانطلاقاً من هذه الحقيقة، واستكمالاً لمشروعها الإصلاحي وتحسيناً لصورة الولايات المتحدة في العالم، عملت الخارجية الأميركية على اعتماد نهج الدبلوماسية العامة، وأنشأت وحدة خاصة داخل الوزارة أطلقت عليها وحدة الدبلوماسية العامة، بهدف تقديم صورة أوضح

٤٧ بالنظر إلى المنطقة الجغرافية الممتدة التي تشملها المبادرة، نجد أنها تضم الدول العربية والإسلامية، وهي بهذا المعنى تهدف إلى إعادة تعريف المنطقة بمسمى جديد تذوب فيه الهوية العربية والإسلامية. بالإضافة إلى ذلك فإن مصطلح الشرق الأوسط الموسع، هو فكرة سياسية مبنية على تقسيم إقليمي جديد ليتلاءم مع المصالح الأميركية- الإسرائيلية الجديدة في المنطقة.

٤٨ مشار إليه في جووف ،جوزيف، مصدرسابق

عن الولايات المتحدة وقيمها ومبادئها المتجسدة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومع بداية العام ٢٠٠٦ برزت العديد من الحقائق واتضح أن الولايات المتحدة بحاجة إلى إستراتيجية دبلوماسية جديدة تكون الدبلوماسية العامة أحد بنودها.

كما أدركت الولايات المتحدة استبعاد فكرة فرض الديمقراطية بالقوة على الحكومات العربية القائمة، بسبب ما تفرزه الديمقراطية في بعض الأحيان من صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم وبالتالي المطلوب أميركياً هو احتواء الأحزاب الدينية ضمن النظام السياسي وكمعارضة أحياناً، لكن ليس إلى الحد الذي يمكنها من الوصول إلى سدة الحكم لأنه حينها ستمارس الولايات المتحدة نفوذها وتستخدم القوة الصلبة مستعينةً بأخف أساليبها بالتهديد والوعيد والمقاطعة وفرض العزلة، كما حدث عندما فازت حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام ٢٠٠٦ [٤٩].

إجمالاً، فإن سياسة بوش فيما يتعلق بدعم برنامج الإصلاح والديمقراطية، لن تتغيّر بوجود كونغرس ديمقراطي، بمعنى أن إدارة بوش ستواصل دعمها للأنظمة العربية القائمة وفي الوقت نفسه ستتابع خطابها الإعلامي الداعم للديمقراطية في الشرق الأوسط. رغم ما قدر يراه البعض الآخر من أن إدارة بوش لم تحسم أمرها بعد فيمن تدعم هل الأنظمة العربية القائمة، أم الاصلاحيين والنخب السياسية العربية. [٥٠] في هذا السياق، يمكن القول إن هناك «صراعاً بين ما يمكن أن يسمى (الأهداف الجديدة) و(الأهداف التقليدية) للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط». [٥١] من المبكر الحسم فيه، لكن من المؤكد أن الديمقراطيين سيكون لهم قول كبير في حسمه.

الخلاصة

هناك عدد من التغيّرات المتوقعة في أداء السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع فوز الديمقراطيين بأغلبية مقاعد الكونغرس. رغم أن المحقق أن انتخابات التجديد النصفي للكونغرس زاد فيها تأثير السياسة الخارجية على العوامل الداخلية، فقد لا يحدث تغيير جذري في السياسة الخارجية الأميركية وبخاصة تجاه الشرق الأوسط. بيد أن المتابع قد يتوقع تغيّرات في بعض القضايا، مثل العراق، حيث إن إدارة بوش ستستمر في التعاون مع الحكومة العراقية (وفقاً لتوصيات بيكر ـ هاملتون) والتنسيق مع دول الجوار (الأطراف الفاعلة في العراق

٤٩ وهذا ما أشارت إليه وزيرة الخارجية الأمريكية: «إن السبيل الوحيد ليحصل الشعب الفلسطيني على حياة أفضل هو الاستمرار في العملية السياسية، وأن الدول العربية مطالبة بحرمان حماس من كل أشكال الدعم، و أن حماس لا حق لها في الجمع بين ممارسة العنف والعملية السلمية. و قالت إن أمريكا لن تدعم أي حكومة فلسطينية لا تعلن أنها وفية لحق إسرائيل في الوجود وجاهزة لتتفاني في إثبات هذا الوفاء والتنديد بالإرهاب ونزع السلاح الفلسطيني. مطر، جميل، ٢٠٠٦

٥٠ ماضي، محمد، مصدر سابق

٥١ سلامة، معتز، ٢٠٠٥.

وتقريب وجهات النظر بهدف الحد من العنف في العراق وضبط الوضع الأمني فيه، إلا أنها لن تنسحب من العراق وفق شروط الكونغرس الجديد، وبالتالي سيستمر السجال بين الإدارة والكونغرس وربما يصل ذلك إلى حد استخدام الرئيس بوش لحق (الفيتو)، الأمر الذي أشار إليه في تصريحاته الأخيرة. وبالتالي فالحل يكمن في إبداء نوع من المرونة من كلا الطرفين بهدف الوصول إلى حلول وسط. وكون الحزب الديمقراطي يعد الحزب الأكثر دعماً لإسرائيل تاريخياً فإن الرؤى الجمهورية والديمقراطية تجاه القضية الفلسطينية لاتختلف كثيراً. ومن هنا، فالإدارة الأميركية لن تحرك عملية السلام ولن تستجيب للنداءات المطالبة بعقد مؤتمر دولي لاستئناف مفاوضات السلام العربية-الإسرائيلية على الأقل في الوقت الراهن، كل ما يجري، حالياً، هو حركة دبلوماسية أميركية نشطة متمثلة بتكثيف اللقاءات مع الأطراف ذات العلاقة، دون وجود مبادرة سياسية حقيقية يمكن أن تطبق وفق آلية ملزمة ومشروطة بسقف زمني وتفضي إلى نتائج ملموسة (حلول لقضايا الوضع النهائي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة). وكما ستسعى الولايات المتحدة لتسجيل إنجاز على المسار الفلسطيني حتى وإن كان ظاهرياً، بهدف تحييد تأثير القضية الفلسطينية في سبيل خدمة مسارها في العراق، وتحسين صورتها والرفع من مستوى شعبيتها التي تدنت إلى أقل مستوياتها في السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق بكل من سورية وإيران، هناك توجه لاعتماد الحوار الدبلوماسي معهما بهدف المساعدة على تحسين الوضع في العراق، وفي المقابل يتم التخفيف على سورية فيما يتعلق بالملف اللبناني، وعلى إيران فيما يخص برنامجها النووي. وفي مجال التحول الديمقراطي، ستتابع الإدارة الأميركية البروباغندا الإعلامية حول استمرار دعمها لنشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط الموسع، وفي الوقت نفسه ستحاول الموازنة بين سعيها للدفع ببرنامج الإصلاح وبين المحافظة على علاقتها بالأنظمة العربية القائمة، وستحاول تسييس الأحزاب المتطرفة والدينية ودمجها في النظام السياسي لاحتوائها والحد من نشاطاتها المناوئة للمصالح الأميركية. وسيظل ملف الإرهاب واحداً من أهم الملفات في السياسة الخارجية الأميركية، فهناك إجماع من قبل الإدارة الأميركية والكونغرس الجديد على الاستمرار في الحرب ضد الإرهاب[٥٢].

٥٢ ملاحظة: تمت هذه الدراسة بتاريخ ٢٦/ ٠٣/ ٢٠٠٧، ومن الجدير الاشارة إلى أن رئيسة الكونغرس الأميركي نانسي بلوسي بدأت زيارة شرق أوسطية في ٣١ من آذار، شملت كل من إسرائيل مرورا بسورية ولبنان وانتهاءً بالسعودية.

مراجع

السيد حسين، عدنان، ٢٠٠٧ . «مؤتمر بغداد ولعبة المصالح الإقليمية والدولية»، الحياة اللندنية، (١٤/ ٠٣/ ٢٠٠٧)

هيرش، سيمون، ٢٠٠٧ . «السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط»، مجلة نيويوركر، نقلا عن: جريدة الأيام، ١٨/ ٠٣/ ٢٠٠٧).

بريستوفتز؛ كلايد، ٢٠٠٣ . الدولة المارقة: الدفع الآحادي في السياسة الخارجية الأميركية (ت. فاضل جتكر)، الحوار الثقافي، بيروت

بن المختار الشنقيطي، محمد، ٢٠٠٦ . «قراءة سريعة في تقرير بيكر هاملتون عن العراق»، قناة الجزيرة الاخبارية، (١٧/ ١٢/ ٢٠٠٦)، موجود على الرابط التالي:

٠#htm . ٦D١٣٢C٤D٨F٢١ ٨٣B٤-٤C٤٦-C٥EE-٤٠E٥٥٠A٢ /http: / /www . aljazeera . net /NR /exeres

(آخر دخول ٣٠/ ١/ ٢٠٠٦، الساعة ٣٠: ٢٠)

بي. بي. سي (هيئة البث البريطانية)، ٢٠٠٧ . «خلاف في الكونغرس حول الانسحاب من العراق»، موجود على الرابط:

http: / /news . bbc . co . uk /go /pr /fr /- /hi /arabic /news /newsid__6457000 /6457137 . stm

(آخر دخول ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٧، الساعة ٤٠: ٢٥)

سلام، هشام، ٢٠٠٥ . «مجلس الأمن القومي ودوره في صنع السياسة الخارجية الأميركية»، تقرير واشنطن، (١٨/ ٧/ ٢٠٠٥) موجود على الرابط التالي: www . taqrir . org /showarticle . cfm؟id=72 (آخر دخول: ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧، الساعة ٤٠: ١٠).

سلامة، معتز، ٢٠٠٥ . الاصلاح السياسي: السياسة الأميركية والاستجابات العربية، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد١٥ .

صافية، عفيف، ٢٠٠٧ . ›مقابلة‹، تقرير واشنطن، (١٧ شباط ٢٠٠٧)، موجود على الرابط التالي:

http: / /www . taqrir . org /showarticle . cfm؟id=589 (آخر دخول: ١/ ٣/ ٢٠٠٧، الساعة ٢٠: ١٣)

حجار، جورج، ٢٠٠٥ . أميركا في طور الرايخ الرابع، دار الهادي، بيروت.

حمزاوي، عمر، ٢٠٠٦ . «الانتخابات الأميركية والتداعيات المحتملة على السياسة الخارجية»، الشرق الأوسط، (١٦/ ١١/ ٢٠٠٦).

جورجيسيان، توماس، ٢٠٠٧ . «أجندة كونغرس ٢٠٠٧ العربية»، تقرير واشنطن، (٠٦/ ٠١/ ٢٠٠٧)، موجود على الرابط التالي:

http: / /www . taqrir . org /showarticle . cfm؟id=549 (آخر دخول ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧، الساعة ٥٤: ١٧).

جووف ،جوزيف، ٢٠٠٦ . «أميركا وغواية الإمبراطورية»، صحيفة البيان الإماراتية، عرض ومناقشة كتاب، تقديم: محمد الخولي، (على حلقات خلال كانون الأول ٢٠٠٦)

مارتيني، جيف، ٢٠٠٦ . «قضايا رئيسية أربع، محور انتخابات كونغرس ٢٠٠٦»، تقرير واشنطن، ٢٦ /٨/ ٢٠٠٦. موجود على الرابط التالي: http: / /www . taqrir . org /showarticle . cfm؟id=447 (آخر زيارة: ١٢/ ١/ ٢٠٠٧، الساعة ٤٥: ٨)

ماضي، محمد، ٢٠٠٧ . «بوش يدخل عام البطة العرجاء: مقابلات» (٠٢/ ١٠/ ٢٠٠٧) ، موجود على الرابط التالي:

http: / /www2 . swissinfo . org /sar /swissinfo . html؟siteSect=41 /sid=738229

مطر، جميل، ٢٠٠٦ . «دبلوماسية العنف»، الحياة اللندنية، (٢٧/ ٠٢/ ٢٠٠٦).

Almzayyen, Maysoun, 2005. <The U.S. Broader Middle East Initiative and Its Implications for The Palestinian – Israeli Conflict', (Master thesis, University of Malta, Mediterranean Academy of Diplomatic Studies)

Baker, James A. & Hamilton Lee A. 2006. The Iraq study Group Report, Vintage Books, New York (December2006)

Carter, Jimmy, 2006. Palestine. Peace Not Apartheid. Simon / Schuster, USA.

Diclerico, Roberte & Hammock, Allans S. 1992. Points of View: Readings in American Government Politic, Mcgraw- Hill, New York

Domhoff, G. William, 2006. 'What Happened in the 2006 Midterm Elections", An Update to who Rules America. Accessed on: http://sociology.ucsc.edu/whorulesamerica/power/midterm_elections_2006.html. (last access on 23/2/2007 at 12:23)

Mann, Thomas E. 2006, 'How to Think About the November 2006 Congressional Elections', Issues in Governance Studies, No 5, July 2006.
Accessed on: http:// www.brookings.edu/views/papers/mann/2006 0716.htm - 63k.
(آخر زيارة ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٦، الساعة ١٢ : ٢٣)
Mearsheimer, John J. & Walt, Stephen M. 2006. The Israel Lobby and US Foreign Policy, Working Paper, Harvard University / University of Chicago, London Review of Books, (March 23, 2006)
Nye, Josef S, 2006. <Soft power and Smart Power: The United States Has Forgotten How to Use Soft Power>, International Politik, (The Journal of the German Council on Foreign Relations, Summer 2006)
Satloff, Robert, 2007. 'Middle East Policy Following the Midterm Elections', (Seventh Annual Herliya conference, Washington Institute for Near east policy, January 22,2007)
Walker, Martin, 2007. 'Annual Post-New Year's Event: America and the Middle East, circa 2007 ", Washington Institute for Near East Policy, (17/1/ 2007).

الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق

رنا أبو صبيعة *

الكتاب: الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق»
الجزء الثاني
الكاتب: أحمد قريع «أبو علاء»
الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية – ٢٠٠٦

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية كتاب «الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق» وهو الجزء الثاني من ثلاثة أجزاء يقدم فيها رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق السيد أحمد قريع (أبو علاء) للقارئ، وتحديداً في هذا الكتاب، رواية للأحداث والوقائع بكافة تفصيلاتها وتجلياتها ضمن فترة زمنية لفصول العملية السلمية وهي نهاية عام ١٩٩٥ أي غداة التوقيع على الاتفاق الانتقالي، إلى أواخر عام ٢٠٠٠ أي عشية طرح خارطة الطريق.

تكمن أهمية هذا الإصدار في كونه يضع أمام القارئ شهادة واقعية للأحداث برواية فلسطينية غابت طويلاً عن الجميع، مما جعل القارئ فاقداً لجزء مهم من الرواية، على اعتبار أن هناك الكثير من الروايات التي ابتعدت كل البعد عن حقيقة ما جرى من أحداث، بل وقدمت الطرف الفلسطيني

* باحثة سياسية فلسطينية

كمتهم باعتباره المسؤول عن الفشل، وهذا ما جرى بالتحديد في كامب ديفيد. الكتاب يعرض بصورة موضوعية وواقعية بعيدة عن كيل الاتهامات والتبريرات ـ باعتبار أن ما يقدمه هو سرد وتأريخ للوقائع بهدف توثيقها دون التقيّد التام بالترتيب الزمني لمجريات هذه الأحداث ـ تفصيلات دقيقة من الصعوبة على أي إنسان أن يقدمها إن لم يكن جزءاً صانعاً ومحورياً فيها وشاهداً، أيضاً، عليها، وهو ما كان عليه مؤلفه.

يأتي الفصل الأول: تحت عنوان «**عود على بدء**» حيث قسمه الكاتب إلى خمسة عناوين: **أولاً ـ مفارقة العزاء السري**: يسجل الكاتب في هذا الجزء اللحظات التي جمعت بينه وبين أبو عمار وأبو مازن في طريقهما لتقديم العزاء في رابين في تل أبيب، والأحداث التي شهدتها تلك الليلة. **ثانياً ـ أيام بيريس القليلة**: يتطرق الكاتب في هذا الجزء إلى موضوعين ١. بيريس كونه يمتلك النظرة الواقعية التي تقوم على التعامل مع الواقع، وقناعات بضرورة التوصل إلى حل إدراكاً منه أن القوة العسكرية لم ولن تحسم الصراع. ٢. تحول العقلية الفلسطينية، حيث أصبحت هناك قناعة بأن ما يتم تحقيقه ولو على جزء صغير من الأرض هو إنجاز للقضية الفلسطينية. ينهي الكاتب هذا الجزء بعرضه للجوانب السلبية التي شهدتها فترة بيريس. **ثالثاً ـ رافعة الانتخابات التشريعية**: يعرض الكاتب في هذا الجزء الإنجازات التي تم تحقيقها بفعل العوامل التالية: ١. قدرة المفاوض الفلسطيني. ٢. تفهم بيريس وإدراكه لأهمية التحوّل في المسار الفلسطيني. ٣. المنطق التفاوضي الذي اتبع آنذاك حيث أثبت المفاوض الفلسطيني قدرة عالية على انتزاع الإنجازات وقلب قواعد اللعبة لصالحه. تمثلت هذه الإنجازات في: الصلاحيات التشريعية، عدد أعضاء المجلس، مشاركة مواطني القدس في الترشح والانتخاب، طريقة انتخاب كل من رئيس السلطة التنفيذية وأعضاء المجلس التشريعي. **رابعاً ـ تعديل الميثاق**: يظهر الكاتب في هذا الجزء ١. الرغبة التي كانت لدى إسرائيل في تعديل الميثاق الفلسطيني وإلغاء بعض بنوده كشرط مسبق لتنفيذ أي اتفاق، حيث يصف الكاتب أن الإصرار الإسرائيلي على تعديل الميثاق قد أعطى لهذا الأمر أهمية ومكانة أكثر من تلك التي يحتلها في الحياة السياسية الفلسطينية. ٢. أن هذا الميثاق ليس شيئا مقدسا كون تلك النصوص أصبحت تقيد الحركة والخطاب السياسي. ٣. أنه عملياً وبمجرد قيام دولة فلسطينية ووضع دستور يتماشى مع هذا الواقع الجديد فسيتم كتحصيل حاصل وليس تلبية للاشتراطات الإسرائيلية استبدال هذا الميثاق.

الفصل الثاني: «**بنيامين الأول**» يعرض الكاتب هذا الفصل في أحد عشر عنواناً فرعياً **أولاً ـ في زمن عابر**: يتناول الكاتب في هذا الجزء أ. **فوز نتنياهو** وصعود التيار المتطرف المناهض لعملية السلام، حيث يصف الكاتب فوز نتنياهو بأنه ارتداد ذو مغزى أيديولوجي عن مسار عملية السلام على اعتبار أن هذه المرحلة تميّزت بالمجابهة مع الفلسطينيين رسمياً وشعبياً. ب. الجهود الأميركية لاحتضان مفاوضات تجمع الطرفين وهو ما عرف لاحقاً

باتفاق الخليل (أوسلو ٣)، يضيف الكاتب إن هذا الاتفاق الذي تم بفعل ضغوط أميركية لم يغير شيئاً حتى أن حكومة نتنياهو أصبحت تتملص من تنفيذ ما وقعت عليه وعملت على طرح ما يسمى التبادلية في تنفيذ الاتفاقات من أجل التهرب من التزاماتها وجعل الطرف الفلسطيني يقدم المزيد من التنازلات. ج. يتعرّض الكاتب في نهاية هذا الجزء إلى السياسات المتطرفة التي انتهجها نتنياهو ومن بينها إرجاء مفاوضات الوضع النهائي، سياسات الاستيطان حول القدس. د. يذكر الكاتب أن نتنياهو أظهر قليلاً من التراجع عندما تعهد لفظياً بالالتزام بالاتفاقيات الموقعة من جانب الحكومة الإسرائيلية السابقة ثم موافقته على إجراء أول لقاء مع الرئيس الفلسطيني في ٢٣/ ٧/ ١٩٩٦ في منطقة (إيرز) في قطاع غزة، لكن هذا لم يغيّر من حقيقة أن الأمور تزداد سوءاً الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة إلى عقد قمة عاجلة تم التوصل فيها إلى اتفاق الخليل في ١٥/ ١/ ١٩٩٧ ذ. تلا ذلك قيام نتنياهو بشق النفق في خريف ١٩٩٧ وما أثاره هذا الأمر من انعكاسات أدت إلى ذهاب الطرفين إلى الولايات المتحدة والتوقيع على مذكرة (واي ريفر) في ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٨. **ثانياً. بنيامين الثاني**: أهم ما يعرضه الكاتب في هذا الجزء هو ١. وضع الجانب الفلسطيني حيث تميّز: بوضع دبلوماسي هجومي وظروف دولية جيدة نتيجة للسياسات الإسرائيلية. ٢. موضوع اللقاءات التي جمعت بين أبو علاء وبين نتنياهو والتي بلغت سبع لقاءات كان آخرها لقاء ٢/ ٣/ ١٩٩٩، تجدر الإشارة إلى أن جميعها جرت في إطار من السرية، وقد دارت جميع هذه اللقاءات حول قضية تنفيذ الاتفاقات، واستكمال عملية الانسحاب وإعادة الانتشار، والتحضير لمفاوضات الوضع الدائم، والنشاطات الاستيطانية. ٣. أن الجانب الفلسطيني انتهج خطاً سياسياً واضحاً مفاده عدم إغلاق الباب أمام أية فرصة مهما كانت. ٤. يذكر الكاتب أن هذه اللقاءات لم تثمر شيئاً الأمر الذي أنهى هذه السلسلة من اللقاءات نهائياً. **ثالثاً. المجلس التشريعي**: يتطرق الكاتب هنا إلى ١. دور المجلس التشريعي الفلسطيني. ٢. الصلاحيات المناطة به. ٣. ما حققه على الصعيدين السياسي والقانوني. **رابعاً. التانغو مع شارون**: أهم ما يذكره الكاتب في هذا السياق: ١. قرار القيادة فتح خط اتصال مع شارون لما يتمتع به من نفوذ. ٢. إناطة مهمة متابعة اللقاءت بأبو علاء ليحصل أول لقاء مع شارون بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٩٨، يصف الكاتب هذا اللقاء بجملة واحدة وهي أن شارون خلال هذه الاجتماعات كان أقرب ما يكون إلى جنرال في مقتبل العمر، وهذا بالطبع يعكس مضمون وسير اللقاء حيث لم يثمر هذا الاجتماع عن شيء ملموس يمكن البناء عليه. ٣. الأفكار التي كان يطرحها شارون في ذلك الوقت تركزت على:

أ. استحالة التوصل إلى تسوية نهائية. ب. اقتراح تسوية طويلة المدى تعلّق خلالها المفاوضات بشأن القضايا الخلافية الكبرى، ويجري خلالها إقامة كيان مقطع الأوصال. ٤. يعرض الكاتب المزيد من الحلول المقترحة من قبل شارون والتي طرحها خلال لقائه به. ٥. ينهي الكاتب هذا الجزء بالإشارة إلى السبب الذي دفع شارون لعرض مثل هذه الخطط والأفكار وهو وجود عاملي ضغط مترافقين لا علاقة

لهما بالحسابات الداخلية مع رئيس الحكومة وهما: ١. الخوف من قيام السلطة الفلسطينية بإعلان قيام الدولة الفلسطينية في موعد لا يتعدى ٤ أيار ١٩٩٩ أي في موعد الانتهاء من فترة الحكم الانتقالي وما سيرافقه من مظاهر تأييد شعبية واعتراف دولي بها. ٢. الخوف من قيام الإدارة الأميركية ونتيجة لزيادة الضغوط عليها بسبب السياسات الإسرائيلية بطرح مبادرة سياسية خاصة بها دون التنسيق مع إسرائيل. **خامساً ـ استكشاف الممكنات مع شارون**: في هذا الجزء من الرواية يتولى شارون وزارة الخارجية ويجمع بينه وبين أبو علاء ثاني لقاء ولكن هذه المرة كوزير خارجية إسرائيل، عقد اللقاء في ١٣/ ١٠/ ١٩٩٨ في القدس قبل أيام معدودة من قمة (واي بلانتيشن) ولكن دون أية مؤشرات إيجابية. **سادساً ـ لقاء تمهيدي**: يشير الكاتب في هذا الجزء إلى: أ. إلى الرغبة التي دفعت شارون إلى فتح قناة الاتصال المنفصلة مع أبو علاء على الرغم من وجود قنوات اتصال في ذلك الوقت؛ رغبةً من شارون في تبادل الأفكار فيما يتعلّق بتنفيذ مذكرة (واي ريفر) الأمر الذي ثبت عدم صحته لاحقاً نتيجة للعديد من الأسباب. ب. يتطرق الكاتب إلى لقاء (إيرز) الثلاثي (الأميركي ـ الفلسطيني ـ الإسرائيلي) وأهم ما ميّز الاجتماع والغاية منه وهي تنفيذ مذكرة (واي ريفر) وفتح الطريق أمام مفاوضات جدية. **سابعاً ـ معاودة الاتصال بشارون**: حيث يشير الكاتب في هذا السياق إلى اللقاء الذي جمع بينه وبين شارون بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٩٩ حيث اقترح شارون العمل على ثلاثة مسارات: ١. تنفيذ اتفاق واي ريفر. ٢. تفعيل اللجان كافة بما في ذلك اللجنة القانونية. ٣. بدء مفاوضات الوضع النهائي على أن يقدم كل جانب قائمة بالقضايا المهمة في نظره. **ثامناً ـ حريق (واي ريفر)**: يحدد الكاتب في بداية حديثه الفترة الزمنية التي يتعرض لها في هذا السياق وهي بعد عامين على تولي نتنياهو رئاسة الحكومة وما أسفرت عنه من جمود في العملية السلمية وانعكاسات على طرفي النزاع في كافة المجالات، يستطرد الكاتب ليعرض أبرز الوقائع خلال هذين العامين: ١. رفع التجميد الجزئي للاستيطان. ٢. فتح النفق تحت أساسات المسجد الأقصى الأمر الذي أشعل المواجهات. ويواصل أبو علاء قراءته الدقيقة بالقول إنه نتيجة لهذه التطورات والتدهور الحاصل نشطت الدبلوماسية الأميركية، حيث شهدت المنطقة العديد من الزيارات والجولات أعلن في نهايتها ومن قبل وزير الخارجية الأميركية عن موافقة الطرفين على عقد قمة (واي ريفر). ينهي الكاتب هذا الجزء بالإشارة إلى قيمتين حملهما اتفاق (واي ريفر): ١. انطوى اتفاق واي ريفر على مفترق سياسي بالنسبة لحزب الليكود لقبوله بمبدأ الانسحاب. ٢. زيادة درجة الانخراط الأميركي في المسار الفلسطيني على مستوى لم يكن عليه منذ توقيع اتفاق أوسلو. **تاسعاً ـ أول رئيس أميركي على أول أرض فلسطينية**: يشير الكاتب في هذا السياق إلى أهمية بالغة حصدها الفلسطينيون في نهاية قمة (واي بلانتيشن) تمثلت في التحول الإيجابي في مسار العلاقات الفلسطينية ـ الأميركية، والذي أرجعه الكاتب إلى عاملين: ١. الأداء الفلسطيني الرفيع الذي ظهر قبل عقد القمة وغداته. ٢. سوء إدارة نتنياهو لمفاوضات تلك القمة. يضيف الكاتب

أن مسألة الفشل الذريع للجانب الإسرائيلي تمثلت في إعلان الرئيس الأميركي قبول زيارة أراضي السلطة الفلسطينية. **عاشراً ـ لا يعرف الشوك إلا من يكابده**: يشير الكاتب في هذا الجزء إلى عدة قضايا تتعلق بتنصل الحكومة الإسرائيلية من التزاماتها في واي ريفر. **حادي عشر ـ هجوم سياسي مضاد**: يتعرض الكاتب في هذا الجزء الأخير من الفصل إلى قضية مهمة جداً وهي إعلان قيام الدولة الفلسطينية في ٤ أيار ١٩٩٩ وما أنتجه هذا الأمر من تحركات واتصالات ونشاطات سياسية واسعة شملت بوضوح القمة التي عقدت في واي ريفر، ثم ينتقل ليستعرض التحركات الفلسطينية من أجل الإعداد لهذا الاستحقاق. ينهي الكاتب هذا الجزء بالإشارة إلى كون الجانب الفلسطيني لم يعط الفرصة للجانب الإسرائيلي باستخدام هذه الورقة خصوصاً أن الإسرائيليين نظروا إلى هذا الاستحقاق على أنه إعلان حرب، من هنا كان القرار الفلسطيني بتأجيل الموعد وحرمان نتنياهو من استخدام هذه الورقة في الانتخابات.

الفصل الثالث: «**انقلاب على الانقلاب**» يعرض الكاتب هذا الفصل في خمسة عناوين فرعية:

أولاً ـ سماء مكفهرة: يستعرض الكاتب في هذا الجزء ١. العديد من التصريحات التي أدلى بها باراك خلال الحملة الانتخابية، والتي تظهر مواقف لافتة تجاه الشعب الفلسطيني منها اعترافه بالآم الشعب الفلسطيني بعد توليه رئاسة الحكومة. ٢. التغيّر في منحى هذه المواقف بعد توليه السلطة وظهور لاءات باراك المعروفة، يضيف الكاتب إن باراك استفاد من سابقة نتنياهو حيث تمكن من الحصول على اتفاق جديد يشمل معظم القضايا التي تم الاتفاق عليها في أوسلو وفي مذكرة واي ريفر وحصل ذلك من خلال توقيع باراك أول اتفاق من نوعه يوم ٤/ ٩/ ١٩٩٩ في منتجع شرم الشيخ حيث تم فيه الاتفاق على تمديد المرحلة الانتقالية مدة عام على أن تنتهي مفاوضات الوضع الدائم قبل هذا التاريخ. يستطرد الكاتب ليضيف إنه استناداً إلى اتفاق شرم الشيخ انطلقت مفاوضات الوضع الدائم، وذلك على شكل جولات تتم بالتناوب ولكن دون إحراز أية نتيجة. يذكر الكاتب أنه نتيجة للفشل الأميركي على المسار السوري عاد الاهتمام بالمسار الفلسطيني، حيث عقدت مفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في قاعدة بولينغ يوم ٢١/ ٣/ ٢٠٠٠ ولكن هذه المفاوضات لم تثمر شيئا وتم عقد جولة نقلت فيها المفاوضات إلى ميناء إيلات يوم ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٠ ولكن كان الرد الإسرائيلي بتوسيع مستوطنة معالي. **ثانياً ـ زيارة للكنيست**: يعرض في هذا الجزء من الفصل زيارة أبو علاء لمقر الكنيست يوم ٢٦/ ٧/ ١٩٩٩ بصفته رئيساً للمجلس التشريعي. وخلال الزيارة تم الاتفاق على العديد من الأمور من بينها برنامج مشترك يقوم على: ١. دعم عملية السلام.

٢. المتابعة والإشراف على عملية السلام.

ثالثاً ـ خطاب السلام أمام مجلس السلام: يستعرض الكاتب الكلمة التي ألقاها أبو علاء أمام مركز بيريس للسلام عام ١٩٩٩. **رابعاً ـ دروب شرم الشيخ**: يستذكر الكاتب ١. العديد من اللقاءات والاجتماعات خلال الفترة من ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ إبان

فترة حكم باراك ولكن هذه اللقاءات لم تثمر شيئاً جراء اعتماد باراك إستراتيجية تفاوضية تقوم على مفهوم فحواه أن الانسحابات الإسرائيلية المقررة في الاتفاق الانتقالي وفي مذكرة (واي ريفر) مشروطة بإحراز تقدم يتعلق باتفاق بعيد المدى بشأن قضايا الوضع النهائي. ٢. تمسك الجانب الفلسطيني بضرورة تنفيذ مذكرة (واي ريفر) بما تحتويه من استحقاقات. ٣. التلويح الفلسطيني بإعلان قيام الدولة وزيادة التدخل الأميركي الذي كان يحاول باراك الحد منه ولكن لم ينجح بل على العكس من ذلك أدى إلى زيادة انخراط الولايات المتحدة في المفاوضات، تجلى بوصول وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت مع وفد مفاوض في أيلول ٢٠٠٠ تلاه جـولات مكوكية في ٤/ ٩/ ١٩٩٩ بشأن ما أصبح يعرف باسم مذكرة شرم الشيخ. **خامساً. مفاوضات موازية**: يتطرق الكاتب إلى العديد من النقاط أهمها: قرب الموعد النهائي بموجب مذكرة شرم الشيخ لتوقيع اتفاقية الإطار. ٢. إدراك الفلسطيني استحالة بلوغ هذا الهدف كون حكومة باراك بدت مشوشة من الداخل وتعمل على أكثر من خط تفاوضي وغير مستعدة للتنفيذ. ٣. إعلان الجانب الفلسطيني أن ١٣/ ٩/ ٢٠٠٠ سيكون يوم إعلان الدولة الفلسطينية مما حدا بالعديد من الوساطات للتدخل، لاسيما الجانب المصري الذي بلور مع الجانب الأميركي اقتراحاً وسطاً يقوم على تمديد فترة التوصل إلى اتفاقية الإطار إلى أيار ٢٠٠٠ وإعادة الانتشار المتفق عليه إلى يوم ٨/ ٦/ ٢٠٠٠ والتفاوض بشأن اتفاقية التسوية الدائمة حتى أيلول موعد إعلان إقامة الدولة الفلسطينية. يضيف الكاتب إنه على إثر ذلك عقد اجتماع قمة ثنائي جمع بين الرئيس الفلسطيني وباراك في مطار اللد بتاريخ ٧/ ٣/ ٢٠٠٠ ثم انتقلا لاحقاً للاجتماع بالرئيس المصري في شرم الشيخ لمناقشة المقترح المصري ـ الأميركي، غير أن هذه الاجتماعات لم تثمر شيئاً. ينهي الكاتب هذا الجزء بالإشارة إلى القناة الخفية والتي تم الاتفاق على إقامتها يوم ٤/ ١١/ ١٩٩٩. يضيف الكاتب إنه تم الاتفاق عبر القناة الخفية على عدد من المبادئ العامة: ١. وافق الجانب الإسرائيلي على أن أساس العملية السلمية هو تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ٢. أن قضايا القدس واللاجئين والحدود والأمن وغيرها هي مفتاح الحل النهائي. ٣. أن لا تأجيل لأية قضية من القضايا الأساسية. ٤. تم الاتفاق على أن ما سيجري هو انسحاب لا إعادة انتشار. ٥. أن اتفاقية الإطار يجب أن تشمل القضايا المطروحة كافة. ينهي الكاتب بالقول إن هذه القناة لم تحرز شيئاً حيث بقيت مواقف الطرفين متباعدة تماماً.

الفصل الرابع: أوسلو وأخواتها يعرض الكاتب هذا الفصل في تسعة عناوين:

أولاً ـ قناة استوكهولم: يشير الكاتب إلى الدور الذي لعبته السويد لجمع الطرفين بهدف استكمال المحادثات السرية الدائمة والتوصل إلى صيغ محدودة في كل ما يتصل بالموضوعات المدرجة في جدول أعمال المفاوضات سواء بشأن الحدود أو القدس أو اللاجئين أو الأمن ولكن انكشاف أمر هذه القناة مع عوامل أخرى أضعف هذه القناة حيث عاد الطرفان دون التوصل لنتيجة.

ثانياً ـ استوكهولم جولة ثانية: في هذا السياق يتعرض الكاتب إلى الجولة الثانية من المفاوضات في استوكهولم حيث تمت خلال هذه الجولة مناقشة العديد من القضايا الأساسية المتعلقة باتفاقية الإطار ولكن نتيجة لتفاقم الأوضاع في الأراضي الفلسطينية قام باراك بتعليق هذه المفاوضات.

ثالثاً ـ نهاية المسار السويدي: يضيف الكاتب إن المسار السويدي استمر بعد الجولتين ولكن هذه المرة في الشرق الأوسط، حيث عقدت جلسة مفاوضات اتسمت بالكثير من الصعوبة كون الموقف الإسرائيلي بقي على حاله فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية المدرجة في جدول الأعمال وأيضاً إزاء موضوعات أقل أهمية مثل الانسحابات المقررة من البلدات الفلسطينية الثلاث بالقدس والإفراجات عن المعتقلين.

رابعاً ـ تمديد المسار السويدي: يشير الكاتب إلى الخلاف الذي ظهر بين الجانبين والمتعلق بمفهوم هذه المفاوضات ودورها.

خامساً ـ قاعدة أندروز عشية القمة الثلاثية: يتناول الكاتب في هذا الفصل ما يلي: ١. اقتراح الحكومة الأميركية القيام بجولة مفاوضات أخيرة تسبق القمة الثلاثية. ٢. العرض الذي قدمه الوفد الإسرائيلي بشأن الترتيبات الإقليمية والأمنية. ٢. قيام باراك في تلك الأثناء بتقليص مساحة الأرض التي سيتم تسليمها للفلسطينيين في منطقة أبو ديس والعيزرية والسواحرة، أيضاً، والإفراج عن ثلاثة معتقلين من مجموع ١٨٠٠ الأمر الذي رمى بظلاله السلبية على الفلسطينيين وعلى الإدارة الأميركية. ٣. زيارة الرئيس الفلسطيني الخاطفة لواشنطن. ٤. دخول الطاقم الأميركي برئاسة روس على خط المحادثات.

سادساً ـ على عتبات نابلس: يشير الكاتب إلى الاجتماع بين الوفد الإسرائيلي الذي يقوده شلومو بن عامي والرئيس عرفات في مدينة نابلس وأهم ما ميّز هذا اللقاء: ١. أنه استمرار لكل تلك اللقاءات التي أجراها أبو علاء مع بن عامي في إطار المسار السري، أي المسار السويدي ٢. أن الوفد الإسرائيلي كان أكثر استعداداً من الفلسطينيين.

سابعاً ـ الاستقالة المرفوضة: يوضح الكاتب: ١. أن المسار السويدي أظهر بعض التقدم الذي لم يظهره أي مسار آخر سواء في مناقشة القضايا أو في التقدم الملحوظ في مسألة الحدود. ٢. رغبة باراك في عدم تحقيق مزيد من التقدم رغبة منه في إيصال هذه النتائج إلى نهاية مسدودة ٣. عودة الموقف الأميركي للانحياز للجانب الإسرائيلي وخاصة فيما يتعلق بمسألة الدمج بين المراحل وموضوع عقد القمة الثلاثية بأي ثمن.

ثامناً ـ اليهودية المجنونة: يستعرض الكاتب في هذا الجزء شخصية السيدة أولبرايت ودورها، يشير الكاتب، أيضاً، إلى العديد من مواقف أولبرايت المؤيدة والمساندة للجانب الفلسطيني. **تاسعاً ـ حدود استوكهولم:** يعرض الكاتب للورقة غير الرسمية التي ناقشها الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي قبل وقف أعمال الجولة الثانية من مفاوضات استوكهولم.

الفصل الخامس: كامب ديفيد جبال كاتوكتين

يعرض الكاتب هذا الفصل في أربعة عناوين: **أولاً**

ـ يائسان في القمة: يشير الكاتب إلى ١. القناعة التي كانت لديه بفشل مؤتمر كامب ديفيد نتيجة للتباين في المواقف الفلسطينية والإسرائيلية حيال معظم القضايا المدرجة على أجندة القمة. ٢. روح اليأس لدى كل من باراك وكلينتون التي دفعتهما إلى الدعوة إلى القمة الثلاثية من دون إظهار ما يكفي من الاستعداد، ويرجع ذلك للعديد من العوامل السياسية الداخلية الخاصة بكل من باراك وكلينتون. **ثانياً ـ وقت مستقطع**: يستعرض الكاتب في البداية ١. طلب الرئيس الفلسطيني من الرئيس الأميركي التحضير الكافي وذلك خوفاً من مغبة وقوع الفشل. ٢. التخوف الفلسطيني من وجود موضوعات متفق عليها بين الجانب الأميركي والإسرائيلي والعمل على مفاجئة الفلسطينيين. ٣. الاجتماع الذي عقدته الوفود المشاركة، حيث عقدت الوفود الثلاثة جولة تحضيرية أخيرة ذات طابع إجرائي. **ثالثاً ـ يوميات كامب ديفيد**: ويعرض الكاتب هذه اليوميات بصورة حوارية مفصلة. **رابعاً ـ أسئلة من كامب ديفيد**: تحت هذا العنوان يطرح الكاتب العديد من الأسئلة والعبر والدروس.

الفصل السادس: تركة غير مرغوب فيها يعرض الكاتب هذا الفصل في ستة عناوين: **أولاً ـ تلخيص كامب ديفيد**: يشير الكاتب إلى حقيقة مفادها: ١. عجز الجانب الأميركي عن تقديم رواية مشتركة لما حدث في كامب ديفيد حيث قام منفرداً بإجمال نتائج كامب ديفيد عبر مذكرة تعبّر عن وجهة نظره بالاستناد إلى المحاضر التي دونها الأميركيون أنفسهم. ٢. فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني لم تتم عملية مراجعة وتقويم منهجي لأسلوب التفاوض الفلسطيني، ولم يتم فحص بواطن الضعف والقوة، كما لم يتم تدوين أية ملاحظات مشتركة عما تحقق من تفاهمات من وجهة النظر الفلسطينية على الأقل. ٣. ما حققته كامب ديفيد: أ. رفع الغطاء عن جوهر المواقف المتقابلة والآراء المتباينة وحدود المطالبات المتوازية من كلا الجانبين. ب. وفرت كامب ديفيد منصة للفلسطينيين لعرض الرؤية الفلسطينية لمختلف جوانب الصراع. ينهي الكاتب هذا الجزء بالقول إن القيادة استردت مصداقيتها الكاملة لدى الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى أن الشعب الفلسطيني توصل إلى اكتشاف حقيقة مراوغات إسرائيل. **ثانياً ـ من يغضب على من**: يشير الكاتب في هذا الجزء إلى ١. ما واجهه الجانب الفلسطيني من حملة إعلامية تحمّله مسؤولية فشل كامب ديفيد. ٢. يذكر الكاتب أن العوامل التي ساعدت على رواج فكرة مسؤولية الجانب الفلسطيني عن الفشل: أ. إحجام الجانب الفلسطيني عن الرد في بداية الأمر ما جعل الرواية الإسرائيلية هي الرائجة. ب. انحياز الرئيس الأميركي في ختام المفاوضات بشكل علني وصريح إلى وجهة النظر الإسرائيلية. **رابعاً ـ رواية طرف ثالث**: يعرض الكاتب في هذا المضمار رواية قدمها روبرت مالي، أحد أعضاء الوفد الأميركي المشارك في تلك المفاوضات حيث يذكر مالي: أن التشخيص الأميركي والإسرائيلي لنتائج القمة كان يتسم بالسطحية، يضيف مالي إن العرض المقدم للفلسطينيين لم يكن سخياً، حيث إن كل طرف قدم إلى كامب ديفيد وهو يحمل منظوراً مختلفاً. **خامساً**

ـ لماذا فشلت قمة كامب ديفيد: يستعرض الكاتب الأسباب وراء رواج فكرة أن الجانب الفلسطيني هو المسؤول عن الفشل. ينهي الكاتب هذا الموضع بذكر الأسباب التي دفعت كلينتون لاتهام الرئيس الفلسطيني والوفد الفلسطيني بمسؤولية الفشل: ١. رغبة الرئيس الأميركي بالتوصل إلى اتفاق من أجل تحقيق إنجاز تاريخي مع نهاية ولايته. ٢. لأن الرئيس الأميركي وفريقه المفاوض كانا أقرب من الموقف الإسرائيلي. ٣. الأوهام التي كانت لدى كلينتون والوفد الأميركي بأن الضغط على الجانب الفلسطيني سيدفعه للقبول بالعرض. **سادساً ـ غداة كامب ديفيد**: يعرض الكاتب في هذا الجزء الأجواء السياسية والنشاطات الدبلوماسية التي حدثت بعد فشل قمة كامب ديفيد بالإضافة إلى الاجتماعات واللقاءات التي جرت بعد هذه القمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. **سابعاً ـ أفكار الرئيس الأميركي**: يستعرض الكاتب الأفكار التي طرحها كلينتون قبيل مغادرته البيت الأبيض والتي تتعلق باتفاق فلسطيني ـ إسرائيلي، حيث جاءت هذه الأفكار في أعقاب جولة من المفاوضات عقدت في قاعدة بولينغ بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي. يذكر الكاتب أن الأفكار التي طرحها كلينتون هي مستمدة من الأفكار التي تم عرضها أثناء مفاوضات كامب ديفيد.

الفصل السابع: يقدم الكاتب هذا الفصل في ثلاثة عناوين، حيث يعرض في بداية الفصل الاجتماعين اللذين سبقا مفاوضات طابا، ويشير الكاتب إلى أنهما لم يسفرا عن شيء سوى كونهما مهدا لمفاوضات طابا. **أولاً ـ يوميات طابا**: حيث يعرض الكاتب يوميات طابا وما جرى فيها من أحداث ومجريات. **ثانياً ـ التقدم الذي حدث في طابا**: يعرض الكاتب في هذا السياق التقدم الذي أحرزته مفاوضات طابا على النحو التالي: ١. اتفق الجانبان عل اعتبار حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ الأساس للحدود التي ستقوم بين إسرائيل والدولة الفلسطينية. ٢. القبول بمبدأ أن كل ضم للأراضي في الضفة سيجري في إطار مبادلة لأراض إسرائيلية مماثلة. ٣. أن يكون قطاع غزة بالكامل تحت السيادة الفلسطينية وبلا مستوطنات، كما أن الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع ستكون خالية من المستوطنات. ٤. يشير الكاتب إلى كون هذه التوافقات مهمة ولم يحدث لها نظير في أي من المفاوضات السابقة ولكن لم يتم توثيق ذلك في نص رسمي أو حتى في بيان مشترك بذلك. **ثالثاً ـ أما بعد**: يعرض رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق في هذا الجزء الأخير من الفصل، العديد من القضايا لعل من أبرزها الملاحظات التي عرضها في نهاية هذا الجزء وهذه الحقبة من المفاوضات: ١. أن ايهود باراك الذي عول عليه الكثيرون في دفع عملية السلام كان مخيباً للآمال ٢. مفاوضات كامب ديفيد مثلت في حقيقة الأمر اغتيالاً سياسياً لكل تلك النتائج المتحققة في مفاوضات استوكهولم. ٣. أن كل المزاعم التي راجت عن نتائج كامب ديفيد من أن باراك كان سخياً كانت مجرد حملة دعائية. ٤. تنصل باراك من نتائج طابا أشد برهان على غربة باراك عن فريقه التفاوضي. ٥. الحملة التي شنها باراك ضد الرئيس الفلسطيني ووصفه

بأنه عقبة في وجه السلام كانت فاتحة لحملة أشد اتساعاً فيما بعد. ٦. تميّز الوفد الفلسطيني في طابا وكامب ديفيد، بوجود أجندات مختلفة، حيث كان لكل عضو فيه أجندة خاصة به وحسابات جزئية متفرقة ومتضاربة مع حسابات الآخرين.

يعرض الكاتب في نهاية الكتاب ملاحق تتضمن: ملحق رقم ١ اتفاقية الإطار للوضع الدائم عام ٢٠٠٠ (ورقة غير رسمية)، ملحق رقم ٢ محضر اجتماع الوفدين الفلسطيني والأميركي في فندق الهلتون بالقدس بتاريخ ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٠، ملحق رقم ٣ محضر اجتماع خاص وسري جمع الفلسطينيين والإسرائيليين في استوكهولم بتاريخ ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٧، ملحق رقم ٤ أسس الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي (ملخص غير رسمي لما تم التوصل إليه في كامب ديفيد)، ملحق رقم ٥ ترجمة للورقة التي اختار لها روبرت مالي وحسين اغا عنوان « كامب ديفيد: أخطاء مأساوية أم مؤامرة بين أميركا وإسرائيل ؟»، ملحق رقم ٦ وثيقة أوروبية غير رسمية (ماذا حدث في طابا في كانون الثاني ٢٠٠١ في المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية بشأن قضايا الوضع الدائم «النهائي». ثم يعرض الكتاب بعد ذلك مجموعة من الصور التي جمعت السيد أحمد قريع مع العديد من الشخصيات الرفيعة المستوى في العديد من الأحداث التفاوضية واللقاءات الرسمية المختلفة.

إن كتاب «الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق» يعتبر وثيقة فلسطينية تقدم الرواية المفقودة لطرف رئيسي للصراع وهو الطرف الفلسطيني فمن خلال ما قدمه الكاتب في هذا الإصدار يضع الحقيقة بتفاصيلها الدقيقة لما جرى فعلاً وخصوصاً في مفاوضات كامب ديفيد كونها المفاوضات التي دفع الفلسطينيون ثمنها باهظاً وخصوصاً بتحميلهم مسؤولية فشلها، وقيمة مثل هذه الرواية أنها تأتي من صانع رئيس في تلك المفاوضات.

الدم والدين:
نزع القناع عن الدولة اليهودية الديمقراطية

جوناثين كوك

مراجعة: بنو شالان*
Benoit Challand[1]

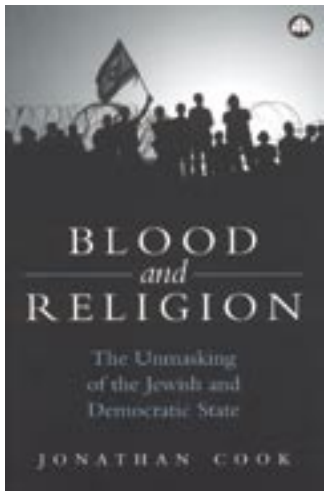

الكتاب:
Blood and Religion. The Unmasking of the Jewish and Democratic State
الكاتب: Jonathan Cook
الناشر:
London / Ann Arbor MI: Pluto Press،
تاريخ النشر: ٢٠٠٦

من عنوان هذا الكتاب لجوناثين كوك (الدم والدين) ربما يظن القارئ أنه مجرد كتاب آخر يحلل العنف القاسي والوحشي الذي وسم علاقة الفلسطينيين بالإسرائيليين خلال ما يقارب مائة عام من الزمن. غير أن العنوان الفرعي للكتاب (رفع القناع عن وجه الدولة اليهودية الديمقراطية)، سرعان ما يكشف عن الطموح الخلاّق لمثل هذا الكتاب الغني والعام. فإسرائيل وقادتها ومنذ العام ١٩٤٨ استخدموا العديد من الوسائل وتبنوا العديد من الإستراتيجيات البعيدة عن الديمقراطية التي حاولت منع الدمج الحقيقي والكامل لفلسطينيي العام ١٩٤٨ في النظام السياسي الإسرائيلي. هذه السياسات والخطوات وبما اتّسمت به من عنصرية وتمييز، ترتكز في طبيعتها إلى السمات والخصائص المميزة لطبيعة الطبقة الأولى لمواطني

* باحث سويسري وزميل زائر في مركز روبرت شومان في الجامعة الاوروبية في فلورنسا. قام الباحث بنو شالان بمراجعة الكتاب بالإنجليزية خصيصاً ل سياسات وقامت سياسات بترجمة النص للعربية.

إسرائيل اليهود: العرقية والدينية، مقابل مواطني الدرجة الثانية، وتحديداً المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل (عرب إسرائيل).

إن التحدي يكمن كما يطرح الكاتب في إذا ما كان بإمكان إسرائيل أن تكون حقاً ديمقراطية بمعنى أن تكون «دولة لكل مواطنيها»، أو إذا ما كانت ستظل ديمقراطية فقط لليهود المنحدرين من الدم والدين ذاته. الإجابة الواضحة، والتي يدركها تماماً مراقبو السياسة الإسرائيلية والباحثون في شأنها، هي أن إسرائيل لم تكن ولن تستطيع أن تكون ديمقراطية حقيقية. إن المؤلف جوناثين كوك، ينجح ببراعة في نسف فكرة ديمقراطية دولة إسرائيل بالكامل من خلال استعراضه لمجموعة كبيرة من الدلائل والبراهين والمؤشرات القانونية والسياسية وتلك المتعلّقة بالأرض والمناطق، والأخرى المتعلّقة بالدين والمال، وبالطبع، ودون الانتقاص من قيمتها، تلك المتعلقة بالديموغرافيا، وهو يكاد يعتمد بشكل مطلق على مصادر غير عربية في تعزيز أطروحته وفي مناقشة هذه المؤشرات التي تقود إلى خلاصته المركزية وهي أن إسرائيل لا يمكن أن تكون ديمقراطية، وهي لن تستطيع أن تكون كذلك. لقد ولى، حسب الكاتب، زمن هذه الخرافة إذا ما كان هناك من لا يزال يؤمن بها. إن «كوك» بارع في استحضار مجموعة من العناصر المثيرة للقلق وغير المدركة جيداً من قبل الجمهور، وهويستخدمها كأدلة في تحليله. إن مبدأ المساواة غائب بالكامل عن القانون الأساسي في إسرائيل، كما أن قضايا الأحوال الشخصية (مثل: الزواج والطلاق وما شابه) كلها من اختصاص المحاكم الدينية، التي تقوم الدولة بإيلائها درجات متفاوتة من العناية، وتصبّ في خزائنها الدعم والمال الرسمي. الصوت العربي بشكل عام وفي انتخابات الكنيست لا يعتبر شرعياً وحاسماً بالنسبة للسياسيين اليهود الإسرائيليين، وغير ذلك من البراهين البسيطة، هذا بجانب الأدلة الأخرى، خاصة التمييز الرسمي من قبل الدولة في قضايا مثل: التعليم، والخدمات الاجتماعية، والمقدرة على الحصول على المال العام.

الكتاب مفيدٌ ومهمٌ، ليس لطلاب السياسة الإسرائيلية ولكن لكل المهتمين، أيضاً، بالسياسة والشأن الفلسطيني بشكل عام. إن أطروحة «كوك» هي أن الهوس الإسرائيلي ووهم إسرائيل في أن تبدو دولة ديمقراطية كان له دائماً تبعات خطيرة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، (وربما أمكن للقارئ أن يضيف ـ رغم أن «كوك» لا يفعل ذلك ـ أن هذا الهوس كان له تبعاته على الفلسطينيين الذين يعيشون خارج فلسطين الانتدابية.

إن فكرة «الوهم» مركزية في هذا الكتاب وهي واضحة بشكل كبير، إنها تكاد تكون «الجدار الزجاجي» الذي يريد أن يفصل بشكل ملموس الفلسطينيين عن اليهود الإسرائيليين. فكناية «الجدار الزجاجي» تسير في أطروحات الكتاب المختلفة. وفكرة «الجدار الزجاجي» هذه مأخوذة من مقررات «لجنة أور» التي قامت الحكومة الإسرائيلية بتشكيلها للتحقيق في مقتل ١٣ مواطناً فلسطينياً عزل في إسرائيل في الأيام الأولى للانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، خلال المواجهات التي اندلعت في الناصرة والمثلث. يشير الجدار الزجاجي إلى شيء حقيقي

يتمثل في الجدار الشفاف الذي وضع ليفصل بين القاعة العامة حيث تجلس عائلات الضحايا العرب وبقية فريق المحكمة. ولكن هذه الكناية أو الاستعارة تصف بشكل عميق محاولات إسرائيل المتعاقبة منذ إنشائها خداع الناظر إليها، أولئك الذين ليسوا في الغرفة (غرفة المحكمة أو لجنة أور) أو الذين ليسوا في إسرائيل (حين يتعلق الأمر بممارساتها التمييزية بحق خمس سكانها من العرب) أو حتى في المناطق الفلسطينية المحتلة (عبر إنشاء نظام بانتوستان تميزي يقصدة منه حماية المستوطنين) كل ذلك بغية تقديم صورة جميلة حيث يعيش العرب واليهود سواسيةً بجوار بعضهم بعضاً وعلى قدم المساواة. ولكن وكما يشير كوك فإن «الجدار الزجاجي ليس إلاّ وسيلةً في الأساس لخداع الناظر من الخارج أو الأطراف الخارجية، وعلى درجة أقل خداع المشاركين أنفسهم». (صفحة ٢٢)

استمرارية: الحقيقة والحكاية

قد يعرف الفلسطينيون جيداً كيف تميّز إسرائيل بحقهم. لكن حتى بالنسبة للفلسطينيين كما بالنسبة للقارئ العادي، فإن هناك دَرسين يمكن استخلاصهما وتعلمهما من هذا الكتاب. أولهما يتمثل في معرفة وفهم ما تريد إسرائيل فعله في المناطق الفلسطينية المحتلة، كما أن المتابع عليه أن يدرك إستراتيجياتها الدائمة فيما يتعلق بفلسطينيي العام ١٩٤٨. إلى جانب هذا فإن «الجدار الزجاجي»، أيضاً، وسيلة وأداة تحليلية لفهم سياسات إسرائيل تجاه المناطق الفلسطينية المحتلة. لذا يحاجج كوك في الصفحة الخامسة من كتابه بأن «جدار إسرائيل الزجاجي سيظل عقبة كبرى في طريق السلام في الشرق الأوسط أكثر من جدرانها الأخرى المكونة من الإسمنت والحديد.» (والذي عملت إسرائيل على انشائه خلال السنوات الأربع الماضية)، لأن الجدار الزجاجي «يخفي حقيقة الإخضاع بطريقة يبدو فيها هذا الإخضاع ضرورياً وحتى عملاً خيّراً».

يركز الكاتب على الاستمرارية الحقيقية: استمرارية السياسات الإسرائيلية المطبّقة ضد الفلسطينيين أولاً في إسرائيل ومن ثم ضد الفلسطينيين الذين وقعوا تحت سيطرتها في أعقاب حرب ١٩٦٧. وبعبارة أخرى فإن تهويد الجليل والنقب يعكس، ولعله الصورة السياسية نفسها للاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ كما يناقش كوك في الصفحات ١٦١ ـ ١٦٤. هذا النسق من الاستمرارية والذي يدلل كيف أن الجنسية والتجنّس في القانون الإسرائيلي للعام ٢٠٠٣ والذي يمنع الزواج الفلسطيني الإسرائيلي المختلط، هو استمرار وإكمال لقانون الجنسية الإسرائيلي للعام ١٩٥٢ (الصفحات ١٠٦ ـ ١١٤) وهو الاستمرارية نفسها في الوسائل والسبل المتبعة لنزع حقوق المواطنة والملكية من الفلسطينيين من خلال القوانين العثمانية وقوانين تغيير السكن وجملة أخرى من القوانين العسكرية (الصفحة ١٣٢) استمرارية منطق (أوسلو) جنباً إلى جنب مع القلق الديمغرافي السابق، كما أن «خطط السلام» الراهنة كلها مرتكزة إلى نهج التسويف والمماطلة نفسه، حين يتعلق الأمر بالتسوية النهائية (الصفحة ١٤١، الهامش)، وحتى أنها الاستمرارية نفسها في الاستعدادات العسكرية والبوليسية التي يتم التحضير لها ضد السكان

الفلسطينيين في الجليل وفي المثلث (لاسيما التقرير الذي خلص إلى تفنيد فكرة أن أحداث المواجهات في تشرين الأول ٢٠٠٠ كانت مفاجأة وأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، كما يوضّح الكاتب في الصفحة ٨١).

ولكن لكي تحافظ على فكرة الاستمرارية فإن إسرائيل لعبت، أيضاً، على «وهم» الاستمرار، (وربما كان من الأفضل القول إنها أجبرت سكانها على تصديق هذا الوهم) مثل قول إسرائيل: إن الفلسطينيين في إسرائيل هم طابور خامس ينقادون مثل العميان لتلميحات عرفات بالثورة (الصفحة ٤٩)، ومثل إصرار (الشين بيت) على إيجاد عدو جديد خلال سنوات مرحلة (أوسلو) حيث إن الجهاز «فقد قدرته على السيطرة» على المناطق المدارة ذاتياً في تسعينيات القرن الماضي إذ جاز لنا القول، والعدو الجديد الآن هم السكان العرب في إسرائيل. (الصفحة ٧٩، الهامش)

الوحدة: مواجهة الحقيقة

الدرس الثاني الذي يمكن للقارئ العادي كما يمكن للفلسطينيين تعلمه من هذه الاطروحة القوية هو أن إسرائيل (وأنا هنا أدرك أنني أستخدم هذا التحليل غير الشخصي حين أتحدث عن القيادة الإسرائيلية) أثبتت مقدرتها على التوحد في صراعها ضد الفلسطينيين: من اليسار إلى اليمين، ومن الحمائم إلى الصقور ومتطرفي اليمين. لقد أفلحت إسرائيل في «التصويب على الهدف ذاته»، حتى رغم وجود نبرات متفاوتة وطرق متباينة في التعبير عن وجهات النظر تلك. وبشكل عام، فإن شمعون بيريس، أو شارون، أو حتى جابوتنسكي، أو ليبرمان، أو يوسي بيلن. كلهم يعملون من أجل تحقيق الهدف ذاته: (الترانسفير): انتزاع الجنسية، أو تقويض أسس قيام دولة فلسطينية في المستقبل؛ بذريعة تقليص أعداد العرب داخل الحدود الإسرائيلية. وكما يخلص الكاتب، فإنه « لا يوجد يمين ويسار في هذه اللحظة. فقط يهود ضد العرب» (الصفحة ١٣٧).

لذا فقد حان الوقت لكي يدرك الفلسطينيون ويفهموا حقيقة الأمر، ليفهموا أنهم في أمسّ الحاجة للوحدة والتوصل إلى برنامج سياسي موحد يشكل لهم طوق النجاة. هنا يشكّل كتاب كوك جهداً رائعاً حول «نجاعة» الوحدة الإسرائيلية في تسخير نفسها لخدمة خططها. وهو بهذا، أي كتاب كوك، قراءة ضرورية لأي متابع للسياسة الفلسطينية.

جوناثين كوك، صحافي بريطاني متخصص في شؤون الشرق الأوسط يعيش في الناصرة في الجليل، وينشر مقالاته في العديد من الصحف والمجلات الأجنبية والعربية الصادرة باللغة الإنكليزية.

الكتاب : التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي.
الكتاب السنوي ٢٠٠٦
المؤلف : مجموعة من الباحثين من معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي
ترجمة : المعهد السويدي بالإسكندرية
تاريخ النشر : ٢٠٠٧
عدد الصفحات : ١٢٤٨

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ـ الكتاب السنوي ٢٠٠٦ . يقدم مركز دراسات الوحدة العربية في هذا المجلد الطبعة العربية من كتاب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري): التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ـ الكتاب السنوي ٢٠٠٦، وذلك بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. يرصد الكتاب أحداث العام ٢٠٠٥ وفقاً لمنهج (سيبري) الذي يتابع بالتوثيق و الإحصاء والتحليل مختلف التطورات في السياسة والأمن الدوليين، وقضايا الأسلحة (التقنيات، والانتقال، والاتجار والانتشار، والاتفاقيات والمعاهدات ...) والصراعات في المسرح العالمي، مركزاً على ما يراه أهمها وأخطرها، ومدققاً في أبعادها، وراسماً ما يمكن اعتباره خريطة احتمالات مستقبلية يفيد منها الباحثون، وصناع القرار، والقراء. يذكر أن معهد (سيبري) يحتفل هذا العام بالعيد الأربعين لتأسيسه، وهي سنوات عمّق خلالها تميّزه بالدقة وسعة المتابعة، في الوقت الذي يؤكد فيه أهمية البحث عن حلول تعاونية بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لمعالجة الصراعات بما يخدم السلام الإنساني، كما يذكر أن هذا الكتاب السنوي هو الكتاب السابع والثلاثون في طبعته الإنكليزية، والكتاب الرابع في طبعته العربية.

الكتاب : السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط : دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة
تأليف : جانيس ج . تيري
ترجمة : حسان البستاني
الناشر : الدار العربية للعلوم
تاريخ النشر : ٢٠٠٦
عدد الصفحات : ٢٤٠

كيف قررت واشنطن أن تكون سياستها في الشرق الأوسط؟ وكيف طبقتها؟ وما هي العوامل المحلية والدولية التي أُخذت بعين الاعتبار قبل اتخاذ القرارات ووضعها موضع التنفيذ؟ لطالما كانت هذه الأسئلة مدار نقاش حاد بين الخبراء، مربكة قسماً كبيراً من الأميركيين طوال عقود من الزمن، ونتيجة للفشل الجليّ للسياسة الخارجية للولايات المتحدة،

الذي تلا هجمات الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر، باتت الحاجة إلى إجابات عن هذه الأسئلة أمراً أكثر إلحاحاً، فجاء هذا الكتاب لمحاولة إيجاد إجابات وافية لكثير من التساؤلات.

الدكتورة جانيس تيري، المؤرخة في جامعة (ايسترن ميتشيغان) سعت إلى فهم العملية وشرحها عن طريق تناول السياسات المتبعة حيال الشرق الأوسط ابتداءً من إدارة الرئيس الأميركي الأسبق (فورد) مرتكزة إلى مكتبته الرئاسية كمصدر رئيس لجمع الوثائق، ومرتكزة كذلك إلى المواد التي تتناول محاولات ممارسي الضغوط من أفراد وجماعات ومجموعات ذات اهتمامات خارجية خاصة للتأثير في بنية السياسة الخارجية للولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط.

وبولوج باب الكواليس انفتحت أمام المؤلفة أروقة الاستقصاء المثمر حول أسلوب عمل ممارسي الضغوط وكيفية استجابة الحكومة ـ ولاسيما البيت الأبيض ـ للعدد الوفير من ممارسي الضغوط من أفراد وجماعات، أو تجاهله.

ولوضع سياق محدد لتفحّص دور جماعات الضغط يأتي الفصل الأول، لتوضيح العملية التي من خلالها ترسم قرارات السياسة الخارجية، ويعرض الفصلان التاليان خلفية الموضوع من خلال التركيز على الإعلام والانطباعات الثقافية السائدة في المجتمع الأميركي عن الشرق الأوسط، إضافة إلى تقديم بعض الشروح حول عيوب التغطية الإعلامية للمسائل الدولية بصفة خاصة، و يصف الفصل الثالث تكوين الأفكار المبسطة السلبية عن العرب والمسلمين حيث يوضح ميل الشعب الأميركي إلى سياسات مؤيدة لدول معيّنة كإسرائيل واليونان، و نزعة سلبية ملازمة حيال العرب والدول المسلمة.

ويصف الفصل الرابع التقنيات والإستراتيجيات المستخدمة من قبل كل جماعات الضغط و المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، متعرضاً للتأثير الأساسي للعامل المالي، أما الفصل الخامس فهو بمثابة دراسة حالة تأثير ذوي الأصول اليونانية على الموقف الأميركي تجاه القضية القبرصية، ويعرفنا الفصلان السادس والسابع على جماعات الضغط المتنوعة الموالية للعرب، و تلك الموالية لإسرائيل، مع مقارنة وسائل و تأثير كل منها على السياسة الخارجية الأميركية.

الكتاب: أخبار سيئة من إسرائيل، النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تحت مجهر الإعلام
المؤلف:
غريغ فيلو ومايك بيري
المترجم: حسان البستاني
عدد الصفحات: ٣٦٠
الناشر: دار الجيل للنشر والطباعة، بيروت
الطبعة: الأولى/ ٢٠٠٦

يقدم الباحثان غريغ فيلو، ومايك بيري، من مجموعة الإعلام بجامعة جلاسكو في اسكتلندا، دراسة عن التغطية الإخبارية التلفزيونية التي تناولت الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكيف أن هذه التغطية مرتبطة بمدى فهم المشاهدين لما يرون ويسمعون، إضافة إلى معتقداتهم ومواقفهم.

وتناقش الدراسة الضغوط والبنيات التي يعمل الإعلاميون

في إطارها، لإظهار تأثيراتها على محتويات الأخبار وتفحص دور وسائل الإعلام في تعزيز معرفة الناس، فهي دراسة موسعة جداً على عينة من المشاهدين تتخطى الـ ٨٠٠ شخص وتحليل مفصل للأخبار التلفزيونية على امتداد فترتين من عامين متتاليين.

يبدأ الكتاب بسرد لتواريخ مختلفة للصراع، لإيضاح مجموعة المعتقدات و الآراء التي هي مدار نزاع وجدل في المنطقة، الفصل الثاني هو دراسة عن محتوى الأخبار التلفزيونية حيث يحلل نماذجَ عديدةً من الأخبار التي بثت وقت اندلاع الانتفاضة في شهري أيلول، وتشرين الأول، من العام ٢٠٠٠، إضافة إلى نماذج لاحقة بثت بين تشرين الأول، و كانون الأول، من العام ٢٠٠١، وفي شهري آذار، و نيسان، من العام ٢٠٠٢، ما مجموعه ١٨٩ نشرة، كما يلقي نظرة على نطاقات أخرى في التلفزيون والصحف والإذاعات بهدف المقارنة.

وفي الفصل الثالث يتفحّص الباحثان آراء المستفتين حول مدى فهم مشاهدي التلفزيون لما يرون ويسمعون واستجابتهم للأخبار المتعلقة بالصراع، ولهذه الغاية قاما بطرح أسئلة على مجموعات عديدة من الطلاب من بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا.

وفي الفصل الرابع يناقش المؤلفان العوامل الرئيسة التي تؤثر في وضع الأخبار المرتبطة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بما فيها تأثير العلاقات العامة، و جاء الفصل الخامس لعرض الاستنتاجات التي خلص إليها الباحثان من خلال الدراسة.

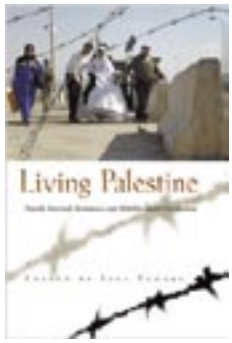

الكتاب:
Living Palestine: Family, survival, Resistance, and Mobility under Occupation
المحرر: ليزا تركي.
الناشر: Syracuse University press
تاريخ النشر: ٢٠٠٦
عدد الصفحات: ٣٢٨

يرتكز هذا الكتاب إلى خلاصات مشروع بحثيّ، قام به معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت عام ١٩٩٩، تم خلاله استطلاع آراء ألفي شخص في تسعة عشر تجمعاً سكنياً في فلسطين. حاول الاستطلاع الكشف عن العديد من القضايا المتعلقة بالحياة الفلسطينية. وكما يقترح عنوان الكتاب منذ البداية، فإن محتوياته تحلل ـ انطلاقاً من مخرجات هذا الاستبيان ـ الحياة في فلسطين بكافة مستوياتها وأشكالها: المدينية، والحضرية، والعائلية، والعشائرية، وتركيبة النخب. والكتاب يكشف هذه الجوانب من ناحية مقدرة الفلسطينيين على التأقلم وابتداع طرق و«حيل» اجتماعية وثقافية تمكنهم من العيش في ظل الظروف القاسية التي يمرون بها. وعليه فإن الحراك الاجتماعي الفلسطيني ـ لاسيما في الضفة الغربية وقطاع غزة (منطقة بحث الكتاب) والذي هو نتاج الوضع والظرف السياسي الذي يعيشه الفلسطينيون ـ يترك بصمته على تشكل المجتمع وعلى تعاطيه مع هذه الظروف. يحاول الكتاب قراءة الظواهر الاجتماعية الفلسطينية: علاقات الزواج (زواج الأقارب) والنسل والتعليم وغيرها، من خلال فهم السياق السياسي والنفسي الذي مرّ به

الشعب الفلسطيني. بمعنى صعوبة فهم هذه الظواهر دون ربطها بالتمزق المجتمعي وبتفتت المجتمع الفلسطيني وطرده خارج بلاده.

يحتوي الكتاب على خمسة فصول ومقدمة بقلم محررة الكتاب ليزا تراكي. في الفصل الأول تناقش ليزا تراكي، وريتا جقمان، «الحداثة المجهضة والمولودة مرة أخرى» وكما يشير العنوان الفرعي للفصل فإنه يناقش «طرق الحياة الحضرية في فلسطين». أما بيني جونسون فيناقش «الحياة سوية في شعب ممزق»، والذي يستعرض روابط القرابة والمكان وفرص صوغ كل هذا في بوتقة شعب واحد. في المقابل تناقش لميس أبو نحلة، في الفصل الثالث عبر دراسة ٦ عائلات «البقاء والتنقل في وقت الأزمات». ويناقش جميل هلال، في الفصل الرابع «الهجرة، المحافظة وتشكل الطبقة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، فيما تقرأ إيلين كتاب، في الفصل الخامس أوضاع العمل الخاصة بالمرأة.

يحتوي الكتاب على العديد من جداول البيانات وقائمة تعريف بالمساهمين في كتابة فصوله.

الكتاب: لاجئات من فلسطين: شخصيات تبحث لها عن تاريخ
الكاتبة: ستيفاني لاط عبد الله
تاريخ النشر: ١١/ ١/ ٢٠٠٦
عدد الصفحات: ٢٦٤

حين وجدت النساء أنفسهن في مواجهة خرافة: حماية الذكور لهن، وأهمية الشبكة العائلية في ظل الظروف المضنية لحياة المخيمات والدور السياسي للعائلة في الأردن، فإنهن لجأن إلى الارتكاز إلى القيم العائلية التقليدية من أجل كتابة تاريخهن الفردي منتجات بدورهن واقعاً بديلاً، صورة ترمز لاستمرارية السلطة الذكورية وفي الوقت نفسه تثور عليها.

الدكتوره ستيفاني لاط عبد الله، المؤرخة والباحثة الأنثروبولوجية في معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي الإسلامي بجامعة (ايكس اون بروفونس) قامت بعمل دراسات ميدانية في مخيم جبل الحسين في عمان، ومخيم غزة في جرش، وبيّنت الباحثة من خلال مسيرة إحدى العائلات كيف تمكن كل من تاريخ المنفى ومكانة اللاجئين في المجتمع الأردني من بناء «أيديولوجية أسرية» ترفضها اللاجئات؟ وكيف تصبح بعض أشكال مقاومة النساء بشكل فردي وجماعي لسلطة الأسرة مقاومة طلائعية.

يدور مضمون الكتاب حول مفهوم النسوية الشعبية، والذي يمثل التاريخ السياسي والاجتماعي للأسرة داخل المخيمات الفلسطينية في الأردن منذ ١٩٤٨ وحتى وقتنا الراهن، حيث يلقي الضوء على عنصر مهم عادة ما يتم إهماله عمداً من طرف نظرة البؤس والشفقة، وهو أن النساء اللاجئات لسن بمتفرجات سلبيات بل يحاولن التكيّف وينجحن في ذلك أحياناً، إنهن في بحث دائم للمحافظة على مكانتهن ودورهن وحريتهن لكنهن يفعلن ذلك في ظروف خاصة جداً.

يشكل كتاب « لاجئات من فلسطين» محاولة استشراقية أكاديمية جديدة تعمل على الاقتراب المنهجي من خصوصية الحالة الفلسطينية، وإن لم تستطع التخلص بالكامل من البرغماتية المطلقة التي دأبت عليها مدرسة الاستشراق في معالجة تحولات الأسرة الفلسطينية.

الكتاب:
The Holy land in Transit: Colonialism and the Quest for Canaan
الكاتب: Steven Salaita
الناشر: Syracuse University press
تاريخ النشر: ٢٠٠٦
عدد صفحات الكتاب: ٢٣٤

في قراءة عميقة وجديرة بالملاحظة يقدم الباحث ستيفن ساليتا، كتابه الجديد « الأرض المقدسة في طور الترانزيت: الاستعمار والبحث عن كنعان». تكمن قيمة هذا الكتاب في أنه يحاول استكشاف طرق المشابهة بين استعمار العالم الجديد على أيدي المستعمرين الأوروبيين واستعمار «الأرض المقدسة» على أيدي اليهود. ووجه الشبه الذي يرى الكاتب أنه يصلح لأن يكون منطلقاً بحثياً في ذلك، هو السبل التي حوّل فيها مجتمع المستوطنين الحكايات اللاهوتية الدينية إلى تاريخ قومي لتبرير احتلالهم لأرض أجنبية. والكاتب يربط بين الحركة الاستيطانية في فلسطين والحركة الاستيطانية للسيطرة على العالم الجديد وما نجم عن الحالتين من طرد للسكان الأصليين واستبدالهم بتجمعات المستوطنين، كل ذلك عبر تسخير للأساطير الدينية عن أرض الميعاد. لا يفاجأ الكاتب قراء كتابه حين يقول محقاً: إن الفلسطينيين الآن يواجهون آخر الحروب الاستعمارية في العالم. وفقط ضمن هذا الفهم يمكن تقبل فهم مهاجمة مستوطنة أوروبية في أميركا من قبل الهنود الحمر بوصفها ردة فعل على الاستعمار الأوروبي، مثلما أن الهجمات الفلسطينية والعمليات الانتحارية في المدن الإسرائيلية ليست أكثر من إحدى عواقب ونتائج الانتشار اليهودي في الأرض الفلسطينية. الخلاصة المركزية في هذه المقارنة المهمة هي أن قيام المستوطنات الأوروبية في العالم الجديد ليس أكثر من تطهير عرقي بحق الهنود الحمر، مثلما أن إقامة المستوطنات ومن ثم إقامة إسرائيل، أيضاً، تطهير عرقي بحق الشعب الفلسطيني الذي يعيش على أرض فلسطين. ولتعزيز أطروحته يبحث الكاتب بعمق في التاريخ والنصوص الأدبية والنظريات، للخلوص إلى هذا التشابه في الاستخدام «الأدواتي» للسرد التاريخي والديني لصالح القضية الاستعمارية. ولا يغيب عن بال الكاتب الإشارة إلى «الخطاب المقابل» الذي طوّره سكان أميركا الأصليون والسكان الفلسطينيون لمقاومة جملة الأساطير والمزاعم التي ارتكز إليها مجتمع المستوطنين. وعليه فلا غرو كما يلاحظ الكاتب من خلال قراءته لحياة الفلسطينيين في المخيمات في لبنان من أن يتعاطف اللاجئون الفلسطينيون مع الهنود الحمر وعذاباتهم. يعمل الكاتب أستاذاً للإنكليزية في فيرجينيا. وهو مختص وباحث بالشأن الثقافي العربي في أميركا وله العديد من المؤلفات في ذلك مثل «القصة الأميركية العربية والثقافة والسياسة» و «العنصرية ضد العرب في أميركا: مصدرها وماذا تعني في السياسة اليوم».

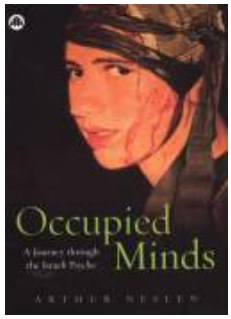

الكتاب:
Occupied Minds. A Journey through the Israeli Psyche
الكاتب: Arthur Neslen
الناشر: Pluto، London-Ann Arbor
تاريخ النشر: ٢٠٠٦
عدد الصفحات: ٢٩١

يحاول الصحافي الإنكليزي آرثر نيسلين في كتابه الجديد «عقول محتلة: رحلة عبر النفس الإسرائيلية» أن يستكشف الأصول العميقة للتفكير المسيطر على المجتمع الإسرائيلي. وينطلق في ذلك من قراءة وتحليل للفروقات المجتمعية بين أصول المهاجرين اليهود إلى فلسطين.

يقول الكاتب إن هيرتزل مؤلف كتاب «الدولة اليهودية» كان يري ضرورة أن تصبح إسرائيل أمة مثل باقي الأمم. لتحقيق ذلك فقد تمت التضحية بالهويات اليهودية التقليدية على مذبح «الوطنية» الجديدة التي حلم بها هيرتزل. وللمفارقة فإن فكرة تساوي هذه الدولة «إسرائيل» مع الشعوب والدول الأخرى هو ما يرفضه من يسمون (أصدقاء إسرائيل) الذين يرون أن إسرائيل حالة خاصة ومختلفة عن بقية الدول. وكما يحاجج الكاتب فإن الصهوينية كانت عام ١٩٤٨ هرطقة بالنسبة لكثير من يهود العالم حيث كانت تنكر الكثير من تعاليم اليهودية التي حددت تاريخ قيام الدولة اليهودية بظهور المسيح، الأمر الذي تعارض مع فكرة قيام إسرائيل. جولدا مائير كانت تفكر في إنشاء شعب يهودي لا يساق مرة أخرى إلى المذبح، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون إسرائيل قوية. هذا الفهم تمت ترجمته إلى أكثر من أربعين سنة من الاحتلال والقهر، ويثير الكاتب السؤال الذي صار شائعاً بخصوص اليهود والهولكوست والاحتلال الصهيوني لفلسطين، والمتعلق بكيفية تحوّل الضحية إلى جلاد وممارسة البشاعة ذاتها التي مورست بحقهم. وكما يقتبس الكاتب من مناحم فورمان اليهودي المؤيد للحقوق الفلسطينية وصفه القاسي للاحتلال «إن السبب الذي مازال الفلسطينيون تحت الحكم الإسرائيلي بسببه هو السبب نفسه الذي يبقي على النمور أسيرة حديقة الحيوان في لندن».

يواصل الكاتب تكوير فكرته بالتذكير بأن المجتمع الإسرائيلي محكوم بعقلية الأشكناز الأوروبية الذين تصوروا المجتمع الإسرائيلي على غرار الدول الأوروبية العلمانية الحديثة التي لا يكون فيها «المزراحيم» من أصول شرقية أكثر من أرقام. وبالنظر إلى تفاصيل الحياة السياسية في إسرائيل فإن الأشكنار يسيطرون حتى الآن على المناصب العليا في الدولة السياسية والاقتصادية. في المقابل فإن نصف سكان إسرائيل هم من «المزراحيم» الذين عاشوا بشكل جيد في المجتمعات السابقة وكثير منهم مازال يرى نفسه يهودياً عربياً. فمثلاً كان اليهود العراقيون جزءاً متداخلاً في النسيج الاجتماعي والسياسي العراقي، ومنهم من صار وزيراً ومنهم من كان جزءاً من قيادة الحزب الشيوعي العراقي وازدهرت المؤسسات اليهودية وكان لهم الفضل وبصمة واضحة في صياغة النظام المالي والنقدي العراقي عام ١٩٣٢. وينقل الكاتب عن آخر حاخام لكنيسة بغداد والذي وصل إلى إسرائيل عام ٢٠٠٣ ندمه على القدوم لإسرائيل وقوله «لقد

كان المسلمون أكثر من عائلة، لا أعرف لماذا تركتهم لأعيش هنا. من الأفضل أن يكون لديك أصدقاء جيدون على أن يكون لديك أصدقاء يهود». ويرى الحاخام نفسه أنه «عراقي يهودي» وليس «يهودياً عراقياً».

يسجل الكاتب أنه حتى حزيران ١٩٦٧ فإن قطاعاً كبيراً من المؤسسة الدينية عارض المفهوم الصهيوني العلماني، فقد آمن المتدينون بأن قدر إسرائيل أن تكون «ضوءاً ينير الأمم» وليس مجرد واحدة من الدول كما طمح هيرتزل. هاتان الفكرتان تسيطران على ٨٠ بالمئة من تفكير اليهود في إسرائيل، وهما الفكرتان اللتان تمزقان المجتمع الإسرائيلي في الوقت نفسه.

الكاتب صحافي عمل لصالح فضائية الجزيرة. وهو بريطاني تربي ضمن تقاليد الحزب الاشتراكي اليهودي العلماني «باند» المعادي للصهيونية الذي كان في لحظة تاريخية مسيطراً على الحياة السياسية لليهود في أوروبا الشرقية.

الكتاب: Transitions to Democracy and the Palestinians
المحرر: Tuomo Melasuo and Anitta Kynsilehto
الناشر: Tampere Peace Research Institute، Filand
تاريخ النشر: ٢٠٠٦
عدد الصفحات: ٢٠٤

كما يقول الناشر على ظهر غلاف هذا الكتاب فإن مقالات الكتاب تحاول التطرق إلى ثلاثة محاور مركزية، تثار حين يتعلّق الأمر بعمليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي. يتعلق الأول بالسؤال المهم حول إمكانات الدمقرطة من الخارج ومدى نجاح العوامل الخارجية في إحداث تحوّلات ديمقراطية عبر أنواع التأثير المختلفة في الهياكل والبنى الداخلية للعملية الديمقراطية ومخرجاتها.

ويتعلّق الثاني بفرص الدمقرطة تحت حراب وبنادق قوات الاحتلال كما يحدث في العراق وفلسطين، أو ربما تمت إعادة صياغة السؤال بطريقة مختلفة: فرص الدمقرطة في سياقات غير سيادية. أما السؤال الثالث فيمسّ حقيقة الديمقراطية في ظل البحث عن الاستقلال، أي في مرحلة بناء الدولة والتداخل بين مرحلة بناء الدولة وقيام هياكلها وبين إدماج الديمقراطية في هذه الهياكل.

الكتاب هو خلاصة مشروع مشترك بين المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن» في رام الله، ومشروع دراسات المتوسط في معهد «تابري» لدراسات السلام التابع لجامعة تابري في فنلندا. وباستثناء المقدمة النظرية التي يكتبها محرر الكتاب بالاشتراك مع «تومو ميلاسو» فإن كتّاب الفصول الخمسة من الكتاب هم من الفلسطينيين. يكتب باسم الزبيدي حول الثقافة السياسية الفلسطينية والتحدي الديمقراطي، الذي يناقش التاريخ السياسي الفلسطيني خاصة مرحلة تكوّن منظمة التحرير الفلسطينية، وطريقة إدارة الحياة السياسية الفلسطينية والثقافة الفكرية، والسياسية المؤسسة لنسق الحياة السياسية تلك، فيما يكتب جميل

هلال حول التجربة السياسية الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية مستعرضاً جملة من القضايا المتعلقة مثلاً بالدعم الخارجي والجمعيات غير الحكومية، والتشكيل الطبقي، وتراجع الخطاب الراديكالي السياسي. بعد ذلك تكتب لينا جيوسي حول المواطنة والهوية الوطنية، مستعرضة أزمة الهوية الوطنية الفلسطينية والأثر الذي تركه السياق المابعد أوسلوي من جهة تعميق هذه الأزمة. في الفصل التالي يكتب شريف الموسى حول التنمية الاقتصادية والديمقراطية، ويختتم ساري حنفي ولندا طبر الكتاب بمقالة حول التمويل الخارجي خلال انتفاضة الأقصى.

يعمل محرر الكتاب «تومو ميلاسو» منسقاً لبرنامج دراسات المتوسط في جامعة تابري وهو مختص في التاريخ والسياسة الشمال إفريقية فيما تعمل محررة الكتاب الأخرى «أنيتا كينسلتو» على إنجاز رسالة الدكتوراه في جامعة تابري حول المرأة في المغرب. بقي أن نذكر أن اللوحة التي تزيّن غلاف الكتاب هي للفنان الفلسطيني محمد المزين بعنوان «الاستقلال».

الكتاب: ~~A :~~ Hamas: A beginner's Guide

الكاتب: خالد الحروب

الناشر: Pluto Press

تاريخ النشر: كانون الأول ٢٠٠٦

عدد الصفحات: ١٩٢

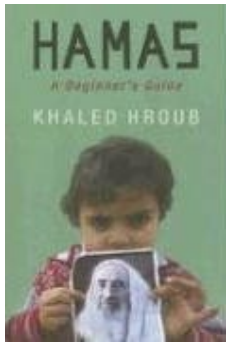

كما يقول الحروب فإن هدف الكتاب هو تحليل «حماس الحقيقية» دون الاستناد إلى الأفكار العامة السائدة والمتداولة. والكتاب يتناول بالقراءة والتحليل تطور الحركة تاريخياً مع تطور فكرها السياسي من بدايات الحركة وحتى فوزها في الانتخابات. والكتاب يعتمد على صيغة إثارة الأسئلة وتقديم إجابات لها في محاولة لجعله دليلاً فعلياً للقارئ العادي وغير المطّلع على الشأن الفلسطيني والإسلامي، وهو إلى جانب ذلك يساعد على توفير المعلومة بسهولة وسلاسة له. غير أن الإجابات التي يقدمها الحروب لقارئه لا تتوافق مع الرؤية الكلاسيكية الغربية التي ترى في الإرهاب الإسلامي المصدر الأساس لفهم الحركات الإسلامية. وهي قراءة لا تروق للكثير منهم فقد كتب أحد المعلقين في صحيفة (هآرتس) مثلاً في كانون الثاني ٢٠٠٧ عن الكتاب أنه حماس من وراء زجاج وردي.

يوضح الحروب، موقفه عند تقديم تحليله المتعلق بحماس بقوله إن منطلقاته حول حماس تتجاوز مجرد السؤال حول أن تكون مع أو ضد الحركة (وهي المنطلقات السائدة في التحليل الغربي)، ولما كنت علمانياً على المستوى الشخصي فإن غايتي هي أن يحكم فلسطين قانون إنساني. ثم يقول إنني أرى حماس نتاجاً طبيعياً لظروف الاحتلال غير الطبيعية والقاسية التي عاشها الفلسطينيون. إن راديكالية حماس يجب أن يتم توقعها في ظل المشروع الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين. فالفلسطينيون يؤيدون أية حركة تحمل لواء المقاومة ضد سياسات إسرائيل. وعليه والتحليل لخالد الحروب مؤلف الكتاب فمن غير الدقيق القول إن الفلسطينيين صوتوا لحماس انطلاقاً من وازع ديني. وعليه وكما يقول الحروب فإن جلّ الشعور المعادي لليهودية بين الفلسطينيين هو شعور سياسي في الأساس وليس دينياً، وهو ينطلق من السياسات العدوانية لإسرائيل بحق الفلسطينيين. على العكس تماماً فإن

أي عداء لليهودية يمكن ضحده من التعاليم الإسلامية. يكتب الحروب إن حماس لم تقل يوماً كما لم تبادر إلى أي فعل قد يوحي برغبتها بنقل عملياتها إلى خارج فلسطين أو الزعم بالجهاد العالمي، فصراع حماس يرتكز إلى المنطلقات الوطنية الفلسطينية. وهذا الفهم مهم من حيث إنه يكشف ضيق أفق وعدم دقة نمط التحليل السائد في أوروبا والذي يعتبر الحركات الإسلامية كلها ذات صبغة وهدف واحد وعادة ما يتم وسمه بالإرهابي. ويدعو الحروب إلى التمييز بين ما جاء في ميثاق حماس عام ١٩٨٨.

وأداء الحركة الفعلي، وهو يرى حقيقة وجود فرق واضح في ذلك، وهي ذات الفكرة التي يدافع عنها الحروب في دراسته في هذا العدد من سياسات.

يتوزع الكتاب على عشرة فصول. يتحدث الفصل الأول عن تاريخ الحركة وأيديولوجيتها وإستراتيجياتها وأهدافها، وعن موقفها من إسرائيل واليهودية، ومن المقاومة وإستراتيجية الحركة العسكرية، وعن رؤية الحركة للإسلام العالمي، وعن هيكلية الحركة والقيادة فيها، وعن الموقف من الغرب، وعن حماس الجديدة بعد انتخابات كانون الأول ٢٠٠٦.

الحروب باحث فلسطيني يعمل في جامعة كامبريدج في انكلترا وهو مختص في شؤون حركة حماس وله مؤلفات عديدة حولها بالعربية والإنكليزية أبرزها مؤلفه الصادر عن المؤسسة الفلسطينية للدراسات بعنوان «حماس: الفكر والممارسة السياسية» ويشارك سياسات في هذا العدد بدراسة حول تجربة حماس في الحكم.

الكتاب: المجتمع الفلسطيني: التطور التاريخي والبناء الاجتماعي
الكاتب: الدكتور إبراهيم أبراش
الناشر: دار المنار. غزة
تاريخ النشر: ٢٠٠٦
عدد الصفحات: ٢٨٣

يدرك الدكتور إبراهيم أبراش في كتابه هذا حول التطور التاريخي للمجتمع الفلسطيني مخاطر الانزلاق السياسي عند تناول موضوعه، الأمر الذي قد يضفي كما يقول شرعية على محاولة تجزئة وحدة الشعب والقضية. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الباحث سيجد صعوبة منهاجية وعلمية في التعامل مع كل التجمعات الفلسطينية باعتبارها أجزاء من مجتمع واحد، نظراً لما بينها من تباينات فرضها واقع الغربة. للتخلص من هذه المعضلة يوظف الباحث المنهج النسقي الذي هو تطوير للمنهج البنيوي الوظيفي، بالإضافة لاستخدامه للمنهج التاريخي وخصوصاً في معالجة مراحل تطور المجتمع.

يقسم الباحث كتابه إلى ثمانية فصول ينقسم عبرها إلى مجموعة من المباحث. ففي الفصل الأول والمخصص للتاريخ الحديث للمجتمع الفلسطيني، يتناول الباحث التعريف بالمجتمع ومراحل تطوره في التاريخ الحديث خاصة الفترة العثمانية والانتدابية. في قراءته «السيسيو سياسية» يحاول الباحث تفكيك المنظومة الفكرية لنشوء المجتمع مع الإحالة إلى الجذور التاريخية للمجتمع الفلسطيني. وفي الفصل الثاني والمعنون بـ«النكبة وأثرها على المجتمع الفلسطيني» يناقش الباحث بتفصيل بنية المجتمع الفلسطيني قبل النكبة، ويقسم هذه البنية إلى أنماط يمكن الاستدلال عليها في النسيج الاجتماعي الفلسطيني: المجتمع الحضري والمجتمع الريفي والمجتمع

الفلسطيني. غير أن النكبة الفلسطينية مزقت هذا النسيج وصار المجتمع الفلسطيني بعد الشتات يبحث عن تأسيس شخصيته الوطنية المستقلة كما يحاجج الفصل الثالث. والباحث يركز على الدور الذي لعبته الثورة الفلسطينية المعاصرة في صقل هذه الشخصية. في الفصل الرابع يبحث الكاتب في مسألة الهوية الفلسطينية بوصفها ضمان وجود واستمرار المجتمع الفلسطيني، ويناقش الكاتب تداخل «الهويات» التي تتجاذب المجتمع الفلسطيني، والتداعيات السياسية لهذه الهويات. عند هذا الحد يصل الباحث إلى مرحلة إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية فيرى أن يبحث في سبل نشوء مجتمع مدني فلسطيني وتحديات تأسيس الدولة بوصف المجتمع المدني والدولة متلازمين في النشوء. ومن ثم ينتقل الباحث في فصل كتابه السادس إلى مناقشة حالة المجتمع الفلسطيني المعاصر على الصعد كافة من تعليمية وثقافية وديمغرافية. ليواصل البحث في هذه الحالات في الفصل السابع في قراءة مفصلة للأسرة والمؤشرات الاقتصادية وحالة التدين في المجتمع. ويختتم الباحث كتابه بفصل مخصص للمجتمع الفلسطيني والبحث عن الدولة. هذا المبحث يقتضي دخول الباحث في معترك البحث حول المشروع السياسي الفلسطيني، والانتقال من الحل التاريخي إلى الحل المرحلي، ومن ثم مناقشة القضايا اللصيقة بمرحلة بناء الكيانية الفلسطينية خاصة قضية الديمقراطية، والشرعية الدولية، ليخلص الباحث في خاتمته إلى أنه بعد سنوات الصراع تلك تأكد تماماً أن حقيقة الصراع تدور حول الدولة الفلسطينية، وأن كل الصراعات لا يمكن أن تلغي المجتمع الفلسطيني أو انتماءه لأرضه. الدكتور إبراهيم أبراش يعمل عميداً لكلية الآداب بجامعة الأزهر بغزة، ويدرس العلوم السياسية فيها، وكان قد درس العلوم السياسية في الجامعات المغربية قبل ذلك، وله عشرات الكتب والدراسات المنشورة.

الكتاب: البناء والتغير الاجتماعي: دراسات في سسيولوجيا المجتمع الفلسطيني
الكاتب: الدكتور ناصر مهدي والدكتور موسى حلس
الناشر: سلسلة دراسات المجتمع الفلسطيني. غزة
تاريخ النشر: ٢٠٠٧
عدد الصفحات: ٢٤٤

بداية، يعترف الكاتبان بخصوصية المجتمع الفلسطيني

التي نتجت عن جملة من الظروف السياسية والعسكرية التي تعرّض لها، والتي كان لها في الأساس تأثير على الأسرة من حيث البناء والوظائف، كما أن هذا المجتمع ونتيجة لتلك الظروف شهد مجموعة من التحولات على العديد من الصعد: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية. وينطلق الباحثان من حقيقة أن أي تحوّل سياسي يجعل للفرد والجماعة أشكالا ودلالات سيسيولوجية مختلفة، إن لم تكن متناقضة وفق ما تمليه الانعكاسات الناتجة عن هذا التحول. فدراسة التغير في المجتمع الفلسطيني، كما يقول الباحثان، لا بد أن تكون من خلال التمييز بين التكوينات الداخلية التي تتغير، والعوامل الخارجية، آخذين بعين الاعتبار التحليل من خلال منحى تاريخي واستخدام أدوات تتماشى مع الخصوصية المجتمعية الفلسطينية.

يقسم الباحثان كتابهما إلى ثمانية فصول. يناقشان في الفصل

الأول المفهوم النظري والفكري للبناء والتغير والقضايا المرتبطة بهما وتلك المصاحبة لهما. ثم ينتقلان في الفصل الثاني لمناقشة الاتجاهات المفسرة للتغير الاجتماعي من النظرية الكلاسيكية والفلسفية مثل نظريات الدورة الاجتماعية والنظرية التطورية، والنظريات العاملية والوظيفية ونظريات التحديث. في الفصل الثالث ينتقل الباحثان لتحليل الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الفلسطيني من خلال قراءة التحولات الديمغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية على بنية المجتمع الفلسطيني. يخصص الباحثان الفصل الرابع لقراءة البناء الاجتماعي الفلسطيني من خلال تحليل المستوى الاقتصادي عبر مراحل تاريخية مختلفة: ما قبل النكبة، ومن ثم ١٩٤٨-١٩٦٧ مختتمين بـ ١٩٦٧-١٩٩٣. ويستعرض الباحثان في الفصل الخامس التغير الاجتماعي وآلياته وعوامل التغير في المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة ملامح طبيعة التحولات الاجتماعية في فلسطين. ومن ثم ينتقلان في الفصل السادس لدراسة تأثير السياسة على المجتمع الفلسطيني من خلال تحليل ملامح التكوين السياسي الفلسطيني ومن خلال تحليل المظاهر الاجتماعية المختلفة التي وصمت التحولات في المجتمع الفلسطيني. ويستعرض الفصل السابع التمايز والخصوصية في المجتمع الفلسطيني ومن ثم يختتم الكتاب في الفصل الثامن بقراءة التحولات في فترة ما بعد الانسحاب من غزة مركزاً على ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني وغياب الأمن بأشكاله كافة: الشخصي والاجتماعي والاقتصادي. وكما يسجل الباحثان على غلاف الكتاب الخلفي فإن هذا الكتاب يقدم مدخلاً للتحليل الشمولي لبنية المجتمع الفلسطيني، وهو محاولة جادة لإثراء الدراسات العلمية الإنسانية الخاصة في هذا المجتمع، للمساهمة في التأصيل للبحث في قضايا المجتمع الفلسطيني والحالة الفلسطينية.

اسم الاصدار: اسرائيل في الفضاء-جوانب استراتيجية
الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار» - رام الله
تاريخ النشر: ٢٠٠٧
عدد الصفحات: ٥٦

هذه الورقة رقم ٣٨ من سلسلة «اوراق اسرائيلية» التي تصدرها «مدار»، وهي عبارة

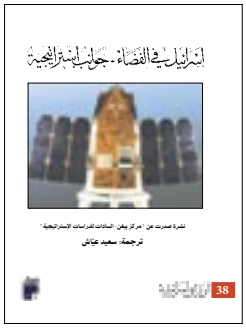

عن ترجمة لنشرة نادرة صدرت عن «مركز بيغن-السادات للدراسات الاستراتيجية»، توفر للقارئ ملخصاً وافياً لنوعية التواجد الاسرائيلي في الفضاء ومرجعياته المفهومية ومغازيه العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية والمعنوية، ورغم ان النشرة (ترجمة سعيد عياش) وفق المشاركين فيها لا تمس بالمحظور الأمني ولا تكشف اسراراً، الى أنها تلامس التوجهات الحقيقية لمشاريع اسرائيل في هذا الاتجاه، وترسم اطاراً عاماً يكشف الأطر التي تتحرك داخلها المشاريع، وترسم صورة للمراحل التاريخية وللتغيرات المفصلية التي طرأت عليها.

«المخفي أعظم» يكتب انطوان شلحت في تقديمه للورقة، مركزاً على الابعاد العسكرية وراء مساعي اسرائيل المحمومة للانضمام للنادي النووي، خاصة مع التغيرات التي يفرضها نشر الصواريخ البالستية في عدة دول باتجاه اسرائيل، الأمر

الذي غير كثيراً (منذ حرب الخليج الاولى) في النظرية الامنية، وقلب مفهوم «العمق الاستراتيجي» رأساً على عقب.

الخبراء المشاركون في الورقة يراهنون على دور الفضاء في تصليب العمل الامني وترميم الثقوب التي خلفتها منظومات الصواريخ.

تظهر الورقة، ايضاً، اهتمام اسرائيل بالمشروع الفضائي الايراني، ونظرتها لهذا المشروع، و«المخاطر» الكامنة فيه.

وجاءت عناوين الورقة الرئيسية كالآتي:

توطئة/ بقلم البروفسور افرايم عنبار، مدير «مركز بيغن-السادات للدراسات الاستراتيجية».

أنشطة في الفضاء/ بقلم آفي هارايفن، رئيس وكالة الفضاء الاسرائيلية سابقاً.

أهمية الفضاء في ضوء الوضع الاستراتيجي الجديد لإسرائيل- بقلم ايتان بن الياهو، قائد سلاح الجو الاسرائيلي سابقاً.

الحاجة الاستراتيجية الى قمر اتصالات وطني-بقلم دافيد بولاك، عقيد احتياط ومدير عام شركة «فضاء للاتصالات».

الأبعاد الاستراتيجية لوجود شركة تجارية تمتلك قمراً اصطناعياً- بقلم حاييم يفراح، عميد احتياط، استخباري سابق، ونائب رئيس شركة "Image Sat"

برنامج صواريخ إطلاق الأقمار الاصطناعية الإيراني وأبعاده- بقلم عوزي روبين، المدير السابق لمشروع صاروخ «حيتس».

اسم الاصدار:

قضايا اسرائيلية ٢٥

اسم الناشر:

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار» - رام الله

تاريخ النشر: ٢٠٠٧

عدد الصفحات: ١٢٨

يتضمن هذا العدد من فصلية «قضايا اسرائيلية» محوراً مهماً ومتشعباً يتناول الاصولية الدينية اليهودية في اسرائيل، في اطار الحديث العالمي عن الاصوليات، خاصة الاصولية الاسلامية، وتوظيف الحديث في اطار ترسيخ الصور النمطية تبريراً لأهداف سياسية توسعية ومهيمنة.

كتّاب هذا المحور لا يكتفون بالوقوف على ضفاف الظاهرة المستشرية في اسرائيل، والزاحفة بشكل اسرع باتجاه التأثير على القرار السياسي، او التدخل بأدوات خارج اطار النظام السياسي، لحرف هذا المسار عبر خلق وقائع جديدة على الارض، يدخل كتاب هذا المحور الى داخل المؤسسات التي تصوغ هذا الفكر، او تسهم في تغذيته، ممثلة بالمدارس الدينية، مع ايضاح «الزيجات» بين هذه الاصولية والصهيونية الأم، تاريخها والصفقات التي تقف وراءها.

ويذهب هذا المحور الى ما وراء المؤسسات، الى الاعياد الدينية كمركب تربوي، ويرصد التغييرات التي ادخلت على الاعياد وكيف طغت بكل ما يخدم المشروع الصهيوني، والتوسع الاستيطاني.

وإلى جانب دراسة تتناول التقاطعات بين اليهودية والصهيونية في محاور السيطرة على الارض، والطرد، والنقاء، والاستباحة هناك لقاء معمق مع الوزير السابق، النائب ميخائيل ملكيئور، يتمحور حول طابع الدولة وموقع التيارات الدينية واحزابها في دولة تحاول ان تسلك سلوكاً علمانياً فيما يخص الفرد، ودينياً فيما يخص

الجماعة.

في العدد مقال لعمر البدرية، يعالج رؤية اسرائيل للتعاون الأمني في ظل اتفاقيات اوسلو، ويتناول المفاهيم والمبادئ التي تميز بها الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، والعلاقات المتبادلة خلال المرحلة الانتقالية. الدراسة تركز على عناصر النظرية الامنية الفلسطينية والاسرائيلية في ظل اتفاقيات اوسلو، تأثيراتها المتبادلة وامكانيات تطبيقها.

عناوين المقالات والدراسات في العدد: الاصولية الدينية اليهودية واسقاطاتها المحلية والاقليمية-د. نهاد علي.

المدرسة الدينية: اليشيفاه ومكانتها في الدولة والمجتمع الاسرائيلي-كمال علي حسان.

حوار مع الحاخام ميخائيل ملكيئور.

الأعياد اليهودية، من حَرْفية الكتاب الى تسييسها-د. جوني منصور.

اليهودية: الصهيونية-أحمد أشقر. انماط تشغل اللامساواة القومية في اسرائيل-أمل جمّال. الاقتصاد الاسرائيلي بعد الحرب-د. مسعود اغبارية.

رؤية اسرائيل للتعاون الامني في ظل اتفاقيات اوسلو-عمر البدرية.

عندما تحاصر اليهودية ذاتها والفلسطينيين-د. عادل سمارة. قراءة لمجلة «اتجاهات جديدة»-برهوم جرايسي.

صـــدر عـــن

معـــهـــد الســـيـاســـات العـــامـــة

سلسلة أوراق تقييم أداء

معـــهـــد الســـياســـات العـــامـــة